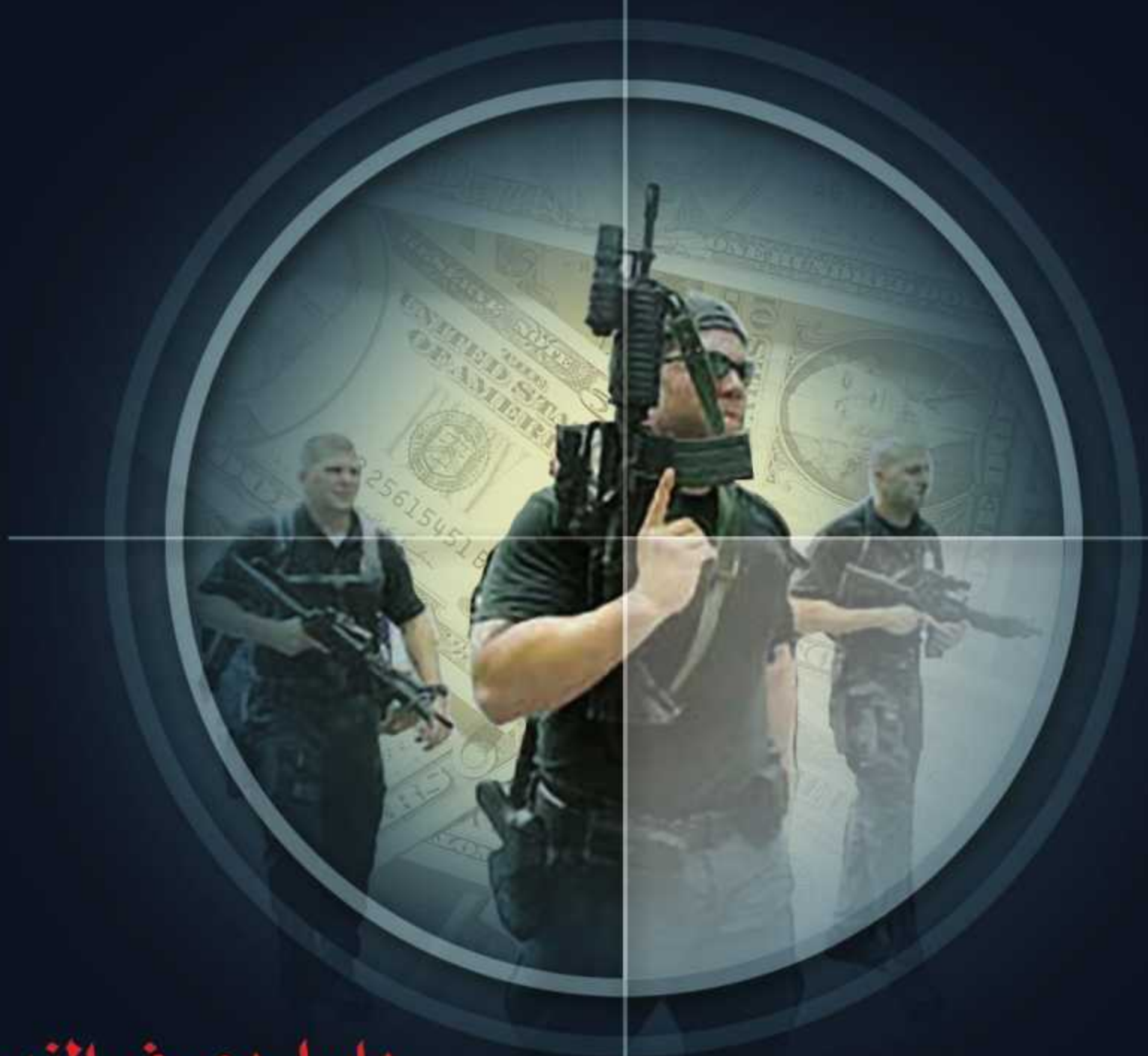


المرتزقة

جيش الظل



باسل يوسف النيرب

العبيكان
Obekkan



المرتزقة

جيوش الظل

باسل يوسف النيرب

العبيكان
Obekon



ح مكتبة العبيكان، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

النيرب، باسل يوسف

المرتزة جوش الظل./ باسل يوسف النيرب.- الرياض، ١٤٢٨هـ

١٥٨ص؛ ١٤ × ١٢سم

ردمك: ٩٧٨-٩٩٦٠-٥٤-٣٦٩-٧

أ- العنوان

١- المرتزة

١٤٢٨/ ٧١٣٦

ديوي ٣٢٢,٤٢

رقم الإيداع: ١٤٢٨/ ٧١٣٦

ردمك: ٩٧٨-٩٩٦٠-٥٤-٣٦٩-٧

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م

حقوق الطباعة محفوظة للناشر

التوزيع: مكتبة العبيكان
Obéikan

الرياض - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة

هاتف ٤١٦٠٠١٨ / ٤٦٥٤٤٢٤ فاكس ٤٦٥٠١٢٩

ص.ب ٦٢٨٠٧ الرمز ١١٥٩٥

الناشر: مكتبة العبيكان
للنشر Obéikan

الرياض - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة

هاتف ٢٩٣٧٥٧٤ / ٢٩٣٧٥٨١ فاكس ٢٩٣٧٥٨٨

ص.ب ٦٧٦٢٢ الرمز ١١٥١٧

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ «فوتوكوبي»، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر.





المحتويات

الموضوع	الصفحة
استهلال	٧
تعريف الارتزاق	١١
رؤية تاريخية للمفهوم	١٣
التحالف العسكري - الصناعي	٢٩
هيمنة الشركات الكبرى	٣٠
الدعم خارج الحدود	٣٤
تصدير الصناعات العسكرية	٤٦
الشركات العاملة في الارتزاق	٥٥
الشركات الأمريكية	٥٦
شركة بلاك ووتر	٦٤
الشركات البريطانية	٧٢
الشركات الفرنسية	٨١
الشركات الإسرائيلية	٨٥
الشركات الجنوب إفريقية	٩١
فسيفساء من الشركات العالمية	٩٦
عرب مع المرتزقة	١٠٠
لا أحد يعاقب القاتل	١٠٧
أبو غريب نموذجاً للمرتزقة	١٠٩
تغطية رسمية لجرائم المرتزقة	١١٣
الارتزاق بين القبول والرفض	١٢٥
نضوب المتطوعين	١٣٧
ملحق المعلومات: حويلات المرتزقة	١٥١

استملاال

عندما تفشل الحكومات، وتسود الفوضى ويعم غياب القانون، يطفو على السطح قطاع جديد يأخذ في الازدهار، هو قطاع شركات توريد الأسلحة وعناصر المرتزقة، وهي الشركات التي ذاع صيتها، وتوسعت بشكل رهيب، منذ التسعينيات من القرن الماضي، يشير مصطلح (الارتزاق الاستثماري) إلى التعبير عن ظهور حروب من نوع جديد أدت إلى إضعاف دور الدول الكبرى على الساحة الدولية بسبب خصخصة العنف، وهذا الفعل أدى إلى ظهور الشركات الخاصة التي توفر مادة الحروب المتواصلة، وكذا ظهور شركات توريد الأسلحة.

لقد غيرت حرب العراق كل شيء، وأصبح الجنود المحترفون سلعة مطلوبة تدفع لهم الدول المبالغ الطائلة لقاء بعض الخدمات التي لا ترغب الدول الكبرى أن تتجزها بنفسها، أما خوفاً على حياة جنودها أو حتى يستفيد القائمون على توريد السلاح من تلك الشركات.

وتعد الجيوش البديلة من المرتزقة التي تعمل خارج الولايات المتحدة وقود الحروب التي تخوضها الإدارة الأمريكية في حربها المستعرة على الإرهاب، أما العائد الاقتصادي التي تحملها تلك الشركات على الخزينة الأمريكية فتتلخص في أن الإدارة لن تدفع

رواتب ومخصصات العلاج والتأمين الصحي وغيرها من المصروفات التي تصرف للجندي في أرض المعركة؛ بل يكفي أن تدفع ثمن العقد لهؤلاء القتلة المحترفين، حتى وإن قُتل هذا القاتل الأجير فلن يجبر أحد الإدارة التي توظف شركات الارتزاق أن تدفع تعويضات.

إن إرسال جندي إلى أرض المعركة سيكلف لا محالة، وقد تظهر بعض التصرفات التي لا ترغب الإدارة التي تقود الحرب إظهارها للعلن، أما وجود قوات تحارب وتُقتل وتُقتل في أرض المعركة فإن ذلك لن يلفت انتباه أحد؛ تلك الحالة لأنهم يأخذون أجرهم مطلع كل شهر.

هذا الكتاب يوضح دور المرتزقة في الحالة العراقية بشكل خاص من خلال معالجة تلك الحالة، حيث أعلنت مصادر في المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف أن هناك ما بين ١٥ - ٢٠ ألف مرتزق أجنبي يعملون في العراق تحت مسميات مختلفة، وأن الولايات المتحدة تتجه لخصخصة وجودها العسكري بجعله يعتمد في أغلبه على «عسكريين للحماية الخاصة، بدلاً من الجيش النظامي، أما الميزانية فقدرت بنحو ثلاثة مليارات دولار لخصخصة جزء من مهام قواتها النظامية في العراق بإنشطتها لشركات خاصة متعددة الجنسية تستخدم مرتزقة تحت مسميات جديدة من بينها (قوات عسكرية خاصة)، و(قوات للتدريب والتأهيل)، و(قوات للحماية)، وبعضها متخصص في تنفيذ عمليات عسكرية كبيرة في إفريقيا أو ضد إمبراطوريات تجارة المخدرات في أمريكا اللاتينية، وبالطبع هذه الثلاثة مليارات خلقت سوقاً رائجة في بغداد جذبت اليوم أعداداً كبيرة من المرتزقة والمغامرين من أنحاء العالم كافة.



هذا الكتاب محاولة لتسليط الضوء على الشركات العسكرية الخاصة التي توفر الجنود المحترفين في المعارك، وتحالف تلك الشركات مع المجمع الصناعي العسكري الذي يَدُر على بعض الأفراد في الولايات المتحدة من المستفيدين من الحروب دخلاً لا يمكن أن يتوقف، فجشع المال والقتل طغى على تفكيرهم إن لم يكن قد طغى على تفكير العقل الجمعي في أمريكا كلها!!



تعريف الارتزاق

يشكل تجنيد الأجانب لخوض الحروب سياسة قديمة عند الدول والأشخاص المستفيدين منها، وقد تكون معركة قادش التي جرت على ضفة نهر العاصي في سوريا سنة ١٢٨٨ ق.م بين المصريين يقودهم رمسيس الثاني والحيثيين بقيادة موتاللو هي التجربة الأولى لاستخدام جنود مستأجرين يقاتلون مقابل أجور في سبيل قضية لا تعنيهم. فقد تضمن الجيش المصري مجاميع من أولئك الجنود، ومنذ تلك المعركة كان لحكام مصر مصادرهم الخاصة للحصول على المرتزقة وخاصة الإغريق ومجاوريهم الذين يطلق عليهم الشعوب البحرية، فقد كرر رمسيس الثالث استخدامهم لقتال عدو قوي يخشى بأسه ألا وهو الفلسطينيين عام ١١٧٤ ق.م، حيث وقعت معركة فاصلة دارت رحاها بين الطرفين في المدن الفلسطينية الساحلية (غزة وعسقلان وأسدود) شاركت فيها أعداد غفيرة من الجنود المرتزقة الإغريق ضمن صفوف الجيش المصري، ومن بعدها وكل الإمبراطوريات (مصر الفرعونية، الإمبراطورية البريطانية، وحتى الأمريكية اليوم) استخدمت القوات الأجنبية بشكل أو بآخر في الحروب، وأطلق عليهم اسم «المرتزقة» Mercenaries هاجسهم الأول والأخير كسب المال فقط، وقد ظهر هذا النوع من الخدمة بعد التحولات التي أصابت الأنظمة الحاكمة، فحين تظهر الحكومات بمظهر الضعف تواجهه انقلابات ومؤامرات، عندها قد يلجأ الحاكم إلى الاستعانة بقوة أكبر وأكثر تنظيماً، وقدرة في ذات الوقت على تحقيق الأهداف المنشودة، وفي الغالب تعد

الشركات العاملة عبر الدول هي التي توظف وتتوَّجر المرتزقة، وهي في ذات الوقت أكثر فاعلية في الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها لاعتبارات من أهمها سهولة حركتها وتسلسلها عبر الدول.

كانت إحدى العواقب المحددة للضغط المتعاظم الذي مارسه هؤلاء المرتزقة انهيار الكثير من الإمبراطوريات، وبوجه خاص اختفاء الإمبراطورية الرومانية، وفرض تدفق عشائر البربر إعادة التفكير في التنظيم السياسي الذي انتهى بتأسيس النظام الإقطاعي، وقد ترتب على هذا الأمر إعادة توزيع أوراق اللعبة وانصهرت الممالك الأوروبية الكبيرة، ولكنها تكاثرت بشكل لا نهائي للممالك والإمارات ذات الولاءات المتعددة، حيث أصبحت الدول القوية نادرة الوجود، واحتلت الرقعة الأساسية للمسرح العام كيانات صغيرة جداً يحكمها سادة تتغير سلطاتهم تبعاً للظروف.

وفي هذا الحيز الذي نسجته ولاءات متشابكة ظهر العنف كوسيلة عادية لتوسيع السلطات وفرض احترامها، وولد من هذه التركيبة الاجتماعية السياسية الخاصة عددٌ من منازعات القرون الوسطى التي اتجهت إلى التحول إلى مسائل خصوصية، وتحولت الحرب التي أخذت شكل أداة للتأكيد السياسي لسلطة شخص ما أو سلطة أبنائه من بعده إلى نشاط متميز للنبالة، ومن ثم إلى أعمال تجارية سرعان ما كان يوكل القيام بها إلى مقاولين عسكريين هم قادة جماعات المرتزقة؛ وكانت المعارك تراعي من حيث المبدأ قواعد معينة أطلق عليها اسم قواعد الفروسية بهدف تقليل المخاطر - سواء البشرية أو المادية؛ نظراً لأن الأسلحة والخيول والجنود تمثل كل رأس مال قائد



المرتزقة - التي يواجهها الذين يديرون الحرب. ولم تكن اللعبة تهدف إلى إبادة العدو وإنما إخضاعه والحصول على فدية عن قاداته المأسورين. على أنه بقدر ما كان الاحتراب يتلخص في نظر قاداته في لعبة مثيرة، فإن حالات الارتداد والتحزب وتقلب التحالفات، بل والخيانة، لم تكن حالات استثنائية.

رؤية تاريخية للمفهوم

إن هذه الحالات كانت تحدث لدى أتباع القادة الذين يسمحون لهم بتنفيذ الأعمال العدائية، بدءاً بالمرتزقة؛ فالرجال الذين يجندون على هذا النحو كانوا ينتمون عموماً إلى مجتمع مهمش. وسواء كانوا أبناء عائلات معدمة، أو انتهازيين، أو بؤساء بسطاء، فإنه كان من السهل أن يتحولوا إلى متمردين لا يتوقع ما يمكن أن يفعلوه؛ ولأنهم يتقاضون أجراً ليقاتلوا، فإن هؤلاء الجنود لا يكونون متحمسين لعمل ذلك كثيراً، ولا سيما إذا تأخرت أنصبتهم، ولذلك لم يكن من المستغرب أن تكون هذه الجيوش المركبة من عناصر مختلفة غير مستقرة ومتقلبة وعلى استعداد لبيع نفسها لمن يدفع ثمناً أكبر أو للهروب لدى تعرضها لأقل هجوم. وفوق كل ذلك، فإن جنود هذه الجيوش لم يكن لديهم ذات الاهتمام أو الهم الذي يوجه ساداتهم الذين يجندونهم، وكان بإمكانهم في حالة عدم فرارهم أن يكشفوا عن شراسة ليست لها حدود، وقد كان المرتزقة الذين ينتسبون إلى سويسرا الحالية، الذين كانوا يمثلون الجندية المأجورة لزمان طويل، معروفين أيضاً بوحشيتهم ولامبالاتهم الكاملة بمدونة الشرف المعمول بها في الفروسية.

أما البروتستانت الفرنسيون فتفسر صلابتهم قبل كل شيء بأنهم كانوا يسلكون كمدنيين دفعوا إلى عنف الحرب المتطرف أكثر منهم كمحاربين محترفين، ولم يكن هذا الأمر نادراً، فقد مزقت القرون الوسطى معارك مشهودة صنع فيها البورجوازيون مكانة مرموقة لأنفسهم، وكانوا ينتمون إلى مدن تتمتع بقدر من الاستقلال وقادرين على التمتع برخاء مادي كان يعكسه نفوذ إداري، وفي هذه الظروف كان يهمهم تماماً أن يقاتلوا بكفاءة. وفي ظل حسن تنظيم وتدريب المليشيات تجاهلوا عمداً روح الفروسية التي لم يكن يتطلبها منهم كونهم ممثلين لقوم من غير النبلاء، وتحت تأثيرهم أصبحت الكمائن والفخاخ، والخدع، وكل الأسلحة القاذفة التي كانت ممنوعة لزمان طويل، طوعاً أو كرهاً، أدوات لازمة لتحقيق النصر. وفضلاً عن ذلك، أدخلوا في إدارة الحرب شراسة كبيرة، ولاسيما أن تلك الشراسة كانت تستخف بالفروق الطبقيّة، ولا تميز بين النبلاء وعامة الشعب الذي كان يتكون هو ذاته من تجار متنافسين أو خصوم إيديولوجيين.

وكانت وحشية المجابهات التي شارك فيها هؤلاء (المقاتلون المدنيون) تتناسب مع الدوافع التي تحركها، وكان يمكن أن تكون تلك الأهداف (سياسية) على غرار أهداف الفرسان، لكنها كانت تتطور لتشمل مدى أوسع كثيراً وكثيراً، لم يكن الهدف توسيع رقعة النفوذ، وإنما ضمان الاحتفاظ بسلطات كانت مهددة بالزوال نهائياً في حالة الهزيمة، وكما هو الحال مع المرتزقة كان يمكن أن تخضع هذه الأهداف لتطلعات اقتصادية؛ على أن الرهان كان يتجاوز هذا بشكل واضح لمجرد الحصول على راتب أو المشاركة في الغنيمة، فكانت



الأعمال العدائية التي تشن على هذا النحو تتوخى أحياناً فتح أسواق هائلة، أو الاستيلاء على ثروات قابلة للرسملة، أو تدمير صناعات منافسة، إن لم يكن مجرد السيطرة على طرق النقل التجارية.

ومن خلال ما سبق وتخصيصاً نجد أن المدن الإيطالية طورت من مبدأ الاعتماد على الوحدات المقاتلة، وقد استخدم سياسيو مدينة البندقية الوحدات المقاتلة لجر السفن إلى البحر في زمن الحروب الصليبية (١٠٩٥ - ١٢٧٠م)، وما لبثت أن جندت آخرين ولكن للاستخدام على البر وفي وحدات للقتال الفعلي، ثم انتشر هذا النظام الذي استحدثته البندقية في أغلب المدن الأوربية، وعمد زعماء الإقطاع في أوروبا إلى إقرار مبدأ (Scutagium) والتي تعني «مال الحماية» أي تسليح رجل واحد بشكل جيد عوضاً عن تجنيد العديد من الفلاحين، ويشكل هذا التحول الأوروبي البداية الفعلية للعمل في نظام المرتزقة، وهنا لابد من التذكير أن النظام السياسي والاقتصادي الذي كان سائداً في أوروبا خلال تلك الحقبة -وهو النظام الإقطاعي- قد غذى تلك النظرة الإيجابية نحو (مال الحماية)؛ مما سهل انتشاره في مختلف المدن الأوروبية التي كانت مزدهرة وقتذاك.

ومع تزايد حالة عدم الاستقرار السائدة في الممالك الأوروبية من خلال جشع القائمين على الإقطاع، وعدم الاستقرار في الحياة السياسية، أخذت ظاهرة انتشار القوات العسكرية الخاصة تتنامى، ووجدت أوج قوتها في حرب المئة عام (١٣٣٧ - ١٤٣٥م) كنتيجة لغياب السلطة المركزية، مما تطلب أن يقوم رجال الإقطاع بتجنيد جنود خاصين على أساس العمل وفق ما سمي بـ (مقاتل حرب) والتي

عرفت في الأدبيات الأوروبية في ذلك الوقت باسم (Free Lance) أي (رمح حر).

لقد أقرّت حروب المئة عام هذه الظاهرة كأحد أنماط العسكرية في أوروبا، ونجد هذا واضحاً فيما فعله الجيش البريطاني بعد ذلك وخلال حروب الاستقلال الأمريكية، فقد استأجر البريطانيون إبان حرب الاستقلال أكثر من ٣٠ ألفاً من الجنود المرتزقة الألمان المعروفين بـ (الهسيانز)، هُزم بعضهم على يد جورج واشنطن في هجوم عبر نهر ديلاور، ولأبد من التأكيد على أن أكثر من ثلث القوات البريطانية التي كانت تعمل في أمريكا آنذاك كانت بمثابة رماح مستأجرة، كما اتجهت الولايات المتحدة إلى تحويل السفن التجارية إلى سفن عمليات حربية خاصة بموجب خطابات تكليف، وقد اتضح مؤخراً أن أول أبطال الحرب في البحرية الأمريكية وهو (جون بول جونز) كان يعمل مستأجراً في بحرية الإمبراطورية الروسية، مما يعطي دلالات واضحة للواقع الأخلاقي للإمبراطورية الأمريكية اليوم السائرة على هذا النهج في البحث عن أفضل القتلة وضمهم إلى جنودها!!.

إن مما لا شك فيه أن تاريخ المرتزقة يمتد إلى الأعماق الموعلة في التاريخ الإنساني، فهم محاربون بالأمر، انتهازيون على أعلى مستوى، ولاؤهم الوحيد لأنفسهم، ثم للشخص الذي يدفع لهم، أما الوطنية، أو الشرف، أو حتى معاني الديمقراطية وغيرها من المسميات، فإنها اعتبارات ومفاهيم لا تدخل في إطار ما يعقدونه من صفقات؛ لأن همهم الرئيس هو أن ينفذوا ما تعاقدوا عليه من عمل بأي وسيلة،



ثم يحصلوا على عائد مالي مقابل ما فعلوه، وغالبية هؤلاء المرتزقة من سقط المتاع الفاشلين في حياتهم، ومنهم من خدم ذات يوم في سلك الجيش، وراق له طعم القتل والدم، فاستساغه. يقول وليم أولتمان واصفاً عمل هؤلاء المرتزقة: «إنهم يمارسون أعمالاً لا تخطر على بال، وأخطر بكثير مما يفعله الجنود النظاميون، ولا ينطبق عليهم ما ينطبق على البشر؛ لأنهم بلا مشاعر أو ضمائر، ومن أين تأتي الضمائر لبشر مهنتهم القتل مقابل المال»^(١)، وعندما تتوقف الحرب يجد القتلة أنفسهم دون عمل، ثم يعمدون إلى تنظيم أنفسهم في مجموعات هدفهم الحصول على لقمة العيش مقابل حماية من يستأجرهم لذلك.

فكان لدى البريطانيين الجورك والسيخ والهنود، ولدى الفرنسيين فيلقهم الأجني، ولدى الهولنديين سكان أمبوتيا، وهي إحدى جزر مولوكا في منطقة الإنديز الهولندية، وعند الروس قوقازهم، وعند اليابانيين جيوش الدمى من منغوليا والصين وإندونيسيا وبورما، وكانت السياسة البريطانية تقوم على تأليب جماعة عرقية أو دينية من السكان الأصليين ضد أخرى وتتم لإخضاع شعب آخر، وكانت تتضمن تدريب القوات المحلية من أجل الخدمة في فرق الجيش البريطاني التي يقودها ضباط بريطانيون أو في الفرق الهندية البريطانية التي يسود الاعتقاد بولائها للتاج البريطاني، وكانت تتكون من سيخ وجورك.

وفي الزمن القديم، كان السلب يمثل غاية البعثات المسلحة التي سعت من منظور الاكتناز المادي إلى إثراء الذين يقومون بها عن طريق

الاستيلاء على ممتلكات غيرهم، لا بل على رجاله، حتى إن حرب الفروسية التي كانت ترمي إلى توسيع الأراضي والسلطة، والتي كان يبدو أنه يجب أن تلتزم بمراعاة سلامة المدنيين الذين يفترض أنهم سيزيدون من ازدهار السيد الذي سيتسلط عليهم، قلما كانت تعطف عليهم. ولا يعني ذلك أن المدنيين كانوا يطاردون ويُبادون، لكن إعاشة القوات كانت مكلفة، وكان هذا الغلاء أيضاً يدفع إلى الترخيص بعمليات النهب، وكان أول ضحايا هذا الأسلوب العنيف للتموين هم الفلاحون الذين كانت حقولهم سيئة الحظ، إذ وقعت على الطريق الذي يسلكه الرجال المسلحون، بل إن نهب المناطق المقهورة كان يساعد عادة في تعويض معاناة وإحباط الجنود في المعارك، إذا لم يكن بغرض وقف نوايا العصيان بين المقاتلين.

ونظام تجنيد المرتزقة لا يثبط هذه الممارسة، بل على العكس يشجعها، والجنود المحترفون شأنهم شأن الآخرين يتغذون بشكل ما على حساب المستوطن، ويذكر يولي براكر السويسري في مذكراته شهادة متأخرة عن هذه العادة ولكنها لا تحد بزمان معين^(٢): «في أثناء زحف الجنود، كان كل واحد يحشو مخلاته (حقيبة الظهر) - بالطبع في البلد المعادي - بكل ما تقع عليه يده: دقيق، لفت، بطاطس، دجاج، بط، وكان كل من لا يستطيع أن يحضر معه شيئاً يتلقى الشتائم من الآخرين (...) كان لابد أن نسمع هذا الصراخ عندما كنا نعبر قرية ما: كنا نسمع خليطاً من صراخ النساء والأطفال، والأوز، وصغار الخنازير.. كنا ننهب كل ما يمكن حمله (...) ولم يكن يجرؤ أي كائن أن يعترض، ما دام الضابط قد سمح بذلك أو حتى غض الطرف



عنه، ومن ناحية أخرى كان الراتب يتضمن عادة جزءاً من الغنيمة يتحول على هذا النحو إلى أجر عن الخدمات المقدمة وحافز للقتال بشجاعة للحصول عليه، ولكنه كان يسمح بالنهب حتى في وقت السلم بهدف شغل وتهدة جماعات المرتزقة الذين لا عمل لهم.

كانت ممارسة النهب تكاد تكون قاعدة تنطوي غالباً على معاناة أكبر للذين يتكبدوها، فإن أقل مقاومة تحول شخصاً مسلحاً إلى مغتصب وسفاح حقيقي، خاصة إذا ظن أنه يستطيع التصرف دون معاقبة، ويلاحظ أن الضريبة التي يتحملها السكان غير المسلحين تنزع إلى الاستفحال في أثناء منازعات الرأي، وفي هذا النوع من المجابهات يعد كل شخص يجاهر بعقيدة أخرى عدواً؛ ولهذا فإنه لا حاجة إلى معرفة وسائل الهجوم أو الدفاع، بل يكفي البقاء، وبالتالي، فإن التغلب على خصم إيديولوجي يظن المرء أنه غير قادر بدنياً أو نفسياً على إقناعه يعني في كثير من الأحيان القضاء على هذا الخصم، وهكذا بين أواسط القرن السادس عشر وأواسط القرن السابع عشر، تقاتلت أوروبا الغربية فيما بينها في حروب شرسة قامت على مسائل عقائدية أدت إلى ظهور الإصلاح البروتستانتي. وكانت حصيلة ذلك الصراع كارثية على الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة، حيث أخذت تلك الحرب في مرحلتها النهائية التي عرفت باسم (حرب الثلاثين سنة) شكل مجزرة مأساوية لم تفق ألمانيا من آثارها سوى بعد نحو مئتي عام، وفيما بين ١٦١٨ و ١٦٤٨ هلك نصف فلاحى تلك الأقطار، وقدر إجمالي عدد الضحايا في أوروبا الوسطى بنحو ثمانية ملايين قتيل؛ فالخراب والأهوال التي تعزى إلى

الحماس المسيحي - المعتاد في المجابهات الإيديولوجية - للمقاتلين كانت تتفاقم بسبب الابتزاز الذي كانت تقوم به جماعات المرتزقة غير المحكومة، المتهلفة للنهب، زد على ذلك تضاعف خسائر الاستغلال العسكري والسياسي الذي نتج عنها.

غير أن الثورة الفرنسية غيرت هذه المعطيات في مطلع الحقبة المعاصرة؛ ولم يمر حجم الحروب التي شنت باسم الأخلاق الجمهورية التي طالبت بـ «ضريبة الدم» بلا آثار بالنسبة للجمهور؛ فالحكومات التي تعاقبت على رأس فرنسا عممت ممارسة التجنيد، فأصبح كل رجل في سن حمل السلاح معرضاً للاستدعاء لخدمة وطنه والموت في سبيله، وكلما كان النزاع وحشياً، زادت الفجوات التي كان يحدثها في أي شريحة عمرية، وفي هذا الصدد كانت للسياسة المتبعة آثار هائلة على المجال المدني الذي تدمره عن طريق سلب قواه الحية، ومن المنطقي ألا يكون الرجال قادرين على أداء واجبهم كجنود في الوقت الذي يواصلون فيه أنشطة من شأنها أن تسهم في الرخاء العام. وهكذا كانت أغلبية المجابهات التي حدثت منذ ما يقرب من مئتي عام تسبب خسائر اقتصادية وبشرية كبيرة لأجيال كاملة.

ومن ناحية أخرى زاد نطاق وأمد المعارك من الخسائر الناتجة عن اختفاء السكان الذكور، فوفقاً للمنطق القومي الساري آنذاك كان على كل فرد في المجتمع أن يساند المجهود الحربي، وبالأحرى عندما يكون منتمياً إلى معسكر مهزوم خاضع لأهواء دولة منتصرة. وهكذا كان السكان المنهزمون يشهدون ناتج عملهم يُصادر أو يُستولى عليه أو تُطلب منهم لخدمة الجيش المعادي. لقد سببت هذه الممارسة



التي كانت ملحوظة بشكل خاص في أثناء حروب الغزو التي ميزت القارة القديمة في مطلع القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، معاناة رهيبة للسكان الذين كانوا عرضة للاستغلال والابتزاز.

إن ما كان ينتمي في عصر المغامرات النابليونية إلى أسلوب فوضوي ووحشي للتموين تحوّل في أثناء الحرب العالمية الثانية إلى نهب منظم للبلدان المغتصبة، فلم يقتصر على السعي إلى إعالة أو إلى إثراء المنتصرين، وإنما أيضاً إلى سحق الخاسرين، أي استنزاف مواردهم المادية والنفسية.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، كان إضعاف معنويات المدنيين يمثل ركناً أساسياً من أركان الممارك؛ فالنازيون لم يترددوا في استخدام أي عنف لإخماد أي تذبذب في إرادة المعارضة عن طريق ارتكاب الفظائع والإرهاب؛ وكانت القوات المتحالفة، التي كانت أقل مثابرة في وحشيتها مع السكان الألمان، مشهورة هي أيضاً، بارتكاب الأعمال البربرية بانتظام، إذ كانت توجه ضد المدن البعيدة عن خط المواجهة غارات جوية لم تكن تقصد سوى المدنيين غير القادرين على الدفاع عن أنفسهم بشكل ملائم. وهنا، كانت كفاءة القتل مصحوبة بإرهاب مذهل، حيث لم يكن الأمر يتعلق بالتدمير وحسب، وإنما أيضاً بإثارة الذعر وروح الهزيمة بإذهال العدو. ويكفي أن نتذكر قنابل الفوسفور التي دمرت درسدن في ألمانيا أو السلاح النووي الذي أطلق على هيروشيما وناجازاكي في اليابان. وفي كل من تلك الحالات، كان التكتيك الذي تمثل في قتل المدنيين يحقق أهدافه العسكرية؛ لأنه



كان يسهم في فرض وقف الأعمال العدائية. بيد أن التكلفة البشرية - الفادحة - لذلك النجاح تبدو متجاوزة إلى حد بعيد ثمن السلم. وفي الواقع، بينما لم يسجل المدنيون الذين كانوا خارج المعارك نسبة خسارة أكبر من ٣٠٪ في نهاية القرن التاسع عشر، فإن هذه النسبة تضاعفت فيما بين عامي ١٩٣٩م و ١٩٤٥م. كما ارتفعت هذه النسبة بشكل مذهل بعد حدوث انخفاض قليل في الستينيات، بحيث بلغت ٩٠٪ تقريباً في السنوات العشر الأخيرة.

وإن كان القتل خلال الحروب في تلك المدة نظم على شكل لوائح مجندين؛ فمهنة القتل التي كانت تجد فيما مضى رفضاً لها، أصبحت اليوم تجد قبولاً، وأصبح لهذه المهنة شركات لها روادها، وكذلك بالطبع لها زبائنها، وبحسب ما كتب جيفري هربست «إن خصخصة العنف كانت مظهراً متكرراً في العلاقات الدولية من قبل القرن العشرين»^(٣)، ومنذ نهاية الحرب الباردة سُرح من الخدمة العسكرية حوالي ستة ملايين جندي نظامي وجدوا أنفسهم في سوق العمل دون مهارات تذكر باستثناء مهاراتهم القتالية والعسكرية، ووصل حجم الجيش الأمريكي إلى ٦٠٪ من حجمه الذي كان عليه منذ عشر سنوات سابقة، كما أن انهيار الاتحاد السوفيتي أودى بالجيش الأحمر هائل العدد إلى الطرقات، وذابت عسكرية ألمانيا الشرقية، كما أدى انتهاء الحكم العنصري في جنوب إفريقيا إلى تدمير طبقة الضباط البيض التي كانت تمارس دورها في حملات القتل والتعذيب اليومي، كل هؤلاء وجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها عاطلين عن العمل، واتجهوا نحو شركات الخدمات العسكرية التي أخذت بالازدهار بعد تغذيتها بهذه النوعية من القوة البشرية.



لقد تنامي استخدام المرتزقة في مناطق الصراع الساخن إما حفاظاً على حياة الجنود النظاميين أو لأن الجنود النظاميين غير قادرين على الإمساك بزمام الأمور والسيطرة على المناطق الملتهبة، وحتى عندما يُقتل (المرتزق)، أو يُسجل في الشوارع ويحرق، أو حتى يقع في الأسر فلا أحد ينعاه، أو يجمع رفاقه، أو حتى يفاوض من أجل إطلاق سراحه، وهذا ما نجده واضحاً عندما تعرض المتعهدون الخاضعون للإدارة الأمريكية للقتل على أيدي عصابات المخدرات في كولومبيا، فنادرًا ما كانت هذه الحوادث تجد التغطية في الصحافة الأمريكية؛ وعند قتل المتعهدين الأربعة في الفلوجة وعلقوا فوق جسر على نهر الفرات، فقد تركت هذه العملية أصداء عند العاملين العسكريين في العراق، سواء بين المرتزقة، أو حتى بين الجنود النظاميين؛ ولكن هذا الأثر لم يكن كافياً حتى تتسحب تلك الشركات من السوق العراقي.

وفي الصومال عندما قُتل مجموعة من الجنود النظاميين الأمريكيين في الصومال كما حدث في سنة ١٩٩٣م فقد تسببت هذه الأخبار في دفع الشعب الأمريكي للاحتجاج على العمليات العسكرية في القرن الإفريقي، مما ترتب عليه إلغاء العملية التي عرفت في الأدبيات العسكرية باسم، (توفير الراحة).

وكذلك الحال في فرق الموت بأمريكا الجنوبية والتي أشرفت عليها وكالة المخابرات الأمريكية من ناحية التدريب والتسليح، فقد أشرفت ونفذت عمليات إعدام وقتل وحرق وإخفاء رجال دين وأساتذة جامعات والعديد من القيادات الوطنية والدينية، وعندما كان يقتل

أو يؤسر الجندي التابع للإدارة الأمريكية لم يكن يجد من يقف إلى جانبه، وكان يواجه مصيره وحيداً.

تُعرّف المعاهدات الدولية المرتزق بأنه «كل من يُجند محلياً أو دولياً ليشترك في صراع مسلح أو في الأعمال العدائية مدفوعاً برغبة الربح (المالي) ويحصل على أجر يفوق نظيره المجند في الجيوش الرسمية، وحسب ما يوضحه آلن بيليه -أستاذ القانون الدولي في جامعة تانثير الفرنسية- المرتزق هو الذي يدخل طرفاً في النزاع بدافع الربح، وهو عمل يمنعه القانون الدولي، ومع هذا نجد القوانين الدولية الخاصة بوضع المرتزقة واستخدامهم من قبل الأطراف المتحاربة؛ نجدها في جميع الأحوال ضبابية بسبب المناخ السياسي المتغير الذي جُندوا فيه، وربما كانت الارتزاقية ثاني أقدم مهنة في التاريخ، حيث اكتسب المرتزقة شهرتهم كونهم آلة حرب وقتل متعطشة للدماء، أوقعوا خراباً في الدول الإفريقية ومارسوا دورهم في أمريكا الجنوبية، واليوم يقومون بدورهم في العراق وأفغانستان ومن قبل في فلسطين، وهم يمثلون بنادق جاهزة للإيجار، وليست هناك مسؤولية أمام أي دولة أو أي قوانين دولية، فهم جاهزون للعمل لحساب من يدفع أكثر، بصرف النظر عن القضية التي يقاتلون في سبيلها، وبالمجمل، لا يهتمهم مستقبل البلد الذي استأجرهم، فطالما استمرت الحرب، استمرت رواتبهم ومخصصاتهم، وهم بلا شك المستفيدون من هذا الخراب.

وتحاول هذه الشركات أن تكشف عن قوتها في التعامل وحسم المسائل، ومنها ما يشيعوه من أن أحد هؤلاء القتلة كتب على قميصه



«عدو الشفقة والرحمة»، وآخر وجد اثنين من رجاله يختلفون بشأن من يحظى بامرأة، وقيل إنها راهبة من أمريكا الجنوبية، فما كان منه أن قال: سوف ينالها كل منكم، وقام بشطرها إلى نصفين!! للدلالة على شراستهم ووحشيتهم في تنفيذ المهام.

واليوم ومع الخراب الذي يعم الأرض العربية والإسلامية شرقاً وغرباً، أخذت منظمات الارتزاق تزداد؛ إذ بلغ عددها أكثر من ثلاث مئة ألف منظمة، وأوضحت التقارير أن حجم نشاط شركات التآجير بلغ نحو ٢٠٠ مليار دولار، كما أن انتشار هذه الظاهرة يتم تحت ذريعة مساعدة الدول الضعيفة التي تعاني من عدم الاستقرار، وذلك بإعداد وتأهيل جيش نظامي فيها قادر على حفظ الأمن الداخلي، وقمع التمردات، ومواجهة التهديد الخارجي للبلاد، مع تقديم العتاد اللازم من أسلحة وتكنولوجيا حسب ادعاء منظمات المرتزقة، وغيرها من الحجج التي ترددها ألسنة القائمين على شؤون هذه المهنة.

وإذا كانت حجج من يستخدم المرتزقة بهدف فرض الأمن وإعادة السيطرة، أو حتى من يقوم على تأسيس هذه القوات التي أقل ما توصف أنها محترفة القتل والخراب متنوعة حسب طبيعة المهنة التي تقوم بها الشركة، تُطرح العديد من الأسئلة حول ثاني أقدم المهن في البشرية ومنها، هل يمكن التمييز قانونياً ما بين مرتزق جيد وسيئ، وهنا يمكننا النظر إلى طبيعة نشاطهم في سيراليون مثلاً، أو العراق اليوم، فهل سيكون مستقبل هذا البلد الإفريقي أو ذلك البلد العربي المنهك من الاحتلال، أفضل لو وظف المرتزقة بشكل دائم وعلمي؟ وماذا يمكن القول عن الجنود الصرب والكرواتيين وغيرهم

الذين كانوا سابقاً أعداء واستساغوا مثل غيرهم القتل والاغتصاب ويعملون اليوم في العراق.

أو عن القناصة الرومان والجنوب إفريقيين الذين دفع صرب البوسنة لهم أموالاً ليقتلوا المدنيين البوسنيين في أثناء حصار سراييفو وسريينتشا؟ وهل يجوز لنا القول إن الوقت قد حان لتعديل قوانين المرتزقة وتعريفهم، ومنها اقتراحات خبراء القانون الدولي بمنح المرتزقة وضع العسكريين، وبالتالي يصبحون أكثر التزاماً بواجباتهم، فيما يقترح آخرون قانوناً يطلب من شركات الأمن أن تكون مسجلة في حكومات وطنية، فهذا يجعل الشركات مسؤولة أمام جهاز ترخيص حكومي يطلب من مثل تلك الشركات الالتزام بالقوانين الدولية. وماذا عن تراجع عدد المطلوبين للتجنيد في الدول التي تمارس الحرب ويعود جنودها بالنعوش أو الأكياس السوداء، فهل من حق تلك الدول أن توظف مرتزقة للعمل بدلاً من جنودها، وأخيراً هل من حق عالم اليوم خصخصة الجيوش أسوة بالشركات، وأن يتجه إلى جعل القتلة المأجورين والمرتزقة بديلاً عملياً عن قوات الطوارئ الدولية التي أصبحت عاجزة عن القيام بمهامها.



الهوامش:

(١) انظر أولتمان، وليم، قصة المرتزقة الأربعة في الفلوجة الباسلة

www.albasrah.net/maqalat__mukhtara/arabic

0404nadim__120404.htm

(٢) انظر مجلة الكفاح العربي، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٥م، النزاعات الجديدة: الماضي في إطار الحداثة.

(٣) انظر سنجر، بيتر وارن، مهنة بعمر العالم، صحيفة اللومند توبلوماتيك الفرنسية، ٢٩ إبريل ٢٠٠٣م.



التحالف العسكري - الصناعي

علينا أن نحترس من تنامي النفوذ غير المبرّر للمجمع الصناعي العسكري؛
وعلىنا ألا نسمح يوماً لهذه التركيبيّة بإلحاق الخطر بالحريات التي نتمتع
بها وبالأساليب الديمقراطية التي نتبع نهجها. دوايت أيزنهاور

تشكل الحاجة إلى الحرب وفق السياسة الغربية عموماً
والأمريكية تحديداً ذريعة لإثبات القوة، ووسيلة لتصريف المنتجات
العسكرية إما بالبيع إلى الشركات العاملة في تأجيج نار الصراع،
أو حتى عند استخدامها ليصبح بعدها الفشل في هذه الحرب
خياراً مستحيلاً؛ فالقوة العظمى أياً كانت تدخل الحرب بغية تحقيق
أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية دون النظر إلى العواقب
التي قد تلحق بالبلد المحتل، ودائماً ومنذ القدم انتشرت علاقات
تعاون وانسجام ما بين تحالف المال والسياسة الذي أصبح يُعرف
في عالم اليوم بالتحالف العسكري الصناعي، ويشكل الدخول إلى
هذا المجال من المعلومات والإحصائيات وحتى الأرقام مدخلاً لكشف
المغزى الحقيقي من هذا التحالف، وأياً كانت التحولات التي شهدتها
العالم اليوم نتيجة أحداث سبتمبر ٢٠٠١م، فهناك شيء واحد ظل
واضحاً ولا جدال فيه، هو زيادة وتيرة التعاون بين المال والسياسة،
وحلول صناعة الذخائر والتربح من الحرب محل صفقات الطاقة
والاتصالات التي كان روادها شركتي (أنرون) و(ورلدكوم)، فصناعة

الذخائر في الولايات المتحدة اليوم هي وسيلة الثراء عند رواد الحرب الحالية، وهذا بسبب الشراكة بين المال والسياسة.

هيمنة الشركات الكبرى:

كتب الصحفي الأمريكي (جوناه غولديبيرغ) في (الناشيونال ريفيو)^(١): «إن الولايات المتحدة كل عشر سنوات أو نحوها تحتاج إلى الإمساك ببلد صغير وامتداع وتقذفه إزاء الحائط، فقط لكي تظهر للعالم أنها تعي وتفعل ما تقول. ومن هنا فقد حاربت الولايات المتحدة العراق لأنها بحاجة لجهة ما تحاربها في المنطقة، والعراق كان هو الخيار الأمثل». إن ما ذكره (غولديبيرغ) صحيح فيما يتعلق بالحاجة إلى الحرب، إلا أنه أخطأ في الجهة المستفيدة ألا وهي المجمع الصناعي العسكري المستفيد الأول والأخير من حرب العراق وما بعدها.

ويرتبط وبشكل وثيق الاقتصاد بالحاجة إلى الحرب حيث لعب الاقتصاد دوراً واضحاً في التأثير على مجمل عمل الإدارة الأمريكية، وهذا يبدو واضحاً للغاية، والولايات المتحدة كانت دائماً لديها مشكلة اقتصادية كبرى، هي وفرة الإنتاج الهائلة التي تحتاج إلى توفر فرص تصديرية قادرة على استمرار عجلة الإنتاج التي تستوعب مؤسساتها مئات المليارات من الدولارات، وملايين العاملين، وفي العام ١٨٩٨م الذي يعده كثير من المؤرخين بداية للإمبريالية الأمريكية كانت الصادرات الأمريكية قد بلغت مليار دولار من غير أن تتجاوز الشركات عُشر قدرتها على الإنتاج؛ ولذلك انتقلت إلى مرحلة تصدير رأس



المال مباشرة، وأصبح فتح المجال للصادرات الأمريكية في جميع دول العالم هدفاً قومياً، حتى وإن كان ذلك بالقوة العسكرية، وقد عبر الرئيس الأمريكي (تيودور روزفلت) عن هذه الحقيقة بالقول^(٢): «إن قدرنا هو أمركة العالم، تكلموا بهدوء واحملوا عصا غليظة، وعندئذ يمكن أن تتوغلوا بعيداً».

إن تحالف رأس المال مع الصناعة تحالف قديم في السياسية الأمريكية، فقد حذر (جورج واشنطن) أول رئيس أمريكي من النمو غير المبرر وغير الصحي للمنشآت العسكرية بما قد يفضي إلى تضخم جهاز الدولة الذي قد يمارس سلطات أوتوقراطية تحكم فيها الأقلية، وتهدد الديمقراطية وتعيد سيرة الدولة المطلقة في الحكم بأوروبا، كما شهدت جلسات الكونغرس الأمريكي في أوائل الأربعينيات عضواً نبه إلى خطورة التحالف بين المال والعسكر، فكان أن شن حملة منظمة ومتواصلة للتحذير من مغبة مثل هذا التحالف، ولكشف القوى المالية المستفيدة من أنشطة القوات الأمريكية المسلحة، وكان هذا النائب هو: (هاري ترومان) الذي اختير من قبل الرئيس روزفلت نائباً له في سنة ١٩٤٥م، ثم اختير بعد وفاة روزفلت المفاجئة ليصبح الرئيس الثالث والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تكون الوفاة المفاجئة لروزفلت وتحذيرات ترومان هي التي أخرت تجذر الشركات، وفي ٢٤ أغسطس ١٩٣٤م تقدم جيرلد ماجير وهو عسكري متقاعد إلى الجنرال سميدي بتلر من أجل الاستيلاء على البيت الأبيض بعد أن فاتحه مجموعة من رجالات

المال والأعمال بشأن سياسية روزفلت التي أضرت بمصالحهم بهدف إعلان الجنرال بتلر حاكماً عسكرياً على غرار هتلر وموسوليني، أما لماذا فيأتي الجواب أن كلاً من هتلر وموسوليني حققا ازدهاراً رأسمالياً وخفّضا الدين العام، وكبحا جماح التضخم المالي وخفّضا من أجور العمال وسيطرا على النقابات العمالية؛ أما روزفلت فلم يسيطر على شيء مما سبق!!.

لقد شكل تحذير ترومان ومن قبله تحذيرات جورج واشنطن حالة الشركات الكبرى في الولايات المتحدة، فقد وصف الصحفي الفرنسي (إيريك لوران) وضعية الشركات الكبرى بقوله^(٣): «من السمات الجوهرية الدائمة لعالم الأعمال الرأسمالية سمتان: المتاجرة مع أنظمة معادية لها عداءً كلياً، والمساعدة على دعم تلك الأنظمة عسكرياً، وأحياناً دعم الرؤساء فيها»، ويقدم لوران دلالات تاريخية واضحة، فيذكر أن شركة جنرال موتورز الأمريكية - مثلاً - أنتجت مصانعها في ألمانيا في عهد هتلر ٥٠٪ من جميع المحركات المعدة لطائرة (يونكر ٨٨)، والتي اعتبرها خبراء الطيران أفضل قاذفة زوّد بها سلاح الطيران الألماني في الحرب العالمية الثانية، كما صنعت فروع شركتي فورد وجنرال موتورز ٨٠٪ من المدرعات نصف المجنزرة، و ٧٠٪ من الشاحنات الثقيلة لتجهيز جيوش الرايخ الألمانية التي كانت تقاتل القوات الأمريكية، وفي الوقت نفسه كانت مصانع ذات الشركة في الولايات المتحدة تجهز الطيران الأمريكي بما يلزم لمواصلة المعارك، وزيادة على ذلك، فقط طلبت هذه الشركات من الحكومة الأمريكية بعد انتهاء الحرب بصرف تعويضات عن



الخسائر التي تعرضت لها نتيجة قصف مصانعها في ألمانيا إبان الحرب!!

هذه الاستماتة في تصريف المنتجات العسكرية الأمريكية وأدوات القتل جعلت من تصريح الجنرال سميدلي بتلر ذا مغزى وسط نشاط تحالف المجمع الصناعي العسكري الحالي في الولايات المتحدة والذي قال: «أمضيت ثلاثين سنة في مشاة البحرية (المارينز) كنت خلالها وفي معظم أوقاتي مدافعاً ذا عضلات من درجة رفيعة عن المصالح التجارية وعن وول ستريت والمصرفيين، باختصار كنت مبتزاً لمصلحة الرأسمالية»^(٤)، ويعود بروز دور هذا المجمع إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث خرج أرباب هذه الصناعة بأرباح تجارية عالية وطاقات إنتاجية لا سابق لها تبعاً لحجم الطلب، ومما أسهم في تطورها امتلاكها للتقنيات الألمانية عند نهاية الحرب.

ولقد تجذر هذا الحلف ما بين أصحاب المال وأصحاب العسكر، وفي التاريخ الأمريكي نجد نماذج من استخدامات القوة، فقد استخدم هذا الحلف الحرب الإسبانية كذريعة لنشر القواعد العسكرية في أمريكا الوسطى وجزر البحر الكاريبي وهاواي والفلبين، كما أن جشع هذه الشركات دفع بالرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور بعد أكثر من خمسين عاماً - من توجيه روزفلت إلى إطلاق صيحة تحذير في آخر خطبة وجهها للشعب الأمريكي سنة ١٩٥٨م، فقال عندما أصبح في مأمن من انتقام الأخطبوط الاقتصادي: «علينا أن نحترس من تنامي النفوذ غير المبرر للمجمع الصناعي العسكري؛ وعلينا ألا نسمح يوماً

لهذه التركيبة بإلحاق الخطر بالحريات التي نتمتع بها وبالأساليب الديمقراطية التي نتبع نهجها».^(٥)

هذا التنامي المخيف للشركات العسكرية يدفعنا إلى القول إن الإدارة العسكرية الأمريكية بكافة أطيافها تحولت إلى جيش خاص للرئيس الأمريكي يستخدمها وقت يشاء لتنفيذ العمليات الخاصة، ويحقق من ورائها عائدات تصب مباشرة في جيوب أصحاب الشركات المالية والعسكرية، وينضم إلى قائمة المحذرين من هذا التحالف الدكتور بول كرومغان الذي كتب حول هذا الحلف مبيناً النفوذ غير المشروع الذي يتمتع به المجمع بين الدوائر العسكرية والدوائر الصناعية؛ واصفاً إياه بأنه تحالف خطير سوف يترك آثاره على أداء المؤسسات السياسية، وعلى التخطيط الإستراتيجي ودوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.^(٦)

الدعم خارج الحدود:

ويشكل دعم المجمع العسكري الصناعي حجر الأساس عند القائمين على السياسة الأمريكية، فهم بلا شك مستفيدون من استمرار عمل هذا المجمع، وهناك العديد من الحالات في تاريخ العقل الأمريكي التي يمكن من خلالها الاستدلال بها، فقد قام هذا المجمع في دعم النظام السابق في يوغسلافيا، فعندما ترك لورانس إيغلبر وزارة الخارجية الأمريكية سنة ١٩٨٤م أصبح شريكاً في مؤسسة شركاء كيسنجر، ومديراً لمؤسسة مصرفية فرعية مملوكة بالكامل



وتابعة لمصرف لوبليانسكا المملوك للنظام اليوغسلافي السابق، كما أصبح ممثل الولايات المتحدة لسيارات (يوغو) الصغيرة، ثم أصبحت هذه الشركة إحدى زبائن مؤسسة شركاء كيسنجر.

وتشكل أهمية هذه الشراكة أن شركة يوغو السابقة الذكر، قامت بدور مجمع الصناعات العسكرية وتصنيع الأسلحة في يوغسلافيا السابقة، حيث استولى عليها (سلوبدان ميلوسوفيتش) إضافة إلى مصادر القوة الأخرى التي كانت تمثل الجيش اليوغسلافي عند اشتعال أزمة البلقان، ومن ثم أصبح (إيغلبر) نائباً لوزير الخارجية ثم وزيراً للخارجية مما دفع بمؤسسة كيسنجر أن تنظر إلى هذا التحالف بنظرة واقعية وفق الرؤية الأمريكية، وتطالب الإدارة الأمريكية غض البصر عن تجاوزات وحروب ميلوسوفيتش ضد أربع جمهوريات مجاورة.

وقام هذا التجمع بتصريف آخر لبضاعته الكاسدة بعد أن شكل اللوبي الأمريكي ما يُعرف باسم لجنة العمل البلقانية المكونة من دونالد رامسفيلد، وريتشارد بيرل، وبول وولفيتز بعد أن وجدوا في الأزمة البلقانية ضالتهم المنشودة لتصريف البضاعة المخزنة منذ سنوات، وتجنيد من يلزم من القتلة لإكمال المهمة، وكذلك الأمر مع بيع الأسلحة إلى إندونيسيا. وعندما سُئل هنري كيسنجر أن صفقات بيع الأسلحة استخدمت في قمع الحركات المناوئة للحكومة تهرب من الإجابة وقال: «لست مهتماً، فأنا لا أجني شيئاً منه ولا أحصل على عمولة»^(٧)، وهذا بالطبع كذب وافتراء واضح، ولكن من يجرؤ على محاكمة هنري كيسنجر!!

إن التعاون ما بين هنري كيسنجر واللوبي الصناعي العسكري تعاون وثيق، وفي كل الأحوال فإن خطط كيسنجر المالية ارتبطت بشكل وثيق مع خطته في مجال السياسة الخارجية، وارتبطت كذلك مع استراتيجيته في المصالح والأعمال الأخرى، بمعنى، كيسنجر يؤدي عمله تجاه منظومة المصالح في انسجام تام بين هذه الأطراف، ومن مظاهر قوة المصالح مؤسسة شركاء كيسنجر ذاتها وهي مؤسسة استشارية تقوم بتمهيد الاتصالات بين الشركات المتعددة الجنسيات، والحكومات الأجنبية وتسهيلها للوقوف على خدمتها.

إن قائمة الزبائن السرية لمؤسسة شركاء كيسنجر تتضمن شركة أمريكان إكسبرس، وشيرسون ليمن، وآركو ودايوو من كوريا الجنوبية، واتش جيه هاينز، وآي تي لوكهيد وغيرها من الشركات العالمية، أما من أبرز شركاء كيسنجر فهما لورانس إيغلبرغر، وبرينت سكاوكرافت اللذان عملا معه في السياسة الخارجية وفروع الأمن القومي في الحكومة الأمريكية، والأکید أن مثل هذه الشركات وحتى التي تتضمنها ملفات العقود تمنع أي ذكر للترتيبات ما بين مؤسسة كيسنجر والشركات المعنية، ومن هنا يأتي طمس الحقائق.

أما التصريف الثاني للبضاعة الكاسدة في التاريخ الاقتصادي الأمريكي فيتمثل في تبدل الخطط الاستراتيجية ذاتها من الاحتواء إلى المواجهة، فلم يمض على سقوط جدار برلين أسبوع واحد حتى قدم الجنرالان كولن باول وبتلر مشروعاً إستراتيجياً جديداً للسنوات الخمس القادمة (١٩٩٠-١٩٩٤م)، في ١٥ تشرين الثاني من عام



١٩٨٩م، قام هذا المشروع على مبدأين: مبدأ (الدول المارقة)، ومبدأ القوة - القاعدة التي لا يجوز أن ينخفض عددها عن مليون وست مئة ألف جندي، وتمت الموافقة على المخطط في ٢٦ يونيو ١٩٩٠م، والإعلان عنه في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م، في مؤسسة أبسين في كولورادو، وقد اعتمد على المعايير الآتية لتحديد الدول المارقة:

- (١) الدول ذات العداء التاريخي للغرب.
- (٢) الدول التي تحاول الحصول على أسلحة الدمار الشامل.
- (٣) الدول التي لا تحترم قواعد السلوك السائدة في المجتمع الدولي.
- (٤) الدول التي تؤيد الإرهاب.
- (٥) الدول التي تملك مؤسسات عسكرية ضخمة وحديثة.

وبناء على هذه المعايير صُنفت العراق وإيران وليبيا وكوريا الشمالية وسورية وكوبا دولاً مارقة.

لقد أحدث تبني وإعلان الاستراتيجية العسكرية ضخمة كبيرة في الأوساط الديمقراطية والليبرالية في الولايات المتحدة، ليس لأن بعض الدول صُنفت (دولاً مارقة)، بل لأن تلك الأوساط كانت تتوقع أن نهاية الحرب الباردة ستعني نهاية هستيريا الحرب التي كانت تروّج لها القوى المحيطة بالمجمع الصناعي العسكري، ووضع حد لذهان الحرب التي كان يبشر بها اليمين في مناهضته الصاخبة



للسيوعية والإلحاد، وبالتالي تحويل جزء كبير من ميزانية التسليح ونفقات الجيوش والقواعد العسكرية إلى حلّ القضايا الاجتماعية المتفاقمة والمؤجلة، وتحسين جودة الحياة في ظل السلام للصالح العام ومساعدة الفقراء، وذلك بعدما كان قد كلف كل فرد أمريكي ٨٢ ألف دولار لخدمة مآرب تلك الحرب. وعليه اعتبرت الأوساط الليبرالية أن البنتاغون بتبني مبدأ (الدول المارقة) كان يعاني من الهوس والاستحواذ غير المبرر وجنون العظمة، وأنه يخترع أعداء أقزاماً وتافهين حرصاً على امتيازاته وسلطاته وسلطانه.

أما القراءة الاستراتيجية لمبدأ «الدول المارقة»، فقد امتاز بدراستها البروفسور مايكل كلير الذي كتب بحثاً في كتاب السياسة الدولية بعنوان «صناعة الأعداء للتسعينيات» واتهم البنتاغون باختراع نظرية (الدول المارقة) لتسويق استمرارية سياسة الحرب الباردة وعدوانيتها ونيل رضى الدولة والمجتمع تحت مظلة المصلحة القومية، يقول كلير: إن البنتاغون وضع في سلة واحدة سبع دول متفاوتة القوة وفي قارات مختلفة لكي يقنع المواطن بأن العدو على الأبواب وفي كل مكان، ويقنعه بأن (الأخطار الإقليمية) المحدقة واحتمال نشوب الحرب على عدة جبهات في آن واحد أمر ممكن، ولكي يحث الكونغرس على الموافقة على أن (أشهر الدول المارقة) يشكلون خطراً كبيراً على الأمن القومي وتحدياً أخلاقياً للحضارة.

لقد أظهر تحذير آيزنهاور السابق، وتصرفات كيسنجر وغيره من رجال الإدارة الأمريكية أن انتماء كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية



للشركات الكبرى هو الأصل، وليس انتماءؤهم للإدارة، وأبرز مثال على ذلك نائب الرئيس الحالي ديك تشيني الذين يمكن وصفه -بلا أدنى مبالغة- بأنه «مندوب شركة هالبيرتون في إدارة بوش»، فقد تسلم تشيني وزارة الدفاع في عهد بوش الأب، وأفرط في منح العقود لشركته الخاصة، وقبل تركه للوزارة، أصدر قراراً بأن تُحوّل معظم أعمال توفير الدعم للعمليات العسكرية في الخارج إلى هذه الشركة، وبهامش ربح مضمون يتراوح بين ١-٩ ٪، وبموجب ذلك العقد قدمت الشركة خدماتها للقوات الأمريكية أينما حلّت؛ في حرب الخليج الأولى، وفي الصومال وفي البلقان، وأصبحت هالبيرتون توظف أكبر عدد من العمال في الولايات المتحدة؛ حتى إنها كانت توفر مغسّلي الموتى من أجل الجنود الأمريكيين القتلى، وفي المقابل كانت الشركة سخية؛ إذ اعتُبر مديروها من أكبر المساهمين في حملة بوش الأب الثانية، وفي سنة ١٩٩٥م تعاقد تشيني مع الشركة ليصبح رئيساً تنفيذياً لها، وفي ربيع سنة ٢٠٠٠م وصل التداخل بين الشركة والبيت الأبيض حد تولّي تشيني رئاسة اللجنة المكلفة بالبحث عن شخص يصلح كنائب للرئيس جورج بوش، في الوقت نفسه الذي كان يدير فيه شركة هالبيرتون، وفي نهاية الأمر قرّر أن يرشح نفسه للمنصب، وهو ما وصفه أحد أصدقائه المقربين - ستيوارت سبنسر - بأنه «الفعل الأكثر ميكافيلية الذي سمعت به في حياتي»^(٨)، وبعد تولي تشيني منصبه الجديد -نائب الرئيس- انهالت عقود جديدة على شركته الأم، فتم التعاقد معها لتأهيل صناعة النفط العراقية بما قيمته سبعة مليارات دولار، كما كُلفت ببناء معسكري اعتقال في خليج جواناتامو الكوبي بقيمة (٣٧) مليون دولار.

ثم جاءت إحدى خطوات هذا المجمع الصناعي العسكري بأن وسع نفوذ حلف الناتو وشكل لجنة خاصة لترويج هذا التوسع برئاسة بروس جاكسون نائب رئيس شركة لوكهيد مارتن للصناعات العسكرية الذي ترأس اللجنة الفرعية للحزب الجمهوري لشؤون الأمن القومي والسياسية الخارجية في الوقت الذي تعالت فيه الأصوات لحل الحلف بعد سقوط حلف وارسو.

وبعد انتهاء توسيع الحلف وانتهاء حرب البلقان ومحاولة دمج دول جديدة في هذا الحلف مؤخراً جاءت الحرب على أفغانستان لتتقل الانتشار العسكري الأمريكي إلى آسيا الوسطى على الحدود الجنوبية لروسيا، والغربية للصين، والشرقية لإيران، كما توجد قواعد أمريكية دائمة في أذربيجان، وطاجكستان، وأوزبكستان، وتركمنستان، وفي باكستان فقد عززت القوات الأمريكية من وجودها، بالإضافة إلى سقوط كابول لتتحول من بعدها إلى أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في آسيا الوسطى.

وليس هذا فحسب، ولكن هناك ما يمكن تسميته بأمن الطاقة الأمريكي، وهي كلمة كانت تردد دائماً في أحاديث رتشارد سون وزير الطاقة الأمريكي في إدارة بيل كلينتون، حيث شكلت منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين الغنية بالنفط والمعادن، شكلت أهمية خاصة عند الولايات المتحدة الأمريكية؛ فبحلول فبراير ٢٠٠٢م تمكنت الولايات المتحدة من إقامة قواعد عسكرية دائمة في كل جمهوريات آسيا الوسطى وفي أفغانستان، حيث قال وزير الخارجية الأمريكي



كولن باول إن أمريكا ستكون لها مصالح وحضور دائم في وسط آسيا من نوع لم نكن نحلم به من قبل.

عدا على أن هذا «الفتح الأمريكي» عسكري اقتصادي؛ فالغنيمة تستحق المعاناة والتضحية، وتعد خريطة خط الأنابيب حاسمة لأن النفط والغاز سيكونان عديما القيمة دون وجود وسيلة لنقلهما إلى الموانئ البحرية العميقة، وهناك ثلاث طرق يمكن أن يمر بها خط الأنابيب، عبر روسيا، أو إيران أو أفغانستان، حيث يقول جون بلجر في هذا السياق وفي كتابه (أسياد العالم الجدد) إن العارفين بصناعة النفط يعلمون أن حلم تأمين خط الأنابيب عبر أفغانستان هو السبب الرئيس الذي دفع باكستان إلى تقديم دعم شديد إلى طالبان، وسبب قبول الولايات المتحدة بهدوء استيلاء طالبان على أفغانستان.

واستمراراً لما سبق من هيمنة الشركات على مجمل قطاعات الحياة بعثت إدارة بوش - تشيني الحياة في قانون كانت إدارة بيل كلينتون قد صاغته وهو (قانون تحرير العراق) لعام ١٩٩٨م. وراحت إدارة بوش تتاور وتخادع في المحافل الدولية وفي أميركا وتخترع الذرائع الزائفة، من أسلحة الدمار الشامل إلى علاقة النظام العراقي بتنظيم القاعدة وأحداث ١١ سبتمبر إلى ديكتاتورية النظام واستبداده، لتبرير شن الحرب على العراق وتغيير نظامه.

وبينما كانت واشنطن تعد العدة للحرب استتفر بوش-تشيني ليكون العقائدي في الصحافة والتلفزة وغيرها، مما أوصل التأييد للحرب على العراق إلى ٧١٪ من الرأي العام الأمريكي، وكانت



الحملة قد وصلت إلى أوجها في خطاب (حال الأمة) ٢٩ يناير ٢٠٠٢م الذي رفع فيه بوش مرتبة العراق وكوريا الشمالية وإيران من مرتبة (الدول المارقة) إلى مرتبة (دول محور الشر)، وتبنى كذبة أن العراق ابتاع اليورانيوم من النيجر لصنع القنبلة الذرية، وراح يبشر بدنو زوال النظام العراقي، فاستبدل (نظرية الاحتواء)، القاعدة التاريخية الاستراتيجية للسياسة الأمريكية الخارجية منذ الحرب العالمية الثانية، بنظرية (الحرب الاستباقية) التي شكلت حجر الزاوية في (إستراتيجية الأمن القومي) التي أعلنها كإستراتيجية عليا في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٢م، وفي الوقت نفسه أطلق عملية كذب وتضليل في أروقة الأمم المتحدة لكي تمنحه غطاءً دولياً وتشرعن حربه التي شنها في نهاية المطاف خارج الشرعية الدولية في ٢٠ مارس ٢٠٠٣م، وأعلن نهاية العمليات العسكرية الكبرى في الأول من أيار ٢٠٠٣م.

يدفعنا ما سبق إلى الحديث عن الحالة العراقية عند عرّابي المجمع الصناعي العسكري، فجفاف المشاعر الأمريكية تجاه العراق جاء بعد أن انتهت كبريات الشركات الأمريكية من جشعها في العراق في مجال الأسلحة والذخائر التقليدية والبيولوجية، ووجدت زبوناً آخر غير العراق؛ فهي -الشركات الأمريكية- استوطنت في العراق بعد سقوط بغداد، وبات النفط العراقي بين أنياب سباع عرّابي التحالف العسكري الصناعي، حيث لا يقاس النفط العراقي حسب المعايير الدولية المعمول بها في الصناعة النفطية العالمية، فقد أكدت دراسة عالمية صادرة عن برنامج النفط مقابل الغذاء صعوبة القياس للكمية والنوعية للنفط العراقي، بسبب ما تعرضت له المنشآت النفطية



العراقية من قصف وتخريب، وفي نهاية إبريل ٢٠٠٤م وفي اجتماع خاص لاعتماد الأموال والذي عقدته سلطات التحالف المؤقتة في مجلس مراجعة البرنامج، أقرت بأن قياس المستخرج من النفط الخام ومبيعاته لا وجود له في العراق، لتقرر تلك اللجنة وفي نهاية الجلسة عدم توفر نظام للمراقبة والمحاسبة للنفط الخام ومنتجاته، واليوم إفراز حكومة جديدة، وإجراء انتخابات، وإعلان إقرار دستور عراقي، ومرور أكثر من ثلاث سنوات على قرار مجلس الأمن القاضي بإشراف سليم على نفط العراق؛ تؤكد الحكومة العراقية وسلطة التحالف بنقص المسألة بشأن نفط العراق.. مما يفتح الباب على مصراعيه لاستثمار الشركات الكبرى المقربة من سلطة التحالف في العراق دون رقيب أو حسيب، إلا أن مجلة (هاربرس) نشرت في يونيو ٢٠٠٥م أن مبيعات كميات النفط في العراق والتي لم يستطع مجلس الحكم الانتقالي أن يظهرها بلغت ٨,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

وليس الافتقار إلى الشفافية هو الوحيد وسط هذه السرقات، ولكن نظام ترسية العقود هو الآخر يجد تمايزاً واضحاً ما بين هذا أو ذاك، ففي الأشهر الأولى لسلطة التحالف المؤقتة في العراق منحت عدة عقود ضخمة من بينها عقد منح لشركة هالبرتون الأمريكية ذات الروابط الوثيقة مع إدارة بوش دون إجراءات عطاءات علنية، وكان من المفترض أن تدفع صناديق إعادة الإعمار الأمريكية قيمة عقد شركة هالبرتون، ولكن الكونغرس الأمريكي رفض أن يدفع عن العقود التي لم تخضع للعطاءات المنافسة ومن ثم تلقت هالبرتون نقوداً من صندوق تنمية العراق.^(٩)

إن ما سبق ينقلنا إلى مقال الكاتب تشالمرز جونسون في جريدة واشنطن بوست حين يقول: «إن الإدارة الحالية تتفق في العراق بلايين الدولارات بسرعة ملحوظة»^(١٠)، وقد بلغت حسب العديد من التقديرات سبتمبر ٢٠٠٤م نحو ٧٩ ملياراً وسارع الكونغرس بعدها إلى اعتماد ٨٧ ملياراً، أخرى، ثلث هذه التكاليف التي تتفق في حرب العراق إلى حسابات شخصية في مصارف الولايات المتحدة.

إن الشركات المسيطرة اليوم على صناعة النفط في العراق والمتكثلة في التحالف العسكري الصناعي كانت قد دعمت الحزب الجمهوري الأمريكي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية ٢٠٠٤م، ووفقاً لما أعلن أحد المراكز البحثية المستقلة فإن هذه الشركات تتصدر الجهات المانحة في انتخابات عام ٢٠٠٤م، حيث تبرعت شركة هاليبرتون بـ ٨٥٪ من مبلغ الـ (٩٤٩, ١٦٥) ألف دولار، بينما قامت شركة شفرون تكساكو بالتبرع بـ ٨٣٪ من مبلغ (٧٣١, ٣٦٧) دولاراً، أما شركة لوكهيد التي بلغت تبرعاتها (١٣٢, ٣٩٧, ١) ألف دولار فقد وجهت ٥٩٪ من تبرعاتها إلى الحزب الجمهوري، بينما تبرعت شركة بكتل بـ ٥٣٪ من تبرعاتها التي بلغت (٧٨٤, ١٩٩) ألف دولار^(١١).

لقد شكلت صياغة الاقتصاد العراقي وفق الرؤية الأمريكية الحديثة إلى خصخصة نحو ٢٠٠ شركة حكومية عراقية، فبعد أن أمن فريق بوش- ورامسفيلد النفط العراقي، أخذ بول بريمر^(*) يبت إصلاحاته الاقتصادية على الشركات، وخصص كل الشركات



العراقية التي تنتج كل شيء من الإسمنت والزجاج والغسالات إلى آخر القائمة الصناعية، وقال إبان المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في الأردن «إن وضع مشروعات الدولة غير المنتجة في أيدي القطاع الخاص أمر جوهري لإحياء الاقتصاد العراقي»^(١٢)

لقد شكلت قوانين بريمر الحجر الأساس في السيطرة على الاقتصاد العراقي ومنها الأمر رقم (٣٧) الذي أقر بموجبه تخفيض معدل الضرائب على المؤسسات بنحو ٤٠٪ إلى ما يزيد عن ١٥٪ إضافة إلى الأمر رقم (٣٩) الذي سمح بموجبه أيضاً للشركات الأجنبية بتملك ١٠٪ من الأموال العراقية خارج قطاع المصادر الطبيعية، وبمقتضى هذا الأمر أصبح المستثمرون قادرين على توقيع عقود لمدة (٤٠) عاماً، وكذلك بموجب الأمر (٣٠) القاضي بإنشاء بنوك أجنبية في العراق.

هذه الفوضى الاستثمارية التي أصابت العراق أفرزت معارض تجارية في عده عواصم عالمية وأصبحت تعرف باسم إعادة بناء العراق، في واشنطن، ولندن، ومدريد، وعمّان، ووصفت مجلة الإيكونوميست البريطانية العراق تحت حكم بريمر، بأنه حلم رأسمالي، كما انطلقت موجة من المؤسسات الاستشارية بمساعدة الشركات للوصول إلى السوق العراقية، وكانت الشركة الأبرز في هذا شركة استراتيجيات بناء الجسور، وهي لـ (جو أولباو) وهو مدير سابق لحملة بوش - تشيني الانتخابية، وهل بعد هذا دلالة أنها حرب السيد بوش وحزبه الجمهوري باعتبارهم المستفيدون الأكثر من تواصل الحرب.

ويشبه الكثير من السياسيين العراقي بإناء عسل ضخيم يجذب الكثير من المستثمرين، وهي شركة هاليبيرتون وبيكتيل وغيرها، وكذلك الرأسماليون المغامرون الذين تدافعوا نحو العراق والشركات التي توظف المرتزقة، أما العسل الذي يقصده السياسيون فهو العقود بلا عطاءات وثروة النفط العراقية المهدورة بلا حساب.

تصدير الصناعات العسكرية:

إن الإمبراطورية العسكرية الأمريكية حقيقة واقعة والحياة فيها ناعمة راغدة، ولكن إلى جانب هذا فهي عبارة عن شبكة من المصالح الاقتصادية والسياسية متصلة بألف طريقة وطريقة مختلفة ومرتبطة بمؤسسات وهيئات وجهات ومجتمعات أمريكية، كما أن التجهيزات العسكرية الأمريكية تحقق أرباحاً للصناعات المدنية الأمريكية التي تقوم بتصنيع الأسلحة للقوات المسلحة، أو التي تقوم بتنفيذ الخدمات التعاقدية لبناء وصيانة القواعد العسكرية المنتشرة في جميع أنحاء العالم.

إن كل القوات الأمريكية التي باتت تغطي المعمورة هي جزء من إفرازات الحرب الباردة، ومن ثم أحداث ١١ سبتمبر حيث تشكل القواعد العسكرية جزءاً من شبكة الهيمنة التي أقامها البنتاجون وحكومة الولايات المتحدة؛ ففي جهد رئيس لإسناد عمل القواعد ودورها في بسط الهيمنة الأمريكية على العالم، وهناك برنامج ضخم من التدريب العسكري وتقديم الحوافز الاقتصادية التي تُمنح للحلفاء حول العالم، بما يمنح للبنتاجون دخولاً غير مسبوقاً إلى تلك الدول،



ومكاسب استخباراتية، وهيمنة على كبار القادة العسكريين في الدول التابعة للنفوذ الأمريكي، فمنذ عام ١٩٩٤م تضاعفت مخصصات برنامج التدريب والتأهيل العسكري الدولي التابع لوزارة الخارجية (IMET) بمعدل أربع مرات بحلول عام ٢٠٠٢م؛ لتشمل برامج هذا المركز المسؤول عن نشاط التدريب العسكري في الخارج أكثر من ١٣٣ دولة، حيث يتم تدريب نحو ١٠٠ ألف من كبار العسكريين كل عام، ويتلقى العديد منهم التدريب داخل معسكرات أمريكية خاصة، مما يعني أن هذا البرنامج يعلم نحو ٧٠٪ من جيوش العالم، ففي عام ٢٠٠١م علم الجيش الأمريكي ١٥٠٣٠ ضابطاً في أمريكا اللاتينية.

ويقوم البنتاجون بذلك إما باستقدام هؤلاء المتدربين إلى أحد معاهده التعليمية البالغ عددها ١٥٠ في الولايات المتحدة وإما بإرسال مدربين عسكريين يكونون غالباً من القوات الخاصة إلى الدول المعنية، وقد ضاعفت (الحرب على الإرهاب) هذه البرامج، وفي حالات كثيرة كانت الذريعة التي حلت محل (الحرب على المخدرات) دون وجود أي فرق ملحوظ بأساليب التدريب. وتقول الولايات المتحدة إن مثل برامج التدريب هذه تشجع القيم الأمريكية ولكن هناك فوائد أخرى أيضاً؛ فالعلاقة القوية بين المدربين الأمريكيين والضباط والجنود الأجانب تفتح سوقاً داخل كواليس الحكومات للولايات المتحدة لبيع الأسلحة.

إن وكالة التعاون الأمني الدفاعي التي يرأسها ضابط برتبة فريق، وهي جزء لا يتجزأ من وزارة الدفاع، مسؤولة عن برنامج المبيعات العسكرية الخارجية، وهو أسلوب الحكومة المفضل لبيع معدات

الدفاع الأمريكية التي تشتريها من المصانع الأمريكية إلى الحكومات الأجنبية، وقد ارتفعت قيمة مبيعات السلاح الأمريكي (من حكومة إلى حكومة) بمقدار ١٠٪ في ٢٠٠١م فأصبحت ١٣,٣ بليون دولار. وبهذا يكون البنتاجون أكبر مصدر مفرد للسلاح في العالم منذ ١٩٩١م، وقد صدر من ١٩٩٧ - ٢٠٠١م من الأسلحة ما قيمته ٥٧,٨ بليون دولار، وهو ثلاثة أضعاف ما تصدره المملكة المتحدة ثاني أكبر مصدر للأسلحة في العالم.

إن هذا التهافت الأمريكي على بيع السلاح إلى دول العالم الثالث تحديداً لا يتم إلا في ظل وجود حكومات فاسدة أو منظمات غوغائية هدفها الرئيس الربح المالي، وتجارة السلاح هي الظاهرة المميزة لهذا النشاط؛ فهي قمة جبل الجليد الظاهر، ويخفي تحته تدريب وتشغيل وصيانة نظم التشغيل واستدعاء خبراء وصيانة وتبديل قطع غيار وأمور أخرى قد لا نلم بمجرياتهما الدقيقة.

لقد أدى ازدهار الصناعات العسكرية في الولايات المتحدة تحديداً على اعتبار أنها المصدر الأول للسلاح إلى اندلاع العديد من الحروب بل تغذيتها، ولا يخفى دور البترول في إطالة أمد الحرب العراقية الإيرانية، ودوره كذلك في دعم صدام حسين لشراء صفقات السلاح الأمريكي، ثم دعم قوات التحالف لإخراج صدام من الكويت شتاء عام ١٩٩١، وأخيراً القضاء عليه ربيع عام ٢٠٠٣م.

فالولايات المتحدة هايبير ماركت للأسلحة في العالم، حيث تلعب صناعة السلاح دوراً مركزياً، وهي في نمو متواصل، فكل دولار من



الضرائب يذهب ٤٠ سنتاً منه إلى البنتاجون؛ فالحرب تضمن ارتفاع مبيعات السلاح الأمريكي، وفي أعقاب حرب الخليج ارتفعت مبيعات الأسلحة الأمريكية بنسبة ٦٤٪، وبعد هجوم حلف شمال الأطلسي على يوغسلافيا زادت المبيعات بنحو ١٧ مليار دولار، كما أن الإنفاق العسكري العالمي زاد عام ٢٠٠٤م، فقد نما بنسبة ١, ٤٠ تريليون دولار بسبب زيادة المخصصات الأمريكية للحرب على الإرهاب، في حين كان في عام ٢٠٠٣م نحو ٤٠٥ مليون دولار.

وإن كان سوق السلاح الأمريكي يجذب العديد من المستثمرين إليه لتصريف هذه البضاعة؛ فإن أغلب القائمين على عملية التصريف هم من أعضاء الدول السبعة الكبار وشركاتها الفاعلة، ومنها شركة لوكهيد مارتن الأمريكية، وبي إيه آي سيستم البريطانية، وشركات بوينج ورايثون ونورثروب جرامان وجنرال دايناميكس وجميعها شركات أمريكية، بالإضافة إلى شركة ثومسون سي إس إف الفرنسية.

والحقيقة أن تلك الشركات يطلق عليها اسم السبع الكبار إشارة إلى الدول الصناعية السبع التي تحتضنها، وسنجد أن خمساً من تلك الشركات أمريكية، لأن الصناعات العسكرية الأمريكية تمثل طوق النجاة للاقتصاد الأمريكي، فبهذه الصناعة وحدها يمكن الخروج من شبح الركود، واحتواء التداعيات السلبية لتدني قيمة الدولار، وارتفاع معدل البطالة وتراجع مؤشرات الثقة في مناخ الأعمال، ولو أننا أردنا أن نعطي للحروب الأمريكية أسباباً لوجدنا أنها تأتي عادة بعد حالة من الركود أو أزمة اقتصادية تكون الولايات المتحدة قد مرت بها.

أما إمكانيات الشركات السابقة الذكر، فمثلاً لوكهيد مارتن الأمريكية هي شركة مختصة ببيع المقاتلات والصواريخ وأنظمة إطلاق الصواريخ التي تعد من الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا العسكرية على مستوى العالم، وقد حققت تلك الشركة مبيعات بلغت في العام ٢٠٠٤م ٣٥,٥ مليار دولار، ويعمل فيها ١٣٠ ألف موظف في جميع أرجاء العالم، لها فروع في ٥٦ دولة، ولعبت دوراً مهماً خلف الكواليس في حشد الدعم لحرب بوش على العراق، وفي ٢٠٠٢م أصبح نائب الرئيس السابق بروس جاكسون رئيس مجلس إدارة منظمة لوبي (خاصة) باسم (لجنة تحرير العراق)، وتضم من الأعضاء جورج شولتز وجون ماكين، وفي ٢٠٠٢م استلمت لوكهيد مارتن مبلغ ١٧ بليون دولار بشكل عقود من البنتاجون - وكانت قد حصلت على ١٤ر٧ بليون دولار عام ٢٠٠١م، وحوالي ٢ بليون دولار من الإدارة الهندسية في الجيش لتصميم أسلحة ذرية. وفي السنة السابقة لحرب العراق ارتفعت أرباح الشركة بنسبة ٣٦ ٪، وفي غضون ستة أسابيع من هجوم ١١ سبتمبر حصلت الشركة على عقد بقيمة ٢٠٠ مليار دولار لتطوير طائرة مقاتلة وأوجدت ٣٢٠٠ فرصة وظيفية في ولاية الرئيس بوش تكساس.

أما شركة بي إيه آي سيستم البريطانية فقد وصلت مبيعاتها عام ٢٠٠٤م إلى ١٢ مليار دولار، وهي متخصصة بتصنيع المقاتلات والسفن الحربية والعربات القتالية وأنظمة الرادار والاتصال والأسلحة الموجهة، إضافة إلى الغواصات النووية، حيث تعد الشركة الرئيسة التي تعتمد عليها البحرية البريطانية لإمدادها بالغواصات النووية،



ويعمل في الشركة ٩٠ ألف موظف، وعلى المستوى الرسمي، قدمت دائرة ضمان القروض التصديرية التابعة لوزارة التجارة والصناعة (قروضاً ميسرة) لأنظمة دول العالم الثالث التي تريد شراء أسلحة عالية التقنية دون النظر إلى سجل حقوق الإنسان، تلك الكلمة الرنانة التي ترددها دائماً الدول في حال عدم رغبتها منح الأسلحة إلى دولة فقيرة لا تستطيع إعادة جدولة ديونها لدى صندوق النقد الدولي أو لا تملك ثروات غنية تعمل على تخصيصها للشركات العالمية.

وتوجد شركة رايتون الأمريكية التي تصنع تكنولوجيات الفضاء ومعدات الملاحة والطائرات ذات المهام الخاصة ويعمل في الشركة ٨٠ ألف موظف، وبلغت مبيعاتها عام ٢٠٠٤م إلى ٢٠ مليار دولار.

أما شركة ثومسون الفرنسية فهي عملاقة في تصنيع معدات الفضاء والدفاع الجوي والأجهزة التي يستخدمها رجال الأمن، ويعمل في الشركة ٦٠ ألف موظف، ولها أنشطة في ٣٠ دولة على مستوى العالم، وبلغت مبيعاتها ٣, ١٠ مليار دولار، وإضافة إلى ذلك فهناك علاقات تعاون مع شركة صناعات الدفاع الأوروبية «آي إيه دي إس» والفرنسية «تاليس» وشركة صناعة الطيران والدفاع البريطانية «بي إيه آي».

إن التواطؤ ما بين إدارة الرئيس الأمريكي بوش - تشيني والشركات العسكرية واضح، فقد نشرت مجلة «لونغويل أوبسرفاتير» الفرنسية تقريراً أشارت فيه إلى أن شركات السلاح العملاقة ألقت بكل ثقلها وأموالها في الميزان من أجل إعادة انتخاب جورج بوش، مشيرة إلى أن

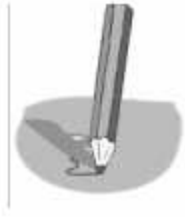
لديها أسباباً قوية تدعوها إلى ذلك، وأكدت المجلة أن شركات السلاح حققت منذ عام ٢٠٠١م أرباحاً تجاوزت ما تحقق في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان، مشيرة إلى أن أسعار أسهمها زادت بنسبة ٦٤ ٪ في المتوسط منذ ٢١ سبتمبر ٢٠٠١م، ونقلت المجلة عن بيير شاو الاقتصادي الأمريكي قوله: إن رجال الأعمال العاملين في مجال السلاح جمعوا مليارات من الدولارات نقداً ولا يعرفون ماذا يفعلون بكل هذه الأموال، مشيرة إلى أن جورج بوش مازال يوفر لهم المزيد.

وأوضحت المجلة أن ميزانية الدفاع التي وقَّعها بوش في أغسطس ٢٠٠٤ تجاوزت كل منطق، حيث تعدت ٤٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ وهو ما يعادل حوالي نصف النفقات العسكرية في العالم، وأكثر بمرّة ونصف من ميزانية الدولة الفرنسية، وأشارت إلى أنه بعد إعادة انتخاب بوش سوف يخصص لوزارة الدفاع الأمريكية أكثر من ٢٠٠٠ مليار دولار منذ إعادة انتخاب بوش وحتى عام ٢٠٠٨م، وأكدت المجلة أن هذه المليارات لا تستخدم في تمويل حرب العراق التي تمول بقروض استثنائية؛ ولكنها تستخدم لتعظيم الهيمنة الأمريكية أكثر فأكثر، فهذه المليارات سوف تستخدم لحيازة أسلحة التفوق المطلق التي سستيح للولايات المتحدة مستقبلاً أن تضرب أي شخص في أي مكان وزمان دون التعرض لخطر الأعمال الثأرية، وفي هذا إشارة إلى الصين القوة المتنامية في آسيا والتي تشكل المنافس الأبرز خلال القرن القادم.

أما نوع هذه الأسلحة فقد بات معروفاً، إنها تشتمل على قوة عسكرية جوية وفضائية قادرة على القيام بعمليات في أي مكان



في الكرة الأرضية أو في الفضاء، وستضم هذه القوة الآلاف من القاذفات الخفية ومجموعة من الأقمار الصناعية المسلحة بالليزر والقنابل المغناطيسية الكهربائية، وهي بلا شك كنز هائل لشركات تصنيع السلاح المتنامية، وكل هذه الشركات وجدت لها فروعاً لتقديم خدمات إضافية، مما يدفعنا إلى تخصيص الحديث عنها أكثر والولوج في الحالة العراقية والشركات المستفيدة من العمل العسكري المباشر.



الهوامش:

(١) انظر فهمي، أحمد، إدارة الظل الأمريكية،

http://www.islamtoday.net/articles/show__

[articles__content.cfm?id=37&catid=79&artid=5019](http://www.islamtoday.net/articles/show__articles__content.cfm?id=37&catid=79&artid=5019)

(٢) انظر السابق.

(٣) انظر السابق، وعدس، محمد يوسف، الشركات في سباقها الوحشي إلى

الربح والسلطة، مجلة وجهات نظر، العدد (٧٧)، يونيو ٢٠٠٥م، ص. ص

٥٥-٥٦.

(٤) انظر نادر، رالف، صحيفة الحياة، ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤.

(٥) انظر الخولي، محمد، أهوال الحرب وكنوز علي بابا، صحيفة البيان

الإماراتية، ١٥ يناير ٢٠٠٤م.

(٦) لمزيد من التفاصيل حول مقال الدكتور بول كروغمان بعنوان التبرج والوطنية،

انظر صحيفة هيرالد تريبيون بتاريخ ١٧/١٢/٢٠٠٣م.

(٧) انظر هتشنز، كرستوفر، محاكمة هنري كيسنجر، ط ١، ترجمة فريد الغزي،

دار قدمس للنشر، ٢٠٠٢م، ص ١٨٥.

(٨) انظر فهمي، أحمد، إدارة الظل الأمريكية،

http://www.islamtoday.net/articles/show__articles

[content.cfm?id=37&catid=79&artid=5019](http://www.islamtoday.net/articles/show__articles_content.cfm?id=37&catid=79&artid=5019)

(٩) انظر نادر، رالف، صحيفة الحياة، ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤.

(١٠) انظر الخولي، محمد، أهوال الحرب وكنوز علي بابا، صحيفة البيان

الإماراتية، ١٥ يناير ٢٠٠٤م.

(١١) انظر نادر، رالف، صحيفة الحياة، ١٨ أكتوبر ٢٠٠٤م.

(١٢) انظر كلاين، نعومي، بغداد: السنة صفر نهب العراق سعياً إلى يوتوبيا

المحافظين الجدد، كتاب المستقبل العربي (٤٢)، ص. ص ١١-٣٧.



الشركات العاملة في الارتزاق

إن وجود مثل هذه الشركات يسمح للإدارة الأمريكية بتنفيذ أهداف متعددة في السياسة الخارجية دون الخوف من الاهتمام الإعلامي الذي يترافق مع عودة جنود أمريكيين في توأبيت بعد أن قتلوا في معارك خارج البلاد، والإنكار هنا «للمهمة» أسهل على الحكومة عندما يكون أولئك العاملون في الخارج غير مرتدين الملابس العسكرية الرسمية.

الكولونيل هاكويرث

لا يمكن بحال من الأحوال الحديث عن المرتزقة من دون التطرق إلى الشركات الفاعلة في هذا المضمار وتحديد الحالة العراقية في كل جانب، وبالرغم من الفظائع المعروفة عالمياً التي ارتكبتها هؤلاء المرتزقة في العديد من دول العالم؛ إلا أن الوقائع الحالية تشير إلى القبول العالمي لهؤلاء المرتزقة، وغالباً ما نجد أن الشركات التي توجد داخل الدول الغنية بالمواد الطبيعية، وتمتاز بالمناخ السياسي المضطرب لها رجالها العاملون في المجال الأمني والعسكري، إما حراساً أو عاملين على المشاريع، وتضم هذه الفئات على تنوعها واختلافها بعضاً من أسوأ وأشرس العاملين في هذا القطاع الذي بات يجد قبولاً عالمياً لنشاطه، ويقومون بأقذر الأعمال وأخطر العمليات التي سنأتي على ذكرها، وكلها تتدرج في باب الجرائم ضد الإنسانية، وانتهاك حقوق الإنسان، وكذا ارتباطهم الوثيق في عمليات التعذيب في السجون والمعتقلات التي يؤسسونها أو يشرفون على الخدمات فيها.

وقد عمدت كثير من الدول على خفض عدد العسكريين العاملين في جيوشها؛ فبريطانيا أعلنت أنها بصدد توفير سبعة مليارات جنيه وتقليص عدد العاملين في جيشها، وأعلن وزير الدفاع الأمريكي المستقيل دونالد رامسفيلد عن عزمه إلغاء ٢٠٠ ألف وظيفة من القوات الأمريكية، وكذلك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وافق على خصخصة مجموعة كبيرة من الشركات العسكرية المملوكة للدولة.

لقد وجدت تلك الشركات التي توظف العاملين في القطاع الأمني؛ وجدت في العراق مكاناً خصباً لرجالها حتى أصبح السوق العراقي الحالي مكاناً موائماً للكثير من المرتزقة، وهم وقبل دخولهم الأراضي العراقية نالوا قسطاً كبيراً من التدريب من قبل الشركات التابعة لها، ومن أشهر شركات المرتزقة العاملة في هذا المجال شركة جنوب إفريقية تسمى (Executive Outcomes)، وأخرى إسرائيلية (لفدان)، والبريطانية (ساندلاين)، والأمريكية (MPRI)، والبريطانية (نورث بريدج)، و(كيلوج براون آند روت)، و(داين كورب) وغيرها كثير من الذي سنأتي على ذكره.

الشركات الأمريكية

تنص المادة ٩٥٩ من الباب ١٨ من القانون الأمريكي على أن «أي شخص على التراب الأمريكي: إذا انخرط أو التزم بتأجير نفسه أو استدعى شخصاً آخر أو حرّض غيره على الانخراط أو الالتزام بخدمة جيش أمير أو دولة أو محمية، أو منطقة أو شعب أجنبي كجندي أو قناص أو بحار على متن باخرة أو زورق حربي أو كان في



طريقه إلى الحرب، يعاقب بألف دولار غرامة مالية كحد أقصى أو بالحبس مدة ثلاث سنوات أو بالعقوبتين معاً».

لقد نشط سماسرة الحروب وتجار الموت في استثمار المحاربين السابقين من ذوي الروح المغامرة والتعطش إلى القتل وسفك الدماء ليشكلوا منهم ما أطلقت عليه نيويورك تايمز في أحد أعداد نيسان ٢٠٠٤م (جنود الظل). فكان الاستثمار الجديد بأسلوب حضاري ومهذب هذه المرة، فأسسوا لهذا الغرض شركات لتأمين المرتزقة لمن يطلب تحت تسميات ملمعة جعلت عملهم أكثر قبولاً من الناحيتين الاجتماعية والقانونية، فهي شركات أمنية تؤمن حراساً أمنيين لمن يرغب في الحصول على حماية مقابل ثمن، وضمن ذلك محاولة لرسم صورة جديدة لهؤلاء الوحوش البشرية بدلاً عن الصورة الراسخة في أذهان الناس.

لا يشكل تعاون الشركات الأمنية الخاصة التي تستخدم المرتزقة مع القوات الأمريكية أمراً جديداً بالنسبة للإدارة الأمريكية، فقد بدأ هذا التعاون منذ حرب فيتنام، لا سيما من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ضمن برنامج سري عرف باسم (العمليات السوداء)، وكان المرتزقة يرسلون لتنفيذ عمليات اغتيال وتخريب ضد مواقع معادية لا تريد واشنطن التورط فيها بشكل مباشر، فهي لم تعترف بأي من المرتزقة التابعين لهذه الشركات الأمنية الخاصة ممن اعتقلوا أو قتلوا في هذه العمليات.

واليوم رائد عمليات خصخصة الحروب، وداعيتها وراعيها في الولايات المتحدة، دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي المستقيل،

كما أكدها أيضاً دافيد بتراويس القائد الأعلى للقوات الأمريكية في العراق، وكذلك نائب الرئيس ديك تشيني، وتحت رعايتهما - رامسفيلد تشيني - جرى التوسع في بناء وتطوير شركات الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة، ففي منتصف عام ١٩٩٢م وفي أثناء إدارة جورج بوش الأب، تم تكليف شركة (سيرفس روت براون) بوضع خطة لتنفيذ خصخصة الخدمات العسكرية في مناطق الحرب، وحصلت هذه الشركة أيضاً على خمسة ملايين دولار أخرى لتحديث خطة الخصخصة، وتعد هذه الشركة إحدى الشركات الفرعية التابعة لشركة (هاليبورتون)، كما كسبت هذه الشركة أيضاً عقداً قيمته ٢,٥ بليون دولار لبناء وإدارة قواعد عسكرية بعضها مواقع سرية كجزء من برنامج «الزيادة المدنية اللوجستية للجيش، وقد تم تنفيذ خطة تشيني حيث جرى تقليص حجم الجيش الأمريكي من ٢,١ مليون جندي في عام ١٩٨٩م إلى ١,٤ مليون جندي في عام ٢٠٠٤م، أدى إلى الاعتماد على شركات الخدمات العسكرية الخاصة التي تولت هذه المهمة لسد الفجوة العسكرية والأمنية الناتجة عن قرار الولايات المتحدة الدخول في صراعات مسلحة إقليمية في مناطق ساخنة من العالم خارج أراضيها، وكانت شركة (لوجن فوريجن) رائدة في سد هذه الفجوة بين احتياجات السياسة ومطالب تخفيض الجيش، وذلك بما قدمته من متعهدين مرتزقة، فقد انتقل مئات من العسكريين المتقاعدين إلى العمل في هذه الشركات الخاصة، وكانت هذه الشركات حتى بداية الحرب في العراق تعمل بحذر شديد إلى أن جاءت الحرب وأظهرتهم إلى العلن.



وأكدت مجلة الإيكونست البريطانية التي أفردت تحقيقاً حول الشركات العسكرية الأمريكية أن الشركات العسكرية الخاصة تحتل المرتبة الثالثة في خانة المساهمين الكبار في دعم الجهود العسكرية الأمريكية والبريطانية في العراق، وقد أدت حرب العراق في مارس ٢٠٠٣م إلى تعمق الشركات العسكرية الخاصة لخدمة القوات الأمريكية، حيث كانت السفن الحربية في الخليج العربي تعمل وعليها أطقم من أفراد البحرية الأمريكية، وبجوارهم مدنيون من أربع شركات متخصصة في تشغيل بعض أنظمة التسليح الحديثة والأكثر تعقيداً في العالم، وعندما دخلت الطائرات دون طيار (بريداتور) في الخدمة، وكذلك (جلوبال هوك)، بالإضافة للقاذفات (بي-٢) التي تعمل بنظرية الاختفاء عن شاشات الرادار، كانت هذه الأنظمة التسليحية يتم تشغيلها وصيانتها بواسطة أشخاص غير عسكريين يعملون لحساب شركات عسكرية خاصة، وقد تعمق القطاع الخاص في العراق كثيراً عندما تدخل في شؤون مرحلة ما بعد توقف القتال، حيث حصلت الشركات الأمريكية على عقود سخية لتدريب الجيش العراقي الجديد.

وفي الولايات المتحدة يبلغ عدد الشركات المرتزقة والمرخص لها في العمل نحو ٣٥ شركة، وتسمى شركات تعهدات عسكرية ومن بينها شركة (إم بي آر آي) التي تفتخر أن نسبة الجنرالات فيها أكبر من نسبة الجنرالات في البنتاجون نفسها، وقد أدت الحرب على الإرهاب، وخوض حربين في أفغانستان والعراق إلى تضاعف تعاون الإدارة الأمريكية مع المرتزقة للقيام بأعمال من الباطن، حيث

يطلق عليهم اسم «متعاقدون عسكريون من القطاع الخاص»، كما أن البنتاجون لا يستطيع خوض حرب من دونهم، فهم يحلون محل الجنود المقاتلين في كل شيء من الدعم اللوجستي إلى التدريب الميداني والاستشارة العسكرية في الداخل والخارج.

وكشف خبراء عسكريون أمريكيون عن تجاوزات فيما تتعلق باستخدام وزارة الدفاع الأمريكية لهؤلاء المرتزقة بكثرة، حيث يقول الكولونيل هاكورث، الذي حصل على عدة أوسمة خلال حرب فيتنام: «هؤلاء المرتزقة الجدد يعملون في وزارة الدفاع ووزارة الخارجية بينما يتغاضى الكونجرس عن ذلك، وهذا يسمح لنا بدخول حروب، حيث نتردد في إرسال الجيش أو المخابرات المركزية، وفي النهاية فإن دافع الضرائب الأمريكي يدفع لجيش المرتزقة التابع لنا، وهذا يناقض تعاليم آباءنا المؤسسين، كذلك فإن وجود مثل هذه الشركات يسمح للإدارة الأمريكية بتنفيذ أهداف متعددة في السياسة الخارجية دون الخوف من الاهتمام الإعلامي الذي يترافق مع عودة جنود أمريكيين في توابيت بعد أن قتلوا في معارك خارج البلاد، والإنكار هنا «للمهمة» أسهل على الحكومة عندما يكون أولئك العاملون في الخارج غير مرتدين الملابس العسكرية الرسمية»^(١)، وفي العراق يقومون على نقل توريدات عسكرية أو القيام بمهام عسكرية وحماية مناطق معينة، أو تنظيف مناطق بترولية من الألغام العراقية المزروعة أو بقايا القنابل العنقودية الأمريكية في بداية الحرب؛ إلا أن النتائج التي أخذت تظهر تباعاً من بعد إعلان انتهاء العمليات القتالية، مروراً بمن أسروا واعترف أنه يعمل لصالح إحدى الشركات الخاصة،



وحتى اعترافات كبار القادة العسكريين، أكدت أن للمرتزقة دوراً واضحاً في حرب العراق، وتعد شركة هالبرتيون صاحبة نصيب الأسد في كل ما يخص الموضوع العراقي تحديداً، حيث بلغت قيمة العقود التي وقعتها ١٨ بليون دولار، مما أدى إلى زيادة عائداتها في الربع الأول من سنة ٢٠٠٤م بمقدار ٨٠٪ مما كان عليه الحال في الربع الأول من سنة ٢٠٠٣م وفقاً لما ذكرته صحيفة الفايننشال تايمز، فشركة هالبرتيون المتعددة الجنسية والتي أدراها حتى العام ٢٠٠٠م نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني حصلت منذ انتهاء الحرب عام ٢٠٠٣م على مجموعة من العقود، كما تورطت وبشكل مباشر في مجموعة من الفضائح التي تبرهن على ارتباط المصالح ما بين إدارة بوش والشركات المتعددة الجنسيات في تركيبة الصناعة العسكرية الأمريكية.

وقد صدر تقريران عن لجنة التحقيق في الكونغرس الأمريكي يتضمنان اتهامات بالاستيلاء والاستهتار بأكثر من ثلث الممتلكات الرسمية الحكومية والسلطة المؤقتة للتحالف في العراق، وكشف تقرير الجنرال ستيورات باون عن فقدان ما قيمته ١٨ مليون دولار من معدات وأجهزة تابعة لسلطة التحالف المنحلة التي أشرفت على إداراتها شركة (كاي بي آر) التابعة لشركة هالبرتيون مدة عام وشملت المعدات مولدات كهرباء وعجلات شحن رباعية وأجهزة كومبيوتر، كما كشف التقرير عن ضياع ١٢٩٧ فاتورة من أصل ٣٠٣٢ واختفاء ٤٠٠ فاتورة رسمية، واحتكار تزويد الجيش الأمريكي بالطعام والوقود وزيادة أسعاره بتكلفة تقدر بـ ٦١ مليون دولار، ومع ذلك ما زالت

الشركة لها نصيب الأسد من ثروات العراق^(٢)، كجائزة على سرقاتها المتواصلة.

وفى حقيقة الأمر قد لا نفاجئ الكثيرين عند القول إن كثيراً من الجرائم التي ارتكبت في العراق سبق أن ارتكبتها مرتزقة شركة (هالبيرتون) في بورما، عندما كان تشيني يشغل منصباً رئيساً في هذه الشركة، وفى هذا الشأن يقول (معهد الدقة العامة): «لقد استفادت هالبيرتون في عهد تشيني استفادة هائلة أيضاً من المشروعات التي قامت بها حول العالم، والتي أدينت على نطاق واسع نتيجة لما سببته من إساءة بالغة لحقوق الإنسان، والتدمير الهائل للبيئة، وهناك أمثلة عديدة لذلك تشمل القيام بأعمال مع شركة خطوط أنابيب (يادانا) سيئة السمعة في بورما - وهو مشروع مدمر للبيئة ارتكبت في إطاره كما تقول إحدى المحاكم الفيدرالية الأمريكية - انتهاكات بالغة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل والتعذيب والاغتصاب والقهر، مع تهجير السكان بالقوة.

وتعد شركة (ديان كورب) من الشركات التي أبرمت عقوداً عالية القيمة في العراق، حيث أبرمت عقوداً مع وزارة الدفاع قدرت قيمتها بأكثر من ٢ بليون دولار للقيام بتدريب عناصر الشرطة المحلية في مرحلة ما بعد الحرب، وفي مناطق الصراعات الإقليمية حول العالم. وخلال العقد الأخير، أرسلت هذه الشركة مدربيها إلى هايتي، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو، وليبيريا، وتيمور الشرقية، وأفغانستان، والعراق حالياً، وتتخذ الشركة من ريستون بولاية



فرجينيا مقراً لها، وكانت قد أسست سنة ١٩٩٧م ولا يقتصر نشاط هذه الشركة على كولومبيا والعراق والمناطق الساخنة، ولكن هناك حراساً شخصيين يقومون بحراسة الرئيس الأفغاني حامد قرضاي لحمايته من الاغتيال.

وقامت هذه الشركة أيضاً بتشغيل الخدمات الجوية لصالح برنامج مكافحة المخدرات كجزء من خطة كولومبيا في هذا الصدد، وتكسب من وراء هذه الخدمة نحو ٨٠ مليون دولار سنوياً، وهناك أوامر رسمية صادرة للجنود الأمريكيين الموجودين في كولومبيا بالابتعاد عن الصراعات المسلحة، حيث إن الأفراد المسلحين التابعين لتلك الشركات الخاصة مستعدون للتضحية بأنفسهم مقابل ١٠ آلاف دولار شهرياً، ولا يلتزم هؤلاء المرتزقة بأي موثيق شرف عسكرية؛ كما أن واشنطن ليست مسؤولة عنهم بشكل مباشر، ولا يجري الإعلان عن الخسائر التي تقع في صفوفهم، ويقول مايلز فريشت، وهو سفير أمريكي سابق لدى كولومبيا: «عندما تُقتل عناصر من تلك الشركات الخاصة نكتفي بالقول إنهم ليسوا جزءاً من قواتنا العسكرية»^(٣).

كما قامت هذه الشركة بتحديث أنظمة المعلومات بكل من وزارة الخارجية، ووزارة العدل، ووزارة الدفاع، ومكتب التحقيقات الفيدرالية FBI، وإدارة الإيرادات الداخلية، ولجنة الأمن وسوق الأوراق المالية، ووكالة دعم مكافحة المخدرات، كما تقوم أيضاً بتشغيل وإدارة مراكز الحدود الأمريكية المكسيكية، وميادين اختبار الأسلحة، والقواعد الجوية، وأسطول طائرات ومروحيات الرئيس الأمريكي.

كما حصلت شركة (ديان كورب) على عقد قيمته ٩٥٠ مليون دولار في هذا الصدد، وهو ما يعني أن إحدى المؤسسات الرائدة في تكنولوجيا المعلومات انضمت بقواها مع واحدة من أكبر شركات الخدمات العسكرية الخاصة، مما يجعلها مركز قوة كبيرة في المجمع العسكري - الصناعي، ثم حصلت على عقد آخر قيمته ٥٠٠ مليون دولار مدة خمس سنوات لبناء قوة الشرطة العراقية الخاصة في عراق ما بعد صدام، حيث تم تحويل هذا المبلغ من مخصصات برنامج مكافحة المخدرات في أفغانستان لصالح العراق.

شركة بلاك ووتر Black Water Security

ومن الشركات الأخرى المؤثرة شركة بلاك ووتر، وقد نُشر في ٣ أبريل ٢٠٠٤م إعلاناً في جريدة (هيرالد تريبيون) عن شركة مسجلة في ديرهام في شمال كارولاينا تعمل تحت اسم (بلاك ووتر)، وتشرف على منشآت تنتشر على مساحة ٢,١٠٠ فدان لتدريب المرتزقة قبل إرسالهم للخدمة في العراق، وفي فبراير ٢٠٠٤م بدأت الشركة بتدريب كوماندوز سابقين في جيش الجنرال التشيلي أوجستو بينوشيه بهدف إرسالهم إلى العراق، وقد زادت مكاسب هذه الشركة في العراق بنسبة ٣٠٠٪ بعد أن حصلت على عقد بقيمة ٣٥,٧ مليون لتدريب ما لا يقل عن عشرة آلاف بحار على فنون حرب العصابات، وكانت هذه الشركة تتولى حماية بول بريمر قبل أن يغادر العراق، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن المتعهدين الأربعة الذين قتلوا وحرقوا وسحلوا في الفلوجة؛ لم يكونوا إلا عاملين في شركة بلاك ووتر، حتى إن الشركة لم تعلن أسماء قتلها الأربعة؛ بل أصدرت بياناً قالت فيه



إن موتهم هو بمثابة تذكير بالظروف غير العادية التي يتطوع فيها أولئك المحترفون لخدمة غرض تحقيق الحرية والديمقراطية للشعب العراقي.

ومن إسهامات هذه الشركة في حرب العراق استئجار ستين من رجال الكوماندوز الذين عملوا لحساب الديكتاتور التشيلي السابق بينوشيه، وعدد آخر لم يكشف عنه من ضباط وجنود شرطة نظام التمييز العنصري الذي كان يحكم في جنوب إفريقيا لحماية من يقيم في المنطقة الخضراء التابعة للاحتلال الأمريكي هناك.

هذه الشركة تحتاج إلى وقفة، فقد وضع عنها كتاب بعنوان (بلاك ووتر: صعود أقوى جيش مرتزقة في العالم) لمؤلفة جيرمي سكاهيل، حيث يقول مؤلف الكتاب عن الشركة: أسست بلاك ووتر عام ١٩٩٦م- ١٩٩٧م من قبل إريك برنس الذي كان أحد أغنى الأغنياء حيث خدم في القوة البحرية الأمريكية الخاصة ك (نيفي سيل). المكان الذي أسست فيه مؤسسة بلاك ووتر كانت قطعة أرض مساحتها ٥٠٠٠ هكتار قرب مستنقع ديسمال (كثيب) في ولاية كارولينا الشمالية ومولت من قبل الثروة الخاصة لإريك برنس.

وجاء إريك برنس من سلالة مسيحية يمينية غنية جداً في بلدة هولندا الواقعة في ولاية ميشيغان الأمريكية. والده كان يدعى إيدغار برنس الذي كان رأس مالياً طموحاً والذي بنى مؤسسة كبيرة جداً تدعى (برنس مانيوفاكتشرنج كورب) لصناعة أجزاء مهمة تدخل في صناعة السيارات. نشأ إريك برنس في جو، خلط فيه نوع من بشائر السوق الحرة الإنجيلية بالإنجيل المسيحي الحرفي.

عمل إيريك برنس كمتدرب في البيت الأبيض في عهد جورج بوش الأب إلا أنه اشتكى بأن بوش الأب لم يكن يمينياً محافظاً بما فيه الكفاية، وعمل متدرباً لعضو الكونجرس اليميني المحافظ لولاية كاليفورنيا دان روراباخ الذي بعد ترك مع الرئيس رونالد ريغان كمستشار وكاتب خطابات وذهب إلى أفغانستان للالتحاق بالمقاتلين الأفغان قبل أن يصبح عضواً في الكونجرس الأمريكي، ولحق به إيريك برنس في أيام شبابه قبل التحاقه بالقوات الأمريكية.

ومن المتنفذين الأقوياء في شركة (بلاك ووتر) (جاي كوفر بلاك) يعمل حالياً مسؤولاً في إدارة بوش وقد عمل سابقاً مدة ثلاثين عاماً في جهاز المخابرات المركزية الأمريكية، وكان أحد مسؤولي المخابرات المركزية الرئيسيين في إفريقية خلال العقدين السابع والثامن من القرن الماضي، ووصل إلى السودان في أوائل التسعينيات متتراً تحت غطاء دبلوماسي لمتابعة القبض على (كارلوس)، وتعرض كوفر لمحاولة قتل، وانتقل بعدها للعمل في أمريكا اللاتينية ولكن قبل أحداث ١١ سبتمبر أعيد إلى الولايات المتحدة وعين ليتراًس مركز مكافحة الإرهاب التابع لوكالة المخابرات المركزية.

وكوفر مسؤول عن النشاط السري لـ (إكسترا أوردنيري ريندشن) الذي تقوم به وكالة المخابرات المركزية، وهو اختطاف ونقل السجناء العرب والمسلمين من دول ونقلهم إلى سجون سرية في دول أخرى في أوروبا الشرقية وبعض الدول العربية والإفريقية؛ لتعذيبهم والحصول منهم على معلومات استخباراتية تحت التعذيب.



وفي عام ٢٠٠٥م نشرت شركة (بلاك ووتر) عناصرها في ولاية نيو أورلنز بعد أن تعرضت لإعصار كاترينا وقدمت فاتورتها للحكومة الفيدرالية على أساس ٩٥٠ دولاراً للفرد في اليوم، وقد وصلت أرباحها اليومية أحياناً إلى ٢٤٠،٠٠٠ دولار أمريكي، وفي ذروة نشاطها كان لدى الشركة ٦٠٠ مقاول يعملون لصالحها في المنطقة الممتدة من تكساس وحتى المسيسيبي.

ومنذ إعصار (كاترينا) جعلت (بلاك ووتر) قسماً خاصاً يهتم بالعقود المحلية، حيث تقدم (بلاك ووتر) خدماتها ومنتجاتها لـ (قسم الأمن الوطني) كما أن ممثليها قابلوا حاكم كاليفورنيا الممثل السابق أرنولد شوارزينجر وتقدمت الشركة للحصول على ترخيص يخولها بالعمل في كامل الولايات الأمريكية الواقعة على الشاطئ، كما أنها توسع من نشاطها ووجودها في داخل الحدود الأمريكية وافتتحت فروعاً لها في ولايتي إيلينوي وكاليفورنيا.

ويتمثل أكبر عقد حصلت عليه وأبرمته مع الحكومة في توفير الحماية للدبلوماسيين الأمريكيين والمرافق التابعة لهم في العراق. وقد بدأ ذلك العقد في عام ٢٠٠٣م بقيمة ٢١ مليون دولار أمريكي بالتكليف المباشرة لتوفير الحماية للحاكم الأمريكي بول بريمر، ثم قامت الشركة فيما بعد بحماية جون نيغروبونتي وزملي خليل زاد، إضافة إلى الدبلوماسيين الآخرين والمكاتب التابعة لهم، كما أن قواتها تحمي أكثر من ٩٠ عضواً في الكونغرس بالعراق بما فيهم الناطقة

باسم البيت الأبيض ناسني بيلوسى ورئيسة الكونغرس الأمريكي عن
الحزب الديمقراطي.

ويؤكد وجود تلك الشركات التي أصبح نشاطها معروفاً على
مستوى العالم والعراق تحديداً بيتر سينفر من معهد بروكينز لأبحاث
الأمن القومي والذي ألف كتاباً عن ظاهرة المرتزقة بعنوان (محاربو
الشركات)، وأكد أن أجور رجالات هذه الشركة في اليوم الواحد تصل
نحو ألف دولار.^(٤)

فيما يقول إيريك برانس أن الأجور التي يتقاضها المرتزقة ما
تزال أقل من أجور الجنود النظاميين؛ مؤكداً أن البنتاجون مرهق من
الزيادة؛ فالثلاثين ألف جندي المقدّر إضافتهم إلى القوات الأمريكية
في العراق مطلوب لهم ما بين ٣,٦ إلى ٤ مليارات دولار، أي ١٣٥٠٠٠
دولار لكل جندي، وباستطاعتنا -وكما يقول برانس- فعل ذلك بأقل
التكاليف.

ومن الشركات الأخرى في العراق هناك شركة رابطة علوم
الكومبيوتر (سي. إس. سي) وهي شركة متعاقدة تقريباً مع كل
الوكالات الأمريكية الرئيسة، فمن خلال تعاقداتها مع وزارة الدفاع
والخارجية، يمكنها الإسهام في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية
بالوكالة، ذلك أن أفراد الأمن الخاصين التابعين لها، يتمتعون بحصانة
من العقوبات الجنائية.

وقد تمكنت هذه الشركة من خلال عملها في مجال تكنولوجيا
المعلومات مع وكالة الفضاء القومية أن تقوم بتحديث وصيانة وتشغيل



معظم أنظمة الاتصالات والمراقبة الأعلى أمنًا وانتشاراً في العالم، كما تدير أيضاً القواعد الجوية، وخطط حرب المعلومات، وأنظمة تسليح الجيش، وأمن البحرية، ومعظم الأسطول الجوي لوكالة Nasa، هذا بالإضافة لما يتعلق بشؤون التكنولوجيا العابرة للقارات الخاصة بوزارة الأمن الوطني، كما هناك شركة (ITT) التي تقوم بإمداد الحراس المسلحين، ومعظمهم مدنيون أمريكيون لحراسة المنشآت الأمريكية في المنطقة الخضراء.

وهناك شركة لوكهيد مارتن وهي شركة بترولية تضاعف قيمة السهم الاسمي لها ثلاث مرات في سنة ٢٠٠٤م، بعد أن كانت متدنية عام ٢٠٠٠م، وقد صرح أحد كبار موظفيها أن النجاح الذي حققته الشركة جاء بعد تغيير خارطة العمل الجغرافية.

وهناك فرقة معروفة باسم (جنود الثورة المحترفين) وتتحصر مهماتها في تدريب المرتزقة فقط، وشركة كروتن، وشركة ذكونترول ريسك وهما تتوليان أمن موظفي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشركة فينل كوربوريشن.

إن الحديث عن تجاوزات أبناء الحضارة الأمريكية في مسلسل القتل غير المشروع يطول جداً، فهي -الولايات المتحدة- إن تبرأت من أفعالهم، فلن تستطيع بأي حال من الأحوال التوصل من عمل شركات خاصة للأمن وعاملة في الولايات المتحدة بشهادة العديد من الخبراء الأمنيين، إضافة إلى خبراء التعذيب والقتل في العديد من دول العالم ودفاعها عنهم، وهنا نذكر اسم إيمانويل كونستانت من

هايبتي المعروف بـ «توتو» وهو قائد لمجموعات شبه عسكرية من عهد دوفالييه، وهناك الكثير ممن تحتضنهم الولايات المتحدة، وكونستانت هذا هو مؤسس الجبهة الثورية للتقدم والرقى في هاييتي، وهي المجموعة شبه العسكرية التي استنفذت الجزء الأكبر من إرهاب الدولة في بداية التسعينيات تحت مظلة الحكومة العسكرية التي أطاحت بالرئيس إريستيد، ويقيم كونستانت الآن في حي كوينز بنيويورك، وقد رفضت الولايات المتحدة طلباً بتسليمه تقدمت به هاييتي، والسبب -وفقاً للتحليل العام- هو أن كونتانت يمكن أن يكشف صلات بين واشنطن والحكومة العسكرية التي قتلت من أربعة إلى خمسة آلاف من سكان هاييتي، وهو العمل الذي لعبت فيه قوات كونستانت شبه العسكرية دوراً رئيساً.

إضافة إلى العلاقة الوثيقة مع مانويل كونتيراس الذي كان رئيس الشرطة العسكرية السرية التابعة لبينوشيه والمخابرات، وبصفته القائد فقد كان مسؤولاً عن قتل وتعذيب واختفاء عدد لا يحصى من المعارضين، وقد اعترفت وكالة الاستخبارات الأمريكية بهذه العلاقة، وأن هدفها كان لتأمين المساعدات الاستخباراتية عن أهداف خارجية، وأن كل ما قدمته الوكالة كان من باب التنظيم والتدريب الداخلي لمكافحة الإرهاب والتخريب في الخارج وليس لمحاربة خصوم النظام داخلياً، وأمام هذا الهروب وترك القاتل بينوشيه ومجموعة من المرتزقة التي أحاطت به فقد صدر تقرير هنتشي عن الكونغرس الأمريكي عام ٢٠٠٠م الذي أكد على أن حكومة الولايات المتحدة كانوا أطرافاً في أعمال التعذيب والقتل والاختفاء على يد فرق الموت



التابعة لبينوشيه^(٥)، وللدور الأمريكي في مجال دعم القتل والقتلة
فصول أخرى ليس المكان هنا لسردها.

ويدرك القادة العسكريون الأمريكيون أن تفوقهم الساحق وقوة
النيران التي يملكونها، كلاهما لا يكفي لتفادي عمليات الخطف
والكمائن والتفجيرات، بعدما تحول احتلال العراق إلى جحيم حقيقي،
وفي محاولة لتعويض الشعور بالعجز يحاول الاحتلال ممارسة نوع
من (الفرور الاستعماري) عن طريق احتقار العراقيين ورفضهم
ومعاقبتهم ومحاولة تدجينهم، باسم (المهمة السامية والمقدسة) التي
رفعها جورج بوش شعاراً للحرب، أي (نصرة الخير على الشر والدفاع
عن الحضارة وإحلال الديمقراطية).

هذا السلوك العنصري يجد تشجيعاً في القانون الأمريكي الذي
يمنح الجنود والقيادات الحصانة ضد الملاحقة القضائية، بالرغم من
أنهم يمارسون أحياناً الحرب على طريقة القتل والسفاحين، وهو في
أي حال يبرر تصاعد المقاومة العراقية والدعم الشعبي الذي تلقاه،
شهوراً بعد شهر، كرد مباشر على أعمال القتل والتعذيب، ويمكن
القول إن (العدالة) الأميركية في العراق لا تختلف عن (العدالة)
البريطانية في الهند قبل استقلال الهند، و(العدالة) الإسرائيلية
في الأراضي المحتلة، والمشهد الأكثر تعبيراً عن هذه الممارسات ما
حدث في الفلوجة العراقية من أجل معاقبة مجموعة مثلت بجثث
المرتزقة الأمريكيين الأربعة التابعين لشركة بلاك ووتر عند مدخل
المدينة، قصفت القوات الأميركية الأحياء السكنية بالفسفور الأبيض،
وأوقعت مئات القتلى المدنيين، وبينهم عشرات الأطفال. وفي محاولة

لإرهاب المقاومين تم ارتكاب أبشع أنواع الإذلال والتتكيل في سجن (أبو غريب) وفي سجون عراقية.

الشركات البريطانية

تُعد الإمبراطورية البريطانية وليدة مغامرات لجنود مرتزقة مأجورين؛ فالحروب التي أسست لتلك الإمبراطورية كانت من هذا الصنف، فملك الإنجليز إدوارد الأول (١٢٣٩-١٣٠٧) صاحب الذكر السيئ في الحروب الصليبية عندما كان أميراً، تمكن بواسطة جيش من المرتزقة من احتلال أسكتلندا وإيرلندا وويلز وجعلها من بواكير أجزاء تلك الإمبراطورية حيث يقول «إننا باستخدام المرتزقة نستطيع التأكد إنهم لم يتركوا وراءهم غير عظام الأعداء، فهم ليس لهم من القدرات ولا الشفقة ما يجعلهم يعتنون بالأرامل والأيتام، وبعد ذلك فإن من السهل علينا التخلص منهم عندما نريد»^(٦).

في الهند عمدت القوات البريطانية إلى تشكيل جحافل ضخمة من جياع الهند البلد المستعبد والخاضع لاستعمارها، وكان اللورد كشرنر قد وضع خططا للارتفاع بمستوى تلك القوات منذ العام ١٩٠٤م، حيث تأمنت بفضل ذلك أعداد غفيرة من القوات المستعدة للقتال من أجل مصالح الإنجليز حيثما تطلب الأمر، وأسهمت الهند بإرسال قوات عسكرية إلى مختلف ساحات القتال، وكانت خيرة تلك القطعات مرتزقة نيباليين يسمون (الجورجا) مكثوا في خدمة القوات البريطانية لأجيال لاحقة بمثابة قوات خاصة ذات مزايا فريدة، ومازال بعضهم يخدم في صفوف تلك القوات، وقد أجر الإنجليز



بعض وحداتهم لبعض الدول حديثة الاستقلال طمعاً في العوائد المالية المجزية التي يؤمنها تأجيرهم.

وما إن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى بدأت القوات البريطانية إعادة ترتيب مواضعها في العراق المحتل الذي خططت لأن يكون بقبضتها إلى ما لا نهاية، فأسست جيشاً من المرتزقة لحماية بعض معسكراتها على غرار ما كانت تفعله في الهند، وعرف هذا الجيش الوضيع بجيش اللفي تذكيراً بأولئك البائسين المرتزقة من الشرقيين الذين خدموا كالمستولين في أساطيل الإيطاليين في القرون الوسطى ومطالع عصر النهضة، وكان الأكراد والتيارية الذين أتى بهم الإنجليز من خارج البلاد ليوطنوهم في العراق وأطلقوا عليهم اسم (الأثوريين) أكثر الناس حرصاً على الانتماء إلى جيش المرتزقة ذاك وأكثرهم إخلاصاً له، لا بل كانوا أشد قسوة على أبناء الشعب العراقي من القوات البريطانية عندما استخدمهم الإنجليز في ضرب التحركات الوطنية في الشمال والجنوب والوسط.

المشكلة اللاحقة هي مطالبة الإنجليز رئيس الوزراء العراقي ناجي شوكت بتنفيذ ما تعهد به رئيس الوزراء السابق نوري السعيد سراً بتشكيل حرس من قوات المرتزقة للقواعد الجوية البريطانية على غرار قوات اللفي تتولى الحكومة العراقية نفقاتها، وقد دهش شوكت من كيفية اتفاق السعيد مع الإنجليز على هذا الأمر دون علم الملك ولا البرلمان.^(٧)

منع الإنجليز منذ العام ١٨٧٠م بموجب القانون تجارة المرتزقة، ولكنهم وضعوا جانباً مطاطياً في مواد المنع تحسباً للجوء إلى تلك

التجارة كعادة الإنجليز، ومثال ذلك أن القانون لا يسري على مجموعة الكومنولث إلا إذا صدر أمر خاص من ملك بريطانيا إلى الحاكم العام هناك، واليوم يتصاعد الجدل في بريطانيا حول خصخصة الشركات العسكرية من كونها مسألة حساسة، كما أنها تسبب إحراجات للحكومة البريطانية، فمنذ بداية التسعينيات وحتى الآن تم اكتشاف جمعيات تضم جنوداً من هذا النوع، هذه الجمعيات والمنطويين تحتها يمتلكون أبنية فاخرة، ومكاتب منتشرة في العديد من دول العالم قادرة على شراء الأسلحة بمختلف أنواعها وشحنها إلى حيث الموقع المطلوب الانتشار فيه.

وقد دفع تزايد نشاط هذه الشركات الحكومات البريطانية المتعاقبة إلى متابعة الظاهرة وبحث مخاطرها، خصوصاً أنها تشبه عصابات الجريمة المنظمة، ولا يحكم أعمالها أي وازع أخلاقي، وكل ما يهمها هو الربح المادي أيّاً كان مصدره، حتى إن مجلس العموم البريطاني أعد تقريراً حول الموضوع في ١٢ فبراير ٢٠٠٢م تساءل فيه عن النشاط الحقيقي لهذه «الشركات العسكرية الخاصة» بعبارات لا تجرمها ولم تضعها بالضرورة في خانة الأشرار، بهدف طرح القضية في إطار سياسي للنقاش حول الارتزاق العسكري.

وتقوم الشركات البريطانية بتوريد العدد الأكبر من المرتزقة في العراق، حتى إن الأمر يبدو وكأن بريطانيا اعتبرت أن الارتزاق العسكري يمكن أن يكون إسهامها الفعلي في استقرار وأمن وإعادة إعمار العراق، فقد حققت شركات الأمن البريطانية مكاسب خلال العام الأول من الاحتلال ٢٠٠٣م تجاوزت ٨٠٠ مليون جنيه إسترليني



(١, ٥ مليار دولار)، وبلغ حجم التعاقد السنوي مع المرتزق المحترف في العراق ما بين ٨٠ - ١٢٠ ألف جنيه إسترليني (١٩٠ ألف دولار)، في حين يصل الأجر اليومي في حالة التعاقدات قصيرة الأجل في مناطق ساخنة مثل الفلوجة إلى ألف دولار يومياً.

وبالرغم من أن عدد العاملين في هذه الشركات الذين تستخدمهم قوات التحالف في العراق مازال محاطاً بكل السرية، وكذلك الأموال المخصصة للتعاقد معها، فهي تتحاشى التمييز بين أعمالها المدنية والعسكرية، لكن يقدر عدد المرتزقة العاملين في العراق من خلال هذه الشركات البريطانية - مع الأخذ بالاعتبار الأرقام التي كشفتها صحيفة (الصاندي تايمز) البريطانية - بحوالي ٢٠ - ٣٠ ألف مرتزق، بما يعد ثاني أكبر قوة عسكرية في العراق بعد الجيش الأمريكي، وأكبر من القوة العسكرية البريطانية.

وقد كشفت صحيفة (الإنديبندنت) البريطانية النقاب عن أن بريطانيا جندت آلاف المرتزقة من أنحاء متفرقة من العالم، وذلك للعمل كجيش سري في العراق يعمل أفرادهم كرجال أمن سريين مسلحين لحماية مسؤولي وقوات الاحتلال، والمسؤولين الغربيين، ومديري الشركات البترولية الغربية الذين يتدفقون على العراق، وقالت الصحيفة إن المحتلين في العراق ينفقون ملايين الدولارات للحصول على خدمات شركات الأمن الخاصة، لتجنيد هذه الأعداد الهائلة من المرتزقة لمواجهة عمليات المقاومة العراقية الأمر الذي فتح الطريق أمام هذه الشركات لتحقيق أرباح طائلة، كما أوضحت الصحيفة أن آلافاً من الجنود وضباط الشرطة السابقين

من بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا وجنوب إفريقيا ممن تم تجنيدهم في هذا الجيش السري يتقاضون يومياً ما تصل قيمته إلى ٦٠٠ جنيه إسترليني لحماية مسؤولين غربيين ومدراء شركات النفط والإنشاءات في العراق، وأشارت الصحيفة إلى أن القوات الجوية الخاصة تعاني حالياً من خسارة بشرية ونقص في الأفراد بشكل غير مسبوق؛ نظراً لأن جنودها الحاصلين على مستويات عالية من التدريب يواجهون إغراءات للعمل بشركات الأمن هذه، وأوضحت أن شركات الأمن البريطانية لها النصيب الأكبر من عقود الأمن الخاصة في العراق للدرجة التي وصل معها حجم أعمالها هناك إلى نحو مليار جنيه إسترليني.

ونقلت الصحيفة عن خبراء عاملين في هذا المجال أن ما يتراوح بين ١٢٠٠ و ١٥٠٠ جندي وضابط شرطة بريطاني سابق بما في ذلك ضباط سابقون في القوات الجوية الخاصة، ومشاة البحرية الملكية، البريطانية وقوات المظلات، يمارسون حالياً عملهم في العراق، وتذكر الصحيفة أن وزارة الخارجية البريطانية، وإدارة التعاون الدولي بها أنفقتا نحو ٢٥ مليون جنيه إسترليني لتأجير أفراد حراسة خاصة ومستشارين أمنيين لحماية موظفيها المدنيين في العراق.

وقد لا تتوفر معلومات بشكل دقيق عن الشركات البريطانية؛ لأن مثل هذه الشركات في العادة لا تصرح عن نشاطها الفعلي سواء أكان في العراق أو غيرها من الدول، ومن الشركات الفاعلة في مجال الارتزاق العسكري شركة عمليات الأمن الأوربي، وتقول هذه المجموعة عن نفسها إنها قادرة على إرسال فرقة قتالية إلى أي مكان



في العالم خلال ٤٨ ساعة فقط، وهذه الجماعة مارست دوراً قتالياً واضحاً في جنوب إفريقيا خلال حقبة الحكم العنصري وكانت تعرف باسم جماعة (أوت كامس) التنفيذية^(٨).

ومن الشركات المهتمة في البعدين العسكري والاقتصادي (المنظمة الاستشارية للرقابة على الأخطار)، التي تستمد اسمها من الوظيفة التي تقوم بها، وهي تقديم النصائح للقوات الأمريكية لتقليل الأخطار التي قد تتعرض لها، وتسارع لحماية نفسها في وقت مبكر، وقد تحولت هذه الوظيفة إلى واحدة من أضخم النشاطات في سوق الخطر في العراق، كما تقدم نصائحها لعمالها عن الأخطار التي ستواجههم في حالة إنشاء مشروع اقتصادي جديد، والتأكد من طبيعة العراقيين الذين يتقدمون للعمل بهذه الشركات، وقدرت أرباح هذه المنظمة في سنة ٢٠٠٣م بنحو ٩,١ مليار دولار، وكانت في سنة ٢٠٠٢م حوالي ٥٠ مليون دولار قبل أن تتوسع أعمالها وتشمل العراق، وهذا يعني أن خروج هذه الشركات بنشاطها عابرة الحدود الدولية للعمل في المناطق التي تزداد فيها الأخطار، قد ضاعف من الأرباح التي تحققها في العمليات التقليدية ذات الطبيعة المدنية، وهذا النشاط يعود بالفائدة على الحكومة الأمريكية كونها تجني من خلفه الضرائب.

وفي تصريحات لريتشارد فنينج^(٩) رئيس إدارة عمليات هذه الشركة ومقرها لندن، قال إنهم فتحو الباب لتجنيد أفراد للذهاب إلى العراق لمن لديهم الكفاءة للقيام بهذه المهمة، وبصفة خاصة للجنود السابقين في بريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا، وأكد أن زيادة الطلب على هذه

الخدمة يرجع إلى الرغبة في التقليل من عدد العسكريين النظاميين الذين تعتمد عليهم قيادة قوات التحالف في العراق، وكانت هذه المنظمة قد بدأت نشاطها أول مرة في سنة ١٩٧٥م كمجموعة تابعة لشركة تأمين بريطانية، ثم تشعبت اهتماماتها بحيث أصبح لديها ٤٠٠ شخص متفرغين للعمل لحسابها في أنحاء العالم، بالإضافة إلى ٣٠٠ آخرين في العراق.

وكذلك هناك شركة (أجيس) للخدمات الدفاعية^(١٠)، التي أسسها الكولونيل البريطاني (تيم سبايسر) سنة ٢٠٠٢م، فقد كشفت دراسة أجراها (ب. سنجر)، الخبير في معهد (بروكينغز) أن وزارة الدفاع الأمريكية منحت في شهر مايو ٢٠٠٤م - قبل انتقال السلطة للعراقيين بشهر واحد - عقداً قيمته ٢٩٣ مليون دولار لشركة (أجيس) للقيام بدور التنسيق مع أكثر من خمسين شركة خاصة تعمل في مجال الأمن لتولي مهمة دعم الأمن والاستقرار في العراق، وهو ما يعكس تناقض ما هو متفق عليه من تسليم سلطات الأمن إلى العراقيين، وتعاظم الدور المستقبلي لشركات الأمن الخاصة في العراق، فضلاً عما يمثله ذلك من تعارض في المسؤوليات الأمنية بين الأجهزة العراقية من جهة، وهذه الشركات من جهة ثانية، وقوات الاحتلال كجهة ثالثة، كما يمثل هذا العقد المشار إليه نموذجاً لاستمرار الوجود الأمني المتخفي تحت ستار شركات تقوم بأعمال غير عسكرية، لكنها تمارس نشاطات أمنية تعد جزءاً أساسياً من الدور العسكري الأجنبي في العراق.



وهذا الدور التنسيقي الذي يقوم به (سبايسر) جعله يشرف على غرفة عمليات تقبع في المنطقة الخضراء في بغداد، وتتمتع هذه الغرفة بالاستقلالية المطلقة ولديها قمرها الصناعي الخاص بها.

وكانت هذه الشركة فيما مضى تحت اسم (ساندلاين) وقد أثارت ضجة عالمية عندما كانت ترسل أسلحة إلى سراليون على الرغم من الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة عام ١٩٩٨م، كما أن الصحافة البريطانية أطلقت على تيم سبايسر صفة المرتزق الأكبر، ورفعت ضده دعوة في بريطانيا إلا أنه اكتشف لاحقاً أن موظفي وزارة الخارجية البريطانية كانوا على علم بصفقة الأسلحة إلى سراليون ومن ثم حُلت شركة (ساندلاين)، وعند تجدد الحاجة لها ظهرت تحت اسم إيجيس.

وهناك شركة (إيرنيس) البريطانية وهي متخصصة بتجنيد المرتزقة وتنفيذ مهمات الحماية العسكرية الخاصة، وقد وقعت في صيف ٢٠٠٣م عقداً قيمته ٣٩,٥ مليون دولار مع شركتين تابعتين لشركة هالبرتون الأمريكية الشهيرة (صاحبة أول عقد في العراق بعد الاحتلال) هما: (كيلوك براون) و(روت) لتدريب وتأهيل ٦٥٠٠ شخص أغلبهم من البيشمركة لحماية ١٤٠ منشأة نفطية عراقية في شمال العراق.

ويقع مقر شركة (إيرنيس)، التي تأسست سنة ٢٠٠١م، بحي المنصور ببغداد، وهي بريطانية مئة بالمئة بالرغم من أنها مسجلة في جنوب إفريقيا، ويرأسها (أليستير موريسون) وهو ضابط سابق

بالقوات الخاصة البريطانية، وينحدر جميع عناصر الشركة تقريباً من القوات الخاصة البريطانية والأمريكية والجنوب إفريقية. وفي ٣٠ مارس ٢٠٠٤م انضم الجنرال المتقاعد (جون هولمز) إلى مجلس مديري الشركة، وهو ضابط بارز في الجيش البريطاني قاد ٢٢ عملية جوية، وتم ترقيته إلى رتبة لواء وقائد للكتيبة الخامسة المحمولة جواً، وسبق لشركة (إيرنيس) أن تولت حماية أنابيب شركة (بريتش بيترولיום) في كولومبيا، ومن بين نشاطاتها، بيع معدات وأجهزة عسكرية وأسلحة خفيفة وتأهيل القوات الخاصة في شرطة مكافحة الشغب، أما مرتزقة شركة (ميتيوريك) فتتولى حماية أعضاء مجلس الحكم المنحل والوزراء حالياً، وهي تقوم أيضاً بتدريب العراقيين من أتباع الأحزاب القادمة من الخارج.

يقدر حجم التجارة المربحة التي تحققها مكاتب الارتزاق في العراق بحدود مليار دولار في السنة، فعلى سبيل المثال اعترفت الخارجية السويسرية أنها تدفع ١,٦ مليون فرنك (٢,١ مليون دولار) في السنة لفرع شركة ميتيوريك تاكتيكال سوليوشنس MTT للارتزاق في بغداد، مقابل تأمين حماية السفارة ومنزل السفير وأربعة دبلوماسيين سويسريين يقيمون في العاصمة العراقية.

كذلك هناك شركة (Global Risk strategies) ومركزها في هامبتون، وتقوم بتزويد جيوش الاحتلال بالمرتزقة من نوعية (الجوركا) وهم من النيبال، انخرطوا في الجيش البريطاني منذ أوائل القرن التاسع عشر الميلادي وشاركوا مع الجيش البريطاني في كل حروبه في العالم، ومعروف عنهم الوحشية والصلابة في القتال،



بالإضافة إلى قوات شبه عسكرية من فيجي، ومتطوعين سابقين في فرقة القوات الخاصة SAS - ex لحراسة مقر رئاسة بول بريمر (سابقاً) في بغداد، وتأمين مواقع رئيسة من بينها ١٥ مقراً للسلطة الأمريكية والعراقية، بما في ذلك المنطقة الخضراء في وسط بغداد، بالإضافة لحراسة قوافل الإمداد التي تمر في المناطق التي تسيطر عليها فصائل المقاومة العراقية.

وهناك شركات كلوبال ديسك ستراتيغي وشركة هارت جروب، وهذه الشركة تقوم بمهام قتالية مباشرة، وقد حوَصِر خمسة من عناصرها لعدة ساعات في مبنى بمدينة الكوت في العراق وقتل أحد أفرادها وفر الآخرون، وكان القاتل مدير الشركة ذاته، ثم خطفت المقاومة العراقية مستشاراً أمنياً من أصل ياباني وهو أكيهيتو سايتو ثم قتلته، ومع هذا ما زالت الشركة تمارس دورها في العراق.

الشركات الفرنسية^(١١)

لجأت فرنسا إلى تشكيل فرقة ضخمة من المرتزقة أطلق عليها اسم الفرقة الأجنبية، وذلك خلال اجتياحها الجزائر سنة ١٨٣١م، وكانت معسكراتها في الجزائر، وقد منع المواطنون الفرنسيون من الانتماء إلى تلك الفرقة، وبلغ تعداد المرتزقة فيها في بعض الأوقات ثلاثين ألف قاتل، ولم تكن أنظمة الفرقة تسمح بطلب بيانات تفصيلية عن المرتزق المتقدم للتطوع، وإنما عليه أن يوقع عقداً للعمل في الفرقة مدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ومن بين بنود العقد إنزال عقوبات صارمة تصل إلى الإعدام بحق المتخاذلين في المعركة والفارين منها.

وقد كان لهذه الفرقة دور مهم في توسيع الاستعمار الفرنسي، كما أنها شاركت في معارك الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، ثم حُلّت وأعيدت إلى الخدمة منذ عام ١٩٤٦م لترسل إلى فيتنام واستمرت حتى عام ١٩٥٤م، ثم أعيدت إلى الجزائر، إلى أن أمر الجنرال ديغول بإلغائها عام ١٩٥٩م، ومن ثم اتجهوا إلى الدول الإفريقية التي كانت تعاني من مشاكل وحروب داخلية ليجدوا هناك مجالات واسعة للعمل والمغامرة.. فهناك عرف العالم أسماء من كبار أعلام المرتزقة من أمثال بوب دينار والكولونيل ترانكيه وتوني دي سانت بول وشاكراام وشتينر وغيرهم كثير.

تعد فرنسا من البلدان التي سنت القوانين التي تمنع نشاط المرتزقة على أراضيها، فالقانون المناهض لنشاط المرتزقة الذي أقر بإجماع الجمعية الوطنية الفرنسية في ٣ أبريل ٢٠٠٣م ويعاقب عليه المرتزق بالسجن خمسة أعوام وغرامة ٧٥ ألف يورو. وتضاعف العقوبة تجاه القيمتين على تجنيد المرتزقة (السجن سبعة أعوام وغرامة ١٠٠ ألف يورو).

في فرنسا حيث يستفيد موظفو الدفاع والشرطة من نظام تقاعد مبكر، شكل قدامى الوحدات الخاصة ووحدات النخبة التابعة للشرطة والجيش والفرقة الأجنبية وأجهزة المخابرات وبعض وحدات المظليين، أو قدامى أجهزة الأمن الخاص أمثال الجهاز المكلف أمن حزب (الجبهة الوطنية)، شكل هؤلاء جميعاً يداً عاملة مميزة للعمليات السرية كما في زائير (١٩٩٧ و ٢٠٠١م) ومدغشقر (٢٠٠٢م) وساحل العاج (٢٠٠١-٢٠٠٣م)، وقد وردت أسماء ضباط كبار سابقين في



عداد من يجندون المرتزقة: ضباط الشرطة السابقين بول باريل، ألان لوكارو، فيليب لوغورجو، روبير مونتويا أو الجنرال جانو لأكاز (رئيس هيئة أركان الجيوش الفرنسية السابق) المستشار لدى شركة (جيوس) الأمنية التي يرأس مجلس الرقابة فيها الجنرال جان هينريخ وهو المدير السابق للمخابرات العسكرية ولجهاز الأمن الخارجي الفرنسيين.

يرأس السيد بول باريل إحدى أهم الشركات الفرنسية في هذا القطاع، فيؤكد أنه ما زال كما كان، «ضابطاً في الأمن الداخلي». لا يدعي باريل لعب دور «تان تان» (شخصية المدافع عن الخير في الشرائط المصورة) في إفريقيا حيث يقدم الاستشارات للعديد من رؤساء الدول. فإضافة إلى الحماية ومكافحة التجسس والاستقصاء والوقاية من الإرهاب والتدريب على التقنيات والرياضات القاسية، فإنه يقدم أيضاً خبرته في مجال (إدارة الأزمات).

إن إعداد وتطوير المجموعات يشكل الشق الأول من عمل المرتزقة الفرنسيين المتمتعين بـ (مهارة قد يحسدهم عليها الكثير من الجنود في الجيش النظامي)، أما الاختصاصات فإنها تشكل الشق الثاني مثل سلاح الإشارة والمعلومات وقيادة الهليكوبتر واستخدام المدافع وإعداد العمليات الخاصة... وحول هذا يوضح فرانسوا كزافيي سيدوس، صاحب كتاب عن تاريخ المرتزقة ورفيق سلاح سابق لبوب دونار أنه «منذ ما بين ٣٠ و ٤٠ عاماً كانت الجيوش الغربية والمرتزقة تقوم بتدريب الجيوش الإفريقية؛ أما اليوم فإن المقاتل الأساسي يجري إعداده بالإجمال ليقوم بالاستعراض ويطلق الرصاص».

و(أوراق القوة) لدى الفرنسيين هي أنهم يعرفون جيداً إفريقيا الناطقة بالفرنسية ومهارة «فنية» في مقابل الكفاءة «الصناعية» لدى الأنكلوساكسون حسب رأي جيروم.

يشدد جيروم على أن الفرنسيين عندما يأتون من جيوش ذات تجهيزات أقل جودة مما لدى الأمريكيين وذات لوجستية مركبة كيفما كان، فإنهم عامة قد يتدبرون أمرهم بشكل أفضل؛ لأنهم «يعرفون كيف يرتجلون». والحال أن انسحاب القوات الفرنسية من إفريقيا منذ أكثر من عشر سنوات أوجد حركة طلب جديدة على الخدمات العسكرية. ويستخلص جان فيليب دانيال أن هذا يفضي إلى «خصخصة المساعدات العسكرية التقنية».

إن تحدّر المرتزقة الفرنسيين من الوسط العسكري هو في أساس علاقاتهم الغامضة بالأجهزة الخاصة وبأجهزة المخابرات في الدولة الفرنسية. ومنابتهم الأساسية هي أفواج المظليين وقوات البحرية (الاستعمارية سابقاً) والفرقة الأجنبية. وهؤلاء الرجال، سواء أكانوا في العشرين أم الخامسة والعشرين أم الثلاثين من العمر يتركون مؤسسة يرون أنها بيروقراطية جداً ليتحملوا مسؤوليات في إطار مجموعات عملانية ذات صيغة أكثر اختصاراً. وحول هذه النقطة تجمع جميع الشهادات من قريب أو بعيد على ما يعترف به جيروم في قوله: «لو بقيت في الجيش لكنت مجرد رقيب».

وبالنسبة إلى «الدولة» فإن الاستعانة بالجنود «الخاصين»، وهي العبارة المستخدمة غالباً مكان كلمة «المرتزقة» المعتبرة تحقيرية،



يمثل منفعتين رئيسيتين. فهي تعفيها من أي رقابة ديموقراطية دون المخاطرة بإثارة الرأي العام، يقول أحدهم إن المرتزقة الذين على الهيئة «يستخدمون ويرمون، لا يتركون أي أثر». وبطابع جدي لاذع يهمس ضابط متقاعد من المديرية العامة للأمن الخارجي: «يفضل فقدان عنصر من المرتزقة بدلاً من فقدان ناخب»، فيما يضيف آخر ما يزال ناشطاً في هذا المجال: «أضف أنه لن يكون على الجيش أن يدفع بدل تعويضه». فلو أنه تم إرسال مرتزقة يعملون على طريقة (راينبو وارير) لسهل ذلك إلى حد كبير إدارة الأزمة السياسية.

الشركات الإسرائيلية

إن جاز لنا القول إن إسرائيل الحالية تعد الأكبر في احتضان المرتزقة وتسهيل عملهم، سواء أكانوا في العراق أو فلسطين، فقد نقلت نشرة (ويكلي ديفينس ريفيو)^(١٢) في أكتوبر ٢٠٠٢م، عن خطة قدمها اللواء احتياط جدعون شيفرنائب رئيس سلاح الجو الإسرائيلي إلى الحكومة، وتقضي باستجلاب جنود مرتزقة بعد اعتناق اليهودية من دول إفريقية وآسيوية فقيرة من أجل التغلب على مشكلة رفض الجنود الإسرائيليين العمل في تلك المناطق الفلسطينية، حيث يواجه الجيش الإسرائيلي مأزقاً أخلاقياً بسبب تزايد عدد رافضي الخدمة في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧م، على أن تقدم المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تسهيلات لكل من يخدم لمدة عام واحد وتمنحه على الفور الجنسية الإسرائيلية.

وتؤكد بعض المجالات العسكرية المعنية بالشأن العسكري أن الجيش الإسرائيلي يحتفظ بما تعداد (٧٣٦٥) مرتزقاً بين أفراد، وأنه يملك منظومة متقنة لاستقدام المرتزقة لزجهم في كثير من الواجبات العسكرية التي يستمتعون فيها بالقتل بين الفلسطينيين للتخفيف عن كاهل قواته العسكرية، وهو الأمر الذي فضحه العقيد المتقاعد اليعازر إسحق الخبير العسكري والمحاضر في عدد من المعاهد العسكرية الإسرائيلية في كتاب ألفه وصدر حديثاً بعنوان (المرتزقة في الجيش الإسرائيلي) والذي كشف فيه عن أن الجيش الإسرائيلي اعتمد على هؤلاء المرتزقة منذ تأسيسه الرسمي في العام ١٩٤٨م عندما استقدم ٤٩٤ من المحاربين المتقاعدين الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية ووضعوها تحت إشراف إسحق بن باؤول مستشار رئيس الوزراء. وكان بن غوريون رئيس الوزراء الأسبق قد احتفى بمجموعة منهم عام ١٩٥٠م ومنحهم أعلى الأوسمة لخدماتهم المتميزة للكيان الصهيوني.^(١٣)

وزيادة على ذلك فقد خصصت لهم أبواب إنفاق خاصة بهم ضمن ميزانية الحرب الصهيونية بدأت بما يساوي ٣٥٠ ألف شيكل وصلت في زمن نتنياهو إلى سبعة ملايين ونصف، خصوصاً وأن عهده شهد استقدام الكثير من الضباط السوفييت المتقاعدين ممن جندهم السمسار الكسندر يهودا الذي هاجر إلى الأرض المحتلة عام ١٩٩٢م. فقد كان ذلك السمسار من الضباط الروس المتقاعدين من فئة الأعوان (من رتبة ملازم وحتى رتبة رائد) داخلاً للعمل في إسرائيل براتب شهري يصل إلى عشرة آلاف دولار، بينما يبلغ راتب



الضباط الأعلى رتبة عشرين ألف دولار شهرياً، عدا عن المكافآت الضخمة جداً لمن يقتل مقاوماً حيث تتراوح المكافأة بين سبعة آلاف وثمانية وعشرين ألف دولار بحسب أهمية الضحية.

وبعد أن قلص باراك تلك الميزانية لعدم قناعته بهؤلاء الأجانب، عاد شارون لتوسيع مجالات استقدام أعداد جديدة منهم، إذ بدأ ميزانية عام ٢٠٠٢م بتخصيص ستة ملايين لهم وهو مبلغ يزيد مرتين ونصف على ما كان في زمن سلفه، فالرجل معجب بساديتهم الشديدة ويفخر بتعطشهم لسفك أكبر قدر من الدماء؛ مما يحفل الكتاب المذكور بشواهد مخزية ومؤلمة منها، فلقد تمت تجربتهم ميدانياً في شتى المعارك وخاصة في جنوب لبنان والهجومات التي شهدتها الضفة الغربية، وكان لهم في مجزرة جنين دور يחדش ضمير الإنسانية.

وتتشط مؤسسات عديدة إسرائيلية ومنها مؤسسة في هولندا تقوم بدور الوساطة لتوظيف المرتزقة من الأوروبيين، وفي دول العالم كافة عبر أفرعها المنتشرة في الدول الأخرى؛ وذلك لتجنيدهم وشراء خدمتهم العسكرية داخل الجيش الإسرائيلي، وتجنّد هذه المؤسسة سنوياً أكثر من ١٠ آلاف شخص في العام الواحد، وذلك مقابل مكافآت مالية كبيرة للمرتزق ومنحه شقة للإقامة في إسرائيل إلى جانب برامج أخرى للترفيه، وقد جنّدت المؤسسة منذ بداية عام ٢٠٠٢م، أكثر من ٦٥ هولندياً للعمل في الجيش الإسرائيلي في سلاح المشاة والمدرعات والدبابات، إلى جانب مجالات الخدمة الطبية.

تعرف المؤسسة باسم (Sar-al)، ويرأسها يهودي هولندي هو أبريلس ليزر، ويقوم مركز الوثائق والمعلومات الإسرائيلي في لاهاي بمساعدة ودعم هذه المؤسسة وتقديم التيسيرات كافة لها لجذب المرتزقة، وشن حملات دعائية مضادة للعرب ومروجة للزيف الإسرائيلي بأن العرب لا يرغبون في السلام، وأنهم يسعون لإلقاء إسرائيل في البحر، وأن الخدمة في الجيش الإسرائيلي هي من أجل خدمة (الرب) والعدالة الإسرائيلية، والتركيز على أن إسرائيل تمر بوقت عصيب وهي بحاجة إلى أصدقائها في العالم للوقوف إلى جانبها، بالإضافة إلى ترويجهم لأفلام وشرائط دعائية حول الأحداث الاستشهادية التي يقوم بها الفلسطينيون، وتضخيم شرائط تصوير هذه الأحداث لتقديم الفلسطينيين بصورة (الإرهابيين) الذين يجنون على المدنيين والأطفال والمواطنين والأبرياء من الشعب الإسرائيلي، والتأكيد على أن الجيش الإسرائيلي يحتاج إلى تقوية ودعم لمواجهة الموت الذي يتوعده به العرب، وبهذه المساعدات لن يتمكن العرب من الانتصار أو هزيمة إسرائيل!!

وتتشط اليوم في إسرائيل شركة (يغال للخدمات الأمنية) حيث ترسل رسائل إلكترونية وخطابات موقعة إلى مجموعة من الضباط الإسرائيليين الذين خدموا في الوحدات المختارة وسرحوا من العمل، يتضمن نصها أن بإمكان الضابط الموافق على العرض المقدم أن يربح مالاً وفيراً؛ وهذا لتشجيع الضباط المسرحين للعمل كمدرسين للحراس الذين توظفهم تلك الشركة في أي مكان في العالم.



ومؤسس هذه الشركة هو جابي أرنون وهو جنرال خدم في الاستخبارات العسكرية، وكان قد أكد أن شركته في الماضي كانت تجني أرباحاً تقدر بأكثر من مئة مليون دولار بسبب تنظيم عمليات القمع في العديد من دول العالم الثالث؛ إلا أن أرنون عاد وأكد أن نشاط شركته تقلص بعد أن سرحت أعداد كبيرة من المنتسبين للشركة، نظراً لتقلص الطلب على الخدمات التي تقدمها الشركة بسبب تحول الأنظمة الدكتاتورية إلى نظم ديمقراطية.

وقد رفض أرنون خلال حديثه تقديم أسماء الدول أو حتى الأشخاص الذين أجر لهم مرتزقة، وأكد أن الفئات المستفيدة من نشاط شركته تطلب تحديداً البحث عن عمل في الموساد، والشباك، وكذلك العاملين في الاستخبارات العسكرية، والأفراد التابعين إلى وحدة سييرت متكال التي تتولى تنفيذ المهام الخاصة التي تأمر بها هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، وكذلك وحدات المستعربين، ووحدة يمام التابعة للشرطة الإسرائيلية، حيث يتولى هؤلاء تدريب كوادر الحراسة في الدول المعنية، وتوظيف أشخاص للعمل مع الكادر المعين، وتدرج مهامهم في نزع الاعترافات من المعارضين، وجمع المعلومات الاستخباراتية وغيرها من الأمور.

ويمتد نشاط المرتزقة الإسرائيليين إلى داخل المناطق الفلسطينية المحتلة، فهناك الآلاف من الجنود المرتزقة المقيمين في المستوطنات مهمتهم الوحيدة هي قتل المطلوبين، وهم منطويين في كتيبة اسمها الكتيبة الحمراء تابعة للجيش الإسرائيلي، وأغلبهم من دول أوروبا الشرقية، وهناك مجموعة من الجنود الإسرائيليين القتلة أتوا من

روسيا، كانوا يعملون كمرتزقة مقابل قنص كل مقاتل في الشيشان، تلك المجموعة المرتزقة أتت إلى مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أن تم تسريحهم من الجيش الروسي، وعملوا اليوم بمبلغ ١٠٠ دولار لقنص كل مقاوم فلسطيني.

تحظى تلك المجموعة بدعم وتأييد من كبار القادة الإسرائيليين، ولها تاريخ في الإرهاب؛ إلا أنهم تعرضوا للهزيمة أيضاً على يد قناصة من رجال المقاومة الفلسطينية؛ وذلك بعد أن تم قنص رومان القائد وإبعاده عن الخدمة في إسرائيل مدة تسعة أشهر قبل تسريحه من الخدمة الإسرائيلية، وهو مرتزق من بيلاروسيا قدم إلى إسرائيل في سنة ١٩٧٩م، وتطوع لوحدة مظليين خاصة في الاتحاد السوفييتي وأرسل لأفغانستان حيث قاتل هناك من فوق الجبال، وفي حديث عن لسانه قال معقباً على هزيمته «ذهبنا إلى أفغانستان كسرية مؤلفة من ٩٠ شخصاً فعدنا من هناك مع ٢١ قتيلاً و ٣٧ جريحاً».

والمرتزق رومان عاد لمكتبه في «جمعية المهاجرين» التي بدأ منها، والاعتراف الآخر لرومان قوله «لقد نفذنا ١٥٠ كمينا للقناصة نهاراً وليلاً من دون توقف، الجميع يعرفون ما الذي فعلناه هناك، ولكننا لم نحصل على الحد الأدنى من الاحترام بالرغم من أننا جئنا طواعية للعمل في المكان الأكثر خطورة»^(١٤).

ويمتد نشاط المرتزقة الإسرائيليين إلى إفريقيا، ومن أبرز هذه الشركات: شركة ليف دان، وشركة الشبح الفضّي حيث يخشى الرؤساء الأفارقة من قواتهم المسلحة نفسها، ومن ثم يلجأ العديد من هؤلاء الرؤساء إلى تكوين ميليشيات قبلية لتأمين أنفسهم، حيث



تتولى شركات المرتزقة الإسرائيلية تدريب وتسليح الكثير من هذه الميليشيات، وفي الكونغو على سبيل المثال، قامت شركات مرتزقة إسرائيلية بتدريب وتسليح الحرس الخاص بالرئيس السابق دينيس ساسو نوجوسو، في حين تعاقد خلفه ليسوبا مع شركة ليف دان الإسرائيلية لتدريب وتسليح ميليشياته من الزولو الجنوب إفريقيين، أما غريهمم الثالث برنار كولايلاس فقد تعاقد مع شركة مملوكة ليهود لتدريب وتسليح قواته التي أسماها النينجا.

أما الشركات التي تتولى تنفيذ المخططات الإسرائيلية في إفريقيا من أهمها شركة بول باريل للأسرار، وشركة آباك وهما شركتان فرنسيتان مملوكتان لعناصر يهودية، حيث تتبنى إسرائيل سياسة تهدف إلى إشعال وتصعيد الصراعات في إفريقيا لتحقيق مصالحها في القارة.

الشركات الجنوب إفريقية

تقدر الأمم المتحدة عدد المرتزقة من جنوب إفريقيا في العراق ما بين خمسة إلى عشرة آلاف مرتزق، حيث تعد جنوب إفريقيا من أكبر الدول المصدرة للعاملين في الشركات العسكرية الخاصة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا، وأغلب هؤلاء المجندين يعملون إما سائقين، أو حراساً شخصيين، وفي حماية طرق الإمداد، وحماية الموارد الثمينة.

ولقد ظهر إلى العلن وجود المرتزقة الجنوب إفريقيين في العراق بعد انفجار قبلة يوم ٢٨ يناير ٢٠٠٤م في فندق الشاهين بوسط



بغداد، مما أسفر عن مقتل فرانسوا سترایدوم وديون جواوز، وكان الأول قد تدرب على أساليب القتل في كوفيوت وهو اسم يطلق على وحدة الشرطة في عهد التفرقة العنصرية، وعمل في العراق قبل أن يقتل كخبير أمن.

لقد كشف قتل سترایدوم أن النظام الحاكم في جنوب إفريقيا تجاهل عن عمد تشريع صدر سنة ١٩٩٨م أسوة بغيره من الدول، ولم يمنع العسكريين فيها من مزاولة أي عمل، والقتيلان سترایدوم، وجواوز، جُندا بواسطة شركة إيرينيس الدولية لإمدادها بخدمات الحراسة الشخصية لأحد القادة الأمريكيين في العراق، وفي الثمانينيات، عمل سترایدوم في خدمة شركة كيفيت، وهي جناح وحشي من العسكريين في جنوب إفريقيا كان يدفع مكافآت تشجيعية كما جاء في التقارير لأعضائه على كل جثة لنشطاء منظمة سوابو في ناميبيا، كما اعترف جواوز، وهو عضو سابق بمنظمة فلاكلاس، للصحافة أنه نسف بيوت من ٤٠-٦٠ من النشطاء المناهضين للتمييز العنصري بقنابل الكيروسين، واغتال وزير في وزارة كوا ندبلي، وناشط حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وهو بيت نتولي، وأشعل النيران في منزل فابيان ريبير، وقتل تسعة نشطاء، وبعد انتهاء مرحلة التمييز العنصري نال الكثير من أعضاء المجموعات الأمنية مثل: مكتب التعاون المدني، وكتيبة الجواميس ٣٢، وفرقة المظلات، والوحدة التاسعة لرد الفعل، وكوماندوز الاستطلاع، والكيفيت والفلاكلاس- نال الكثيرون منهم عفواً من مفوضية الحق والتصالح وبعضهم يعمل الآن في العراق.



وكذلك هناك جراي برانفيلد - ٥٥ عامًا - الذي عثر على جثته مقطوعة الرأس ومعرضة للتشويه في إبريل ٢٠٠٤م بعد معركة في مدينة الكوت جنوب شرق بغداد.

وبرانفيلد كان قد بدأ حياته العملية كشرطي في روديسيا (زيمبابوي حاليًا)، حيث انضم إلى وحدة من نخبة العناصر شبه العسكرية، وكان زملاؤه يطلقون عليه لقب (كلب الصيد) في إشارة إلى قدرته على التوصل إلى الأشياء المخفية، بينما كان يلعبه أعداؤه «الحطاب»؛ نظرًا لقدرته على المطاردة في المناطق كثيفة الأشجار الوعرة.

وعندما نالت روديسيا التي كان يحكمها البيض استقلالها في الثمانينيات، نقل برانفيلد مهاراته في القتل إلى جنوب إفريقيا، حيث انضم إلى فريق سري للقتل في أيام التفرقة العنصرية التي استمرت حتى سنة ١٩٩٤م، وكان الفريق يحمل اسم (مكتب التعاون المدني) وتخصص في اغتيال المدنيين المتعاطفين مع حركات تحرير السود، وفي سنة ١٩٨١م عندما اعتقل أحد قادة الفريق في جنوب إفريقيا، وتم نقله إلى زيمبابوي، قاد برانفيلد مهمة ناجحة للإفراج عنه؛ حيث اختطف مسؤولاً كبيراً في الشرطة ولغم جسد المسؤول بالمتفجرات، ثم احتجز أفراد عائلته كرهائن، وبالتالي نجح في تأمين إطلاق سراح ذلك القاتل!!.

وتعد شركة (النتائج المضمونة) من الشركات الفاعلة اليوم في ميدان جلب المرتزقة، فقد تأسست سنة ١٩٨٩م على أيدي عسكريين

سابقين من جنوب إفريقيا، وأبرمت عقدها الأول سنة ١٩٩٢م مع شركات نفطية من أجل تطهير بعض المناطق الواقعة تحت سيطرة منظمة أونيتا في أنغولا وحمايتها. وبعد نجاحها الأول، حصلت على عقدين بقيمة ٨٠ مليون دولار مع الحكومة الأنغولية.

وتتنمي (النتائج المضمونة) إلى شركات الأمن الخاصة المزدهرة التي دخلت مسرح الحرب في العقد الأخير من القرن العشرين عارضة فعل ما لا تستطيع الأمم المتحدة فعله- الانحياز إلى طرف، نشر قوة كبيرة، وكثافة نيران وقائية مقابل أجر باهظ، وقد تعاقدت سيراليون مع (النتائج المضمونة) بعد أن اكتشفت أن مختلف نشاطات الأمم المتحدة (قوات التدخل والمراقبون) أكثر كلفة من التعاقد مع الشركة بكثير، فضلاً عن أن عمليات الأمم المتحدة عديمة الفاعلية، وقد كان العقد الذي أبرمه نظام الكابتن ستراسنر مع الشركة سنة ١٩٩٥م في سيراليون بقيمة ٣٥ مليون دولار مقابل ٢١ شهراً من العمليات لحماية الماس من المتمردين أقل كلفة من المبالغ (٢٤٧ مليون دولار) التي أنفقت على عمليات نشر مراقبي الأمم المتحدة مدة ثمانية أشهر والتي لم تكن ذات فعالية، وفي أوج نشاطها كانت هذه الشركة موجودة في أكثر من ٣٠ بلداً إفريقياً مع ٥٠٠ موظف في أنغولا وسيراليون، ولكن تمت تصفية هذه الشركة رسمياً سنة ١٩٩٨م، مع حالة الكساد في أسواق الارتزاق، لتتبدل شكل هذه المنظمة وسميت مكتب (ساندلاين الدولي)، الذي أوقف نشاطه فيما بعد وعاد للظهور كشركة إيجيس لأنظمة الدفاع، وفي يونيو ٢٠٠٥م، كوفئت إيجيس



بمقد سخي بلغ ٣٠٠ مليون دولار مع سلطات الولايات المتحدة من أجل حماية المنطقة الخضراء في وسط بغداد، ومن أجل تنسيق أنشطة كل شركات الحماية الأمنية الخاصة التي تعمل في العراق، وتمتلك الشركة مكاتب تمثيل ومقار في: بريطانيا، الولايات المتحدة، سنغافورة، هونغ كونج، كوريا الجنوبية، إندونيسيا، الصين، أستراليا، بالإضافة إلى ست وعشرين دولة إفريقية من خلال وكلاء وشركات واجهة للتمويه، منها: أنجولا، رواندا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، الكونغو برازافيل، إفريقيا الوسطى، موزمبيق، ناميبيا، سيراليون، ليبيريا، غينيا، السنغال، الجزائر، كينيا، السودان.

وفي الوقت ذاته عمدت الشركتان إلى اقتحام مجالات مدنية بقصد الاستثمار من ناحية، ومن ناحية أخرى التمويه على أنشطتها العسكرية، ومن بين المجالات الجديدة التي اقتحمتها الشركتان: السياحة، والإنتاج الإعلامي، وتحلية المياه، والمقاولات، والنقل بأنواعه المختلفة.

وهناك شركة (ميتيوريك للحلول التكتيكية) التي لديها عقد بقيمة ٣,١ مليون دولار مع الحكومة البريطانية لتوفير حرس شخصيين وسائقين للمسؤولين الكبار في العراق، وقد تم تسجيلها مع شركة جراند ليك للتجارة في لجنة الرقابة على التسليح التقليدي الوطنية في جنوب إفريقيا من أجل العمل في العراق.

وهناك شركة (إيرينيز الدولية)، التي أسسها الضابط شين كليري من الاستخبارات العسكرية أيام التمييز العنصري، لديها عقد



بحوالي ٨٠ مليون دولار لتدريب الجنود العراقيين ولحماية المنشآت النفطية كما قامت بتدريب أعضاء المؤتمر الوطني العراقي في بداية الاحتلال.

وهناك شركة (لبرتوس فان شالكويك) المعروفة أيضاً باسم (البحار) ولها فرع للخدمات الأمنية باسم (البحار للخدمات الأمنية -البرتوس) هو أيضاً عضو في (منظمة الكيفيت)، ورحلت من نيوزيلندا بعد اتهامها بتهم تتعلق بعمليات التهريب.

وتصر حكومة جنوب إفريقيا، على غير منوال نظيرتها الأمريكية والبريطانية، على معارضتها للنشاط العسكري الأجنبي من أجل الربح الخاص للأموال، ومن المفترض أن لوائح قانون العون العسكري الأجنبي ينظم ويحدد من إمكانيات الشركات والأفراد في جنوب إفريقيا في المشاركة في الصراعات العسكرية بالخارج، ومع ذلك، فالخروق والعقوبات الجزائية التافهة الموجودة في هذا القانون تحد من فاعليته، أضف إلى ذلك أن الإرادة السياسية غير موجودة منذ زمن طويل لفرض هذا القانون في الواقع العملي، ويقدر عدد الجنوب إفريقيين في العراق ما بين ٥-١٠ آلاف مرتزق، حيث تعد جنوب إفريقيا واحدة من أكبر الدول المصدرة للأفراد من أجل الشركات العسكرية الخاصة العاملة.

فسيفساء من الشركات العالمية

تتشط عديد من الشركات العالمية الأخرى في جلب المرتزقة إلى العراق ومناطق النزاع في العالم، وهم غالباً من دول أمريكا الجنوبية



وروسيا، ففي مدينة هادزيكى غرب سراييفو عاصمة البوسنة، يوجد مجمع عسكري يضم أحدث تكنولوجيا الكمبيوتر، يعمل على توفير معدات التدريب على الأنشطة الحربية اللازمة لتدريب الضباط الصفار اللامعين في جيش البوسنة تمهيداً لإعارتهم إلى شركات أمنية عالمية.

وهناك أكثر من نصف مليون جندي تم تسريحهم من جيوش الجمهوريات اليوغسلافية السابقة؛ وتوالى ظهور الشركات الأمنية الخاصة في منطقة البلقان وأوروبا الشرقية حتى بلغت في رومانيا ثلاثة آلاف شركة، تم دمجها لتصبح الآن ٨٠٠ شركة، أما في صربيا فقد بلغت ١٣٠٠ شركة، وفي كرواتيا ٣٠٠ شركة، وهناك شركات أمنية في البوسنة لكنها تعمل في المجال المدني داخل البلاد، وإن كان هناك (سماسرة) يعملون لصالح شركات أمنية، تضطلع بمهام أمنية وعسكرية بجانب جيوش الاحتلال في مناطق مختلفة من العالم كالعراق وأفغانستان وغيرها.

ومن الشركات الناشطة في العراق شركة (كوبرا)، فقد أكد في حوار نشر في مجلة المجتمع الكويتية بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٠٦م أن لدى الشركة عملاء يعملون في العراق وعدد من الدول الآسيوية والإفريقية والأوروبية أيضاً، أما شروط اختيار أفراد الأمن للعمل في ساحات التوتر والحروب يقول (دراغن): إن الجهات الخارجية لا تريد التعامل سوى مع العسكريين المحترفين ممن تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، بعد الاطلاع على ملفاتهم الخاصة باللغة الإنجليزية.

وأشار إلى أن جميع العاملين معه كانوا عناصر القوات الخاصة في الجيش والشرطة الصربية ممن تم تسريحهم في وقت سابق من المؤسسات الرسمية، وبعضهم رياضيون سابقون تم تدريبهم على استخدام السلاح وحماية الأشخاص والمنشآت، ويصل مجمل رواتب العامل في مثل هذه الشركات في صربيا ما بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ يورو، بينما يصل إلى ٥ آلاف يورو في الخارج.

في شركة كوبرا وغيرها من الشركات التي تأسست في دول يوغسلافيا السابقة يُلاحظ أن عدداً كبيراً من الجنود الذين قاتلوا بعضهم بعضاً في الحرب اليوغسلافية في تسعينيات القرن الماضي أصبحوا زملاء في الشركات الأمنية الخاصة، فبعد العداء القومي والديني أصبحوا بتعبير أحدهم «إخوة في اليورو والدولار»، وهم يعملون جميعاً لدى شركات أمريكية وبريطانية.

وقد دخلت شركة (اكزيكيوتيف اوتكمز) الروسية ميدان العمل في المرتزقة في سنة ١٩٩٣م، حيث أرسلت قوات لقتال متمردي حركة يونيتا، وجاءت شركة أخرى منافسة وهي شركة الأمن والدفاع الدولي، المعروفة اختصاراً (بايداس) لتركز على حماية مناجم الألماس، وقامت شركة إيرسكان وهي شركة أمريكية تعمل في مجال الاستطلاع والمراقبة الجوية بإرسال طائرات تجسس، في حين ركزت شركتا (رانكو) و(ذي اسل آل) على التعامل مع حقول الألغام.

وقامت حركة (يونييتا) هي الأخرى بالاستعانة بخدمات فرق تدريب أجنبية وخبراء في المدفعية والدبابات، مقابل الحصول على امتيازات



نفطية، وقامت شركات أوكرائية بإرسال أسطول صغير من طائرات ميغ ٢٧ وميغ ٢١ النفاثة وكذلك مروحيات إم اي ٢٤ وطيارين.

وفي تشيلي أعلن (جون ريفاس)^(١٥) وهو عضو سابق في البحرية التشيلية لصحيفة لايترسيرا أن عمله في العراق يجلب دخلاً جيداً لعائلته، ومؤكداً للصحيفة أنه لا يشعر أنه من المرتزقة، في حين تؤكد شركة بلاك ووتر أن المقاتلين التشيليين على درجة عالية من الاحتراف، وقد سافر إلى العراق من تشيلي نحو ١٨٤ عسكرياً ممن عملوا في القوات المسلحة التشيلية.

وفي السلفادور يطلقون على فرصة العمل في العراق الحلم العراقي، حيث يتهاافت مئات الرجال والنساء للحصول على وظيفة في قطاع الحراسة، وينظر للسلفادوريين العاملين في العراق بأنهم مجال خصب لسد النقص في القوات الأمريكية، وهم غالبيتهم من الأشخاص الذين تلقوا تدريبات على يد الأمريكيين في أثناء الحرب الأهلية التي انتهت سنة ١٩٩٢م، وهناك عمليات تجنيد أخرى تتم في غواتيمالا، ونيكارجوا، وهندوراس، وكلهم أجمعوا ومن خلال العديد من الشهادات أنهم تعلموا كيف يقتلون فقط، حيث يروي (ماديواوركيا) وهو جندي سابق واصفاً ما يجده المرتزق من معاملة فيقول: «كان الأمريكيون يمضون وقتهم في إذلالنا وعلى العمل على خطوط الجبهة حيث خطر الموت هو الاحتمال الأكثر ترجيحاً، فيما يؤكد آخرون أن من يقع مريضاً أو مصاباً فلا توجد إسعافات والعلاج الوحيد هو شرب الماء».

عرب مع المرتزقة

يؤكد الرائد فوزي احمود^(١٦) أنه لم يوجد في العراق قبل ٩ إبريل ٢٠٠٣م شركات عراقية خاصة للأمن، لا بل يؤكد عدم وجود خبرة عراقية في هذا المجال، فبالرجوع إلى سلم الرواتب الممنوحة للعاملين بهذا القطاع ومعدلات الطلب على خدماتهم يجد المتابع -وكما يقول الرائد فوزي- أن أفراد الحماية في العراق هم الأقل من ناحية الطلب بحيث يصل دخل الفرد منهم إلى ١٢ ألف دولار سنوياً مقابل ١٢٠ - ٢٠٠ ألف دولار لنظرائهم من الشركات الأجنبية، مما يؤكد أن العراقيين لم يستغلوا في الارتزاق.

وفي لبنان، ظهرت إعلانات في صحف لبنانية تحت عنوان: إعلان (شركة أمنية لبنانية) يفيد أنها (توظف الآن للعمل في العراق)، وأن الأفضلية للعسكريين المتقاعدين والشباب الذين أنهموا الخدمة العسكرية الذين لديهم خبرة في هذا المجال، على أن يتراوح عمر المتقدمين بين ٢٢ و ٤٥ عاماً، ثم عاد الإعلان إلى الظهور مجدداً، غير أن أصحابه استبدلوا العراق إلى لبنان بعد أن حرك الإعلان الأول رقابة الأجهزة الأمنية الرسمية بلبنان لمعرفة خلفياته، ومن يقف وراءه، وحقيقة ما يجري في الخفاء.

وقد كشفت صحيفة النهار اللبنانية^(١٧) عن انضمام عشرات اللبنانيين المسيحيين للعمل في صفوف المرتزقة بالعراق من خلال التعاقد مع الشركات الأمنية الأمريكية، مشيرة إلى أن الأمريكيين يفضلونهم لأسباب منها: الديانة واللغة وقبولهم بمرتبات زهيدة،



بالإضافة إلى خبرتهم الأمنية التي اكتسبوها خلال الحرب الأهلية اللبنانية.

وقالت الصحيفة: «إن السوق اللبنانية هي أحد أبرز الخيارات المعروضة أمام الشركات الأمنية الأمريكية الخاصة المتكاثرة في العراق مع تدهور الوضع الأمني فيه»، وأوضحت أن أبرز الأسباب التي تجعل الشركات الأمريكية تجند عناصر أمنية من اللبنانيين هي الخبرة العسكرية والأمنية التي يتمتع بها اللبنانيون بعد أن خاضوا أنواعاً مختلفة من الحروب على أرضهم.

وأوضحت الصحيفة سبباً آخر لتجنيد اللبنانيين هو اللغة العربية التي تساعد في التعامل مع العراقيين في الوقت الذي تزداد كراهية الشعب العراقي للغربيين، وقالت: إن الأمريكيين «يجدون أنفسهم مرتاحين ومطمئنين إلى التعامل مع اللبنانيين لخبراتهم الميدانية، ومع المسيحيين منهم، الأمر الذي يساويهم مع العناصر الأمنية الغربية».

وأوضحت الصحيفة في تحقيقها أن الرواتب المعروضة على اللبنانيين تتراوح بين ألف دولار و ٤ آلاف دولار أمريكي في الشهر، مؤكدة أن تلك الرواتب متدنية قياساً برواتب الفرنسيين أو الأمريكيين، أو حتى الكروايتين الذين تتراوح رواتب بعض الخبراء والمحترفين منهم في اليوم الواحد بين ألف و ١٠ آلاف دولار، وفي المقابل نقلت الصحيفة عن شاب يعد نفسه للانضمام إلى أفراد الأمن في العراق الذي قال: «الرواتب المعروضة تعد خيالية بالنسبة إلينا كبنانيين قياساً بالرواتب التي نتقاضاها في لبنان مهما تنوعت وظائفنا».

وهناك عناصر من جيش لبنان الجنوبي السابق تعمل في العراق، فقد فوجئت أجهزة الأمن القبرصية خلال مايو ٢٠٠٤م بحركة تدفق مكثفة وغير مسبوقة لمجموعات من السياح القادمين من إسرائيل، وقد أثار انتباه سلطات المطار أن هؤلاء السياح غالبيتهم من الذكور، وأعمارهم لا تتجاوز الأربعين، مع عدم وجود مرافقين معهم من أولاد صغار أو أي من كبار السن أو حتى نساء، واكتشفت أجهزة المخابرات القبرصية أن معظم هؤلاء السياح الذين توزعوا بين لارناكا ونيقوسيا وليماسول هم من عملاء الموساد الإسرائيلي، وأن مجموعات كثيرة منهم تتحدث العربية وذات أسماء عربية.

ويقدر تقرير المخابرات القبرصية^(١٨) أن أكثر من ٦٠٠ عنصر من جيش لبنان الجنوبي السابق قد مروا عبر الأراضي القبرصية في الأشهر الأخيرة، وأن الغالبية العظمى من هؤلاء غادرت إلى شمال العراق، ولكن برزت تساؤلات حول الدور الذي ستلعبه هذه العناصر في العراق، وبعضهم من الشيعة، لاسيما أن عناصر إسرائيلية من الموساد قد رافقت مجموعات جيش لبنان الجنوبي السابق، وقد تبين أن المهام التي ستقوم بها هذه المجموعات متعددة، تشمل: التجسس لحساب إسرائيل، والعمل إلى جانب المحققين الإسرائيليين في استجواب المعتقلين العراقيين، وحماية الشركات الأجنبية، مثلهم مثل عشرات من اليهود العراقيين واليهود الأكراد واليهود العرب واليهود من جنسيات مختلفة، الذين قبلوا العقود المغرية مالياً للعمل في العراق، لاسيما أن إسرائيل وجدت أخيراً في العراق الفرصة لمكافحة الذين عملوا لحسابها في لبنان، وخانوا وطنهم في سبيلها ثم



تخلت إسرائيل بدورها عنهم!!، أما المكافأة الموعودة فهي بأي حال لن تتجاوز بضعة آلاف من الدولارات وبعض المزايا الأخرى التي تصب جلها في دائرة الانحطاط الأخلاقي، وفي النهاية خدمة المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية في العراق وسوريا وإيران.

وقد أشار ذات التقدير إلى تدفق المئات من اللبنانيين الذكور تتراوح أعمارهم أيضاً بين الخامسة والعشرين والأربعين، على خط بيروت - لارناكا، وكانوا يدخلون قبرص بصفة رجال أعمال، حيث يعقدون اجتماعات مع أمريكيين اتضح أنهم ممثلون لشركة أمريكية خاصة تعمل في مجال الخدمات العسكرية لتجنيد المرتزقة من جنسيات مختلفة، ونقلهم للعمل في العراق، وأن هؤلاء الأمريكيين يحملون عقداً كبيراً موقعاً بين الشركة التي يمثلونها، والبنтажون للعمل في مجالات حماية الشخصيات والشركات الأمريكية العاملة في مجالات النفط وإعادة الإعمار في العراق وتنفيذ عمليات قتالية خاصة، وبذلك تحولت لارناكا إلى مركز استقطاب لمئات اللبنانيين للعمل كمرتزقة للخدمة في العراق، وتوقيع عقود معهم بمرتبات مغرية تتراوح بين ثلاثة إلى خمسة آلاف دولار شهرياً طبقاً للخبرات والمهارات التي يملكونها.

الهوامش:

- (١) انظر عرفة، محمد جمال، المرتزقة يعيدون إعمار العراق،
<http://www.islamonline.net/arabic/politics/200306//article01.shtml>
- (٢) انظر كرم، جويسن تقرير أمريكي يتهم شركة هالبرتيون بتمديد ممتلكات التحالف في العراق، صحيفة الحياة، ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٤م.
- (٣) انظر شركات خاصة تدير الصراعات العالمية، صحيفة البيان الإماراتية، ٢٤ مايو ٢٠٠٤م، نقلاً عن دير شبيغل الألمانية، ترجمة حاتم حسين.
- (٤) انظر الجميل، ماجد
<http://www.alkhaleej.ae/dak/images/200427/05//sup-thur-1.jpg>
- (٥) انظر هتشنز، كرستوفر، محاكمة هنري كيسنجر، ص ١٩٦.
- (٦) انظر عيسى، حسن عبّيد، العراق والمرتزقة الجدد، المؤتمر ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٦م.
- (٧) انظر الحسني، السيد عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، منشورات مركز الأبجدية - بيروت ط ٦ ١٩٨٢ ج ٣ ص ٢٢١.
- (٨) انظر تامر، ماجدة، المرتزقة جنود الثروة، مجلة الحوار المتمدن، العدد (١١٧٦)، ٢٣ إبريل ٢٠٠٥م.
- (٩) انظر سويلم، حسام الدين محمد، خصخصة الحروب وشركات الأمن الخاصة وحرب العراق،
<http://www.mondiploar.com/aout03/articles/vignaux.htm>
- (١٠) انظر السابق.
- (١١) لمزيد من التفاصيل حول دور الشركات الفرنسية انظر فينيو، بربارة، ودومينغيز، فرانسوا، المرتزقة الفرنسيين فسحة رمادية بين العام والخاص، وانظر عطية، حياة الحويك، حراس النفط،
<http://www.al-moharer.net/moh211/hayat-hewayek211.htm> ، وانظر وفينيو، برباره، الارتزاق خارج القانون،
http://www.mondiploar.com/article.php3?id_article=32



(١٢) انظر عرفة، محمد جمال، المرتزقة يعيدون إعمار العراق،

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/200306//article01.shtml>

(١٣) نشرت وكالة الأهرام للصحافة عرضاً للكتاب اطلعنا عليه في موقع المركز الفلسطيني للإعلام على الإنترنت بتاريخ ٢٥ تموز ٢٠٠٥.

(١٤) انظر منصور، ناهض، مئة دولار على قنص كل مقاوم فلسطيني،

<http://www.asharqalarabi.org.uk/r-m/b-mushacat-l-t2.htm>

(١٥) انظر جيم كاسن وديفيد بروكس، البنتاغون تتعاقد مع مرتزقة متورطين في حروب قذرة، صحيفة البيان الإماراتية، ٢٥ إبريل ٢٠٠٤م، نقلاً عن صحيفة لاجورنادا المكسيكية.

(١٦) انظر

(١٧) انظر صحيفة النهار اللبنانية، ١٧ يونيو ٢٠٠٤م.

(١٨) انظر سويلم، حسام الدين محمد، خصخصة الحروب وشركات الأمن الخاصة وحرب العراق،

<http://www.mondiploar.com/aout03/articles/vignaux.htm>



لا أحد يعاقب القاتل

لقد تلقيت أوامر من ضباط في المخابرات العسكرية، وفي وكالة المخابرات الأمريكية، ومن أفراد الشركات الخاصة الذين يدعمون القوات الأمريكية بضرورة تحويل حياة المعتقلين إلى جحيم لإجبارهم على التعاون؛ كما لم تكن هناك أي قواعد لعمل السجن، وأن ضباط المخابرات الأمريكية أو (المرتزقة) وبعضهم عراقيون كانوا يأتون بالسجين ويقولون إنه (سيئ) أو (جيد) أو (ممتاز) سابرينا هارمان

إذا كان من خطط للحرب على الإرهاب وفق رؤيته قد أقر في بدايتها أن المعاهدات الدولية مثل معاهدة جنيف وغيرها لا تنطبق على (أبطال) هذه الحرب، فهؤلاء «الأبطال» بلا شك قد أدركوا أن ما يقومون به سيكون موجلاً مليئاً بالتجاوزات، ولهذا جاء الاتصال من المعاهدات الدولية التي لا تنطبق في الحرب على الإرهاب في بدايتها. وفي كل الحروب التي اندلعت خلال الخمسين عاماً الماضية شارك فيها مرتزقة ارتكبوا فظائع يندى لها جبين الإنسانية، وفي العراق تعد الإدارة الأمريكية هؤلاء المرتزقة بأنهم (أصحاب رسالة حضارية)، وأنهم يؤدون (مهمة إلهية) في المنطقة كلها، في حين أنهم ينتمون إلى أكثر من ٢٠ جنسية مختلفة، وتتنوع المهام كافة الموكلة إلى شركات الخدمات العسكرية الخاصة، وأغلبيتهم يحملون جنسيات من دول إفريقية وأوروبية ومن جنوب شرق آسيا والهند ومن أمريكا اللاتينية، ولا يدينون بالولاء والانتماء إلا للجهة التي تدفع لهم؛ لذلك



فهم على استعداد لتغيير ولائهم باستمرار وعند اللزوم، أما السيطرة العامة على المرتزقة في العراق فتتم من خلال مجموعات تابعة لوكالة المخابرات الأمريكية CIA، التي تتولى الإشراف على تنفيذ مهام الشركات التي تستجلبهم للتعاقدات المبرمة معها من قبل وزارة الدفاع الأمريكية.

وتؤكد التقارير أن المرتزقة في العراق يمارسون بطريقة روتينية أعمالاً تعد مخالفة للقوانين الدولية والقوانين العسكرية الأمريكية التي تحكم قواعد الاشتباك والسلوك في أثناء الحرب وبعدها بالمناطق المحتلة، منها على سبيل المثال ما كشفت عنه صحيفة أرمي تايمز^(١) من أن المرتزقة كانوا يستخدمون طلقات خارقة للدروع، وذات اختراق محدود من صنع شركة (RBCD) في سان فرانسيسكو، وهذه الطلقات حُرمت من الجيش الأمريكي بسبب ما تحدثه من رعب ومعاناة غير ضرورية ودمار داخل جسم الإنسان، حيث تفتت الأعضاء الداخلية من الجسم، وقد ذكرت الصحيفة أن هذا النوع من الذخائر أثار جدلاً واسعاً، حيث - (المرتزق) - والذي كان في السابق جندياً في فرقة القوات الخاصة إذا ما استخدمها في أثناء خدمته العسكرية فإنه كان يعرض نفسه للمحاكمة العسكرية بسبب ذلك، لأنها تخالف المعايير الموضوعية ولم تحصل على إجراءات موافقة الجيش، أما عند استخدامها من قاتل، أجير، مرتزق، فلن يجد من يوبخه على هذا العمل، بل ربما يجد الثناء في ظل قوانين وجدت لعدم مسأئلته أصلاً.



فقانون رقم ١٧ من أوائل القوانين التي شرعتها سلطات الاحتلال، فقد صدر بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠٠٤، وقد منح الشركات الأمنية الموظفة للمرتزقة حرية العمل بالعراق باعتبارها توفر خدمات الحماية، كما منحها حصانة قضائية ضد ملاحقة القانون العراقي، بحيث يكون أفراد هذه الشركات بمنأى عن الاعتقال أو الاحتجاز، ومنح القانون القوات المتعددة الجنسية كما يسميها الحق في احتجاز أي منهم عند تجاوز الصلاحيات، بحيث لا يخضعون للقانون العراقي كما أنهم معفون من الضرائب والرسوم الجمركية، مع العلم أن هذا القانون كغيره من القوانين المهمة لم يتفاوض المحتل الأمريكي مع أي جهة عراقية عند تشريعه، فالأمريكي معفى كذلك من دفع الرسوم والإيجارات لكافة الأراضي التي تتحول إلى قواعد.

أبو غريب نموذجاً للمرتزقة

وفي أوائل العام ٢٠٠٤م قام بعض عملاء شركتي (كاسي انكوربوريشن) و(تيان كوربوريشن) في إساءة معاملة سجناء عراقيين، وهاتين الشركتين تقومان بإمداد قيادة قوات التحالف بمئات ممن يشاركون في التحقيقات كعناصر (تحت التعاقد الخاص). وكان آخر عقد وقع في هذا السياق مع شركة تيتان بقيمة ١٧٢ مليون دولار لتزويدها بعناصر من المرتزقة موزعين على مجموعة من المهام ضمن (قائمة مشتريات) تقدمها القيادة، أي عدد معين من عناصر الأمن وعدد آخر من المترجمين، وثالث من خبراء الاستجواب وهكذا.

هؤلاء العاملون في الشركات الخاصة لا يخضعون للقانون العسكري الأمريكي، ذلك أنهم ليسوا من مجندي القوات المسلحة، وهم لا يخضعون أيضاً للقانون المدني الأمريكي؛ لأن هذا القانون لا يطبق في العراق، فضلاً عن أنهم لا يخضعون للقوانين العراقية التي تعد معطلة في هذه الحالة الاستثنائية، وجاء في تقرير نشر في واشنطن أن هناك ١٧ عنصراً يعملون لشركات خاصة تم إبعادهم من السجن بعد نشر صور التعذيب، وإبعادهم هذا لا يمثل عقوبة من أي نوع، كما أن العالم لم ينتبه إلى هذه القضية لسبب واحد، ذلك أن هذه العناصر المرتزقة كانت تطلب عدم تصوير ما يفعلون، من هنا فإنه لا وجود لدليل مادي على ما ارتكبوه بحق السجناء، بالرغم من أن ما يقال إنهم لعبوا دوراً أكثر قسوة وشراسة مما فعله العسكريون الذين تم التقاط صورهم.

وأفاد (روبرت فيسك)^(٢) أنه على اقتناع تام أن المسؤولين عن عمليات التعذيب التي فرضت على معتقلي (أبو غريب) ليسوا فقط مجموعة من أعضاء الشرطة العسكرية الأمريكية التي تتميز بوحشيتها، ولكن أيضاً هناك تدخلات خارجية أكدت أنها إسرائيلية؛ لأن المحققين المتهمين بتشجيع الجنود الأمريكيين على إساءة معاملة المسجونين العراقيين، إنما يعملون لدى شركة خاصة تربطها صلات عسكرية وتجارية مع إسرائيل، وأن رئيس هذه الشركة التي تورط أفرادها في عمليات التعذيب قد تلقى دورة في أحد معسكرات التدريب الخاصة بمكافحة الإرهاب في إسرائيل، وفي بداية عام ٢٠٠٤م تلقى مكافأة من شاؤول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلي،



وهذه الشركة هي (كاسي إنترناشيونال) ويرأسها الدكتور ج. ب. لندن، وزيارته لإسرائيل تمت ضمن رعاية مجموعة ضغط إسرائيلية يشارك فيها بعض البرلمانيين الأمريكيين ومستشارون في مجال الدفاع بهدف «تنشيط فرص الشراكة الاستراتيجية والعمل المشترك بين وكالات الدفاع والأمن الداخلي الأمريكية والإسرائيلية».

وهناك ما قالتها الضابط في الشرطة العسكرية الأمريكية سابرينا هارمان إحدى المتهمات بالإشراف على تعذيب المسجونين في أبوغريب، إذ قالت هارمان إنه لم يكن هناك أي قواعد تنظم حدود ممارستهم لمهمة «حراسة» المعتقلين، وإنهم أشركوا - دون أن يكون ذلك قانونياً - في مهمة استجواب هؤلاء المعتقلين والضغط عليهم.

وتقول هارمان: «إنها تلقت أوامر من ضباط في المخابرات العسكرية وفي وكالة المخابرات الأمريكية ومن أفراد (الشركات الخاصة) الذين يدعمون القوات الأمريكية بضرورة تحويل حياة المعتقلين إلى جحيم لإجبارهم على التعاون، وأضافت: إنه لم تكن هناك أي قواعد لعمل السجن، وأن ضباط المخابرات الأمريكية أو (المرتزقة) وبعضهم عراقيون كانوا يأتون بالسجناء ويقولون إنه (سيئ) أو (جيد) أو (ممتاز)، وكان الاتفاق هو أن تذيب (السيئين) من إبداعاتها ما يجعلهم يتحولون إلى تصنيف جيد أو ممتاز، أما من كانوا أصلاً جيدين أو ممتازين فإنها كانت توصي بإعطائهم وجبات ساخنة وفرشاً نظيفاً»، أما السيئون فإننا نعرف الآن - ومن صور أبو غريب وما بعدها - ما كان يحدث معهم^(٣).

وأشار تقرير الجنرال (تاجوبا) الخاص بعمليات التعذيب في أبوغريب، إلى وجود عناصر مزدوجة الجنسية، أشرفوا على عمليات التعذيب، حدد منهم بالاسم ستيفن ستافانوفيتش الأسترالي الجنسية ويعمل لحساب شركة كاسي، وقد أصدر تعليمات لبعض عناصر الشرطة العسكرية غير المدربين على فنون الاستجواب، ليرشدهم إلى الطرق التي تُسهل عملية الاستجواب «وتهيئة الظروف المناسبة التي تجبرهم على الإفصاح عما لديهم من معلومات»، وقد اعترف أحد زملاء ستافانوفيتش -ويدعى جوريان- أنه قد تلقى تدريباً على كيفية الاستجواب في إسرائيل.

ويقول أستاذ القانون الأمريكي فيليب كارتر إن العاملين في هذه الشركات الخاصة ممن يذهبون إلى ميدان الحرب يدخلون من الوجهة القانونية فيما أسماه (المساحة الرمادية)، أي تلك التي لا تخضع لقانون واضح، مضيفاً: «الإدارة الحالية ولعة بهذه المساحة الرمادية، فقد اخترعت اسم المقاتلين من الأعداء لإطلاقه على معتقلي جوانتانامو حتى لا تطبق عليهم اتفاقيات جنيف لحماية أسرى الحرب من الجنود النظاميين، ثم ها هي الآن تستخدم المرتزقة الذين تقع حالتهم أيضاً من الوجهة القانونية. في تلك المساحة الرمادية ذاتها»^(٤).

ومع ازدياد التعامل الأمريكي مع المرتزقة فقد علق جاري سولز - خبير جرائم الحرب في جامعة جورج تاون - أن سبب استخدام المرتزقة في استجواب المعتقلين، هو قلة وجود عسكريين حقيقيين (نظاميين) للقيام بهذه المهام، عدا على أن كثيراً من الوظائف الحساسة تم إلغاؤها الآن في الجيش الأمريكي، لدرجة أنهم عندما يحتاجون



إلى مدربين متخصصين لا يجدونهم، مما يدفعهم إلى الاعتماد على المرتزقة من العسكريين السابقين ذوي الخبرات والمهارات المطلوبة والتي تفتقدها القوات النظامية؛ لأن ما هو متاح حالياً في الوحدات العسكرية هم جاذبو الزناد من الجنود العاديين، إضافة إلى أن المرتزقة الذين استأجرتهم العسكرية الأمريكية تدفع لهم مرتبات تعادل ثلاثة أضعاف ما يحصل عليه الجنود الأمريكيون النظاميون الخاضعون لقانون الأحكام العسكرية، ليس ذلك فقط، بل إن دافعي الضرائب الأمريكيين هم في الواقع الذين يتحملون دفع مرتبات هؤلاء المرتزقة، وفي كل الأحوال فإن جرائم هؤلاء المرتزقة لا تعد جرائم حرب؛ لأن كل شخص أُلقي القبض عليه بعد إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش انتهاء الحرب فقد أهليته كسجين حرب، ومن هنا لا تنطبق عليه معاهدة جنيف الدولية المتعلقة بالأسرى.

تغطية رسمية لجرائم المرتزقة

حالة اللامبالاة التي تصف الموقف الأمريكي والبريطاني وكل الدول التي تحتضن شركات الارتزاق العسكري تكاد تكون واحدة، فمع أن مخططى انقلاب غينيا كانوا معروفين جيداً لجاك سترو، وكوندوليسا رايس ودونالد رامسفلد؛ إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا لم تفعل شيئاً لإيقافهم، وفي سنة ١٩٩٨م عندما اكتشف أن الشركة العسكرية، داينكورب، ومقرها الولايات المتحدة، متورطة في تهريب الرقيق الأبيض البوسني، تم سحب ١٣ موظفاً من الشركة، أما من قُدم إلى المحاكمة هما شخصان أبلغا عن بيع الفتيات وفصلا من عملهما!!.

وفي كولومبيا، تقوم ذات الشركة وبالتعاون مع الحكومة الأمريكية برش مبيدات الأعشاب السامة على الحقول، دون اعتبار إلى الآثار الضارة الهائلة على القرويين والفلاحين هناك، وذات الأمر ينطبق على أنشطة شركة إيرينيز هي الأخرى؛ فقد اتهمت بارتكاب فظائع في غينيا ومارست القتل لأصحاب المناجم الصغار بين عامي ١٩٩٤م و٢٠٠٢م.

ومع هذا الخزي العالمي لمن يقولون إنهم يحملون مشاعل الحرية والتتوير لا بد من التأكيد على أمرين:

أولاً: أن الولايات المتحدة التي تتذرع دائماً بالحجج الأخلاقية صوتت عام ١٩٧٣م ضد القرار الدولي رقم ٣١٠٣ الذي يتضمن على عدم شرعية تجنيد المرتزقة، وكذلك صوتت معها إسرائيل وبريطانيا وفرنسا وهي كلها دول ضالعة في تجنيد المرتزقة ورعاية شركاتها، كذلك اقترح الرئيس جورج بوش الابن تشكيل وحدات خاصة تشرف عليها الشركات، وأطلق على هذه الوحدات اسم وحدات الاحتياط المدني، مهمتها تخفيف العبء عن القوات المسلحة بحيث تتكون هذه الوحدات من مدنيين يتمتعون بمهارات فائقة يلبيون نداء الواجب كما يقول السيد الرئيس ويضطلعون بالمهمة التي تكلفهم بها الولايات المتحدة عندما تحتاجهم.

ثانياً: تقنيات التعذيب التي استخدمت ضد المعتقلين العراقيين في أبو غريب وغيرها، شبيهة تماماً بتلك التي استخدمتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في بلدان أمريكا الوسطى، بما في ذلك هندوراس تحت إشراف نيجروبونتي، وفي إطار قانون حرية المعلومات



لعام ١٩٩٧م، أفرجت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عن كُتيب يتعلق بالتدريب في هذا الشأن، يُوضح تفاصيل طرق التعذيب التي استخدمت ضد المتمردين في أمريكا الوسطى إبان حقبة الثمانينيات واسمه (التدريب على استثمار الموارد البشرية ١٩٨٣م) وكتاب آخر لوكالة المخابرات المركزية خاص بالتدريب في فترة الحرب في فيتنام يطلق عليه (كوبارك - استجابات أجهزة المخابرات المضادة وقد صدر في يوليو ١٩٦٣م)، وكلا الكتابين يُعلّمان ذات طرق التعذيب التي تستخدم في العراق ومعسكر جوانتنامو بواسطة الأمريكيين اليوم: منها إجبار المعتقلين على خلع ملابسهم والإبقاء عليهم عرايا، وتركهم معصوبي العينين، واستخدام غرف استجواب مظلمة وبلا نوافذ وبلا دورات مياه، وينصح الكتاب الصادر سنة ١٩٨٣م الجلال الذي يقوم بالاستجواب باستغلال بيئة المتهم من أجل خلق مواقف سيئة له ولا يقدر على تحملها، كما يقترح الكتاب حرمان المعتقلين من الطعام والنوم، ووضعهم في مواقف قاسية كالتهديد بالاغتصاب أو الموت وتعذيب عائلاتهم، ومن مخازي نيجرو بونتي في هندوراس فقط أنه أنشأ وحدة استخبارات عسكرية سرية تسمى الكتيبة ٣١٦، قامت باقتراف جرائم عديدة ضد المعارضين، كما أسست تلك الشركات قاعدة عسكرية جوية لتعذيب المعتقلين، ولا تختلف أفعالهم في العراق عن باقي الدول التي عاثوا فيها فساداً.

وبعد سقوط الحكومة العنصرية في جنوب إفريقيا انتقل آلاف الجنود السابقين ورجال الشرطة إلى بلدان مختلفة، وكثير من هؤلاء

كانوا عنصريين قساة ارتكبوا جميع صنوف التعذيب والانتهاكات في ظل نظام الحكم العنصري، وقد تم استئجار المئات من هؤلاء الأفراد للقتال في عدد من المناطق الساخنة في العالم، امتدت من السودان إلى زيمبابوي وحتى كوسوفو؛ ولذلك لم تكن مفاجأة أن يتهم كثير من هؤلاء المرتزقة بارتكاب جرائم وفظائع خلال قتالهم في هذه الأماكن، ومعظم الجنود والشركات التي عملت من أجل تجنيدهم يعتبرون أنفسهم فوق أي قانون، وتحولوا ببساطة لهذا العمل في الخفاء متحدين كل القوانين، وفي البيرو أطلق أحد هؤلاء المتعاقدون النار على طائرة خاصة تقل منصرة أمريكية وطفلها عن طريق الخطأ، وتم إسقاط الطائرة بعد أن اعتقد هذا المرتزق أن الطائرة تعود إلى أحد مهربي المخدرات، وقد قُتل جميع من كان على الطائرة، وطبعاً لم يجد من يحاسبه.

إن استئجار المرتزقة والتعاقد مع شركات أمنية خاصة من خارج الجيش مقابل أموال طائلة يبعد المسؤولية عن أي قيادي في الجيش الأمريكي أو غيره، ويتيح الفرصة أمام هؤلاء المرتزقة استخدام أنواع التعذيب والترهيب والقتل كافة دون رقيب، فهم يكادون يكونون حسب ما قاله تقرير (هيومن رايتس ووتش) الأخير بمأمن تام من أي مساءلة أو عقاب على أفعالهم؛ لأن شروط عملهم مع الجيش الأمريكي تمنحهم الحصانة من المقاضاة أمام المحاكم، وهم لا يخضعون لتسلسل القيادة العسكرية، وبالتالي لا تجوز محاكمتهم أمام المحاكم العسكرية ولا الأمريكية أو حتى في البلاد التي يخدمون فيها.

لقد عانت أغلب دول العالم الثالث من آثار المرتزقة، ويشكل إرداف المرتزقة في الحروب لتخفيف العبء على القوات المسلحة



الحكومية للانتباه بشكل دقيق إلى مهام أمنها القومي أحد أبرز سمات الحروب الأخيرة منذ التسعينيات وحتى اليوم، ومن النماذج العالمية الأكثر شهرة في هذا السياق عدة دول ممتدة من إفريقيا إلى آسيا وحتى العديد من دول أمريكا الجنوبية ويوغوسلافيا السابقة.

ففي أنغولا هناك ٨٠ شركة كانت تعمل في الحرب الأنغولية وحدها خلال المدة من ١٩٧٥م إلى ٢٠٠٣م، حيث توظف تلك الشركات مقاتلين قدامى من مختلف أرجاء العالم، بعض منهم ينتمي إلى الفيلق الأجنبي الفرنسي وإلى قوات المظليين في جنوب إفريقيا، ومنهم كذلك من ينتمي لسلاح الجو الأوكراني وإلى القوات النيبالية التي تخدم في الخارج.

وفي سيراليون حيث تشكل مناجم الألماس مناخاً مواتياً لتنافس أصحاب القوة على ريع المناجم، وغالباً ما تلجأ تلك الجماعات وحتى الدولة إلى الاستعانة بالمرتزقة فقد استطاع على سبيل المثال مئة وخمسون جندياً من التابعين لإحدى شركات المرتزقة أن يقمعوا حركة تمرد في ذلك البلد الإفريقي المنهك من التدخلات العسكرية.

وفي الكونغو التي كانت تعرف سابقاً باسم زائير؛ لجأت جميع أطراف الحرب الأهلية هناك إلى الاستعانة بخدمات تلك الشركات، غير أن شركة (بي إم إف جيولينك) وهي إحدى الشركات الفرنسية التي استعانت بها الحكومة في زائير وقتها، لم تفلح في منع هزيمة الديكتاتور سيسسي موبوتو على يد خصمه لوران كابيلا، الذي لجأ هو الآخر إلى خبراء من شركة اكزكوتيف اوتكمز عندما أحاطت به

الأزمات، كما قامت كل من رواندا وأوغندا باستئجار خدمات قوات من شركة ستايلكو وشركة أخرى من جنوب إفريقيا، كما قامت شركة افينانت وهي شركة يتخذ فريق عملها من الولايات المتحدة مقراً لها بالإشراف على هجمات جوية لصالح زيمبابوي وهي إحدى الدول المتورطة في ذلك الصراع الكبير في بلدان وسط إفريقيا.

وعانت جزر القمر في المحيط الهندي من أشهر المرتزقة العالميين وهو بوب دينار الفرنسي على مدى الثلاثين عاماً الماضية، كونه -وكما تؤكد العديد من التقارير- يمسك بكل خيوط الاتصال بالأرخبيل، حيث شارك في أكثر من محاولة لقلب نظام الحكم بها، وقد ورد اسم بوب دينار مجدداً في التحقيقات التي تجريها الشرطة الإيطالية في مدينة فيرونا حول اكتشاف شبكة من المرتزقة الإيطاليين كانت تخطط لقلب نظام الحكم في جزر القمر، التي سبق أن تعرضت لثمانى محاولات لقلب النظام.

وفي العراق لا يستطيع أحد أن يُنكر وجود المرتزقة، وتعود أغلب الروايات عن وجودهم لعائدين من العراق عن رجال مسلحين يجوبون العراق ويقومون بخدمات نيابة عن الاحتلال الأمريكي والبريطاني، فبعضهم مدرب جيداً، وآخرون تلقوا تدريباً بسيطاً، كما يشاهدون في فنادق بغداد حاملين معهم أسلحتهم.

هؤلاء المرتزقة -وإن كان حضورهم واضحاً وباتت القوى العسكرية المسيطرة في العديد من بقاع العالم تعترف بجلبهم للخدمة العسكرية- إلا أن أمر تجنيدهم لم يصدر بشكل قرار رسمي تابع



للأمم المتحدة أو حتى من قبل الدول التي تستقدمهم للعمل، ومن هنا فعندما يُقتلون نجد تجاهلاً تاماً لهم، ومن يحاول أن يعرف الحقيقة عنهم قد يجد ذات المصير -القتل-. يقول شقيق الصحفي مازن دعنا الذي قتل في العراق في ١٧ أغسطس ٢٠٠٣م: إن شقيقه اكتشف مقابر جماعية لجنود أمريكيين مرتزقة يتم دفنهم في الصحراء العراقية، هؤلاء الجنود لا يحملون الجنسية الأمريكية بل يحملون البطاقة الخضراء، وإنهم قد وعدوا بعد انتهاء العملية العسكرية في العراق بحصولهم على الجنسية، بالإضافة إلى مكافأة مالية، وإن من يقتل من هؤلاء المرتزقة من قبل المقاومة العراقية لا يتم الإعلان عنه ويتم دفنه بسرية تامة في الصحراء العراقية بعد وضعهم في أكياس بلاستيكية، أما مصادر مازن -كما يقول شقيقه- فهي عديدة، فهناك جهات من المقاومة العراقية أخبرته، ومن ناحية أخرى وهي الأهم أن ثمة أحد هؤلاء المرتزقة قد أخبره بذلك، وأنه يخشى أن يقتل وأن يكون مصيره مثل مصير زملائه^(٥).

وما يؤكد صحة هذا الاستنتاج الذي توصل إليه دعنا، ما نشر في صحيفة (فيلادلفيا انكويرر) من أن عشرات الآلاف من الجنود الذين يخدمون في الجيش الأمريكي ليسوا مواطنين أمريكيين بل مهاجرون يأملون في الحصول على الجنسية الأمريكية بعد الانتهاء من الخدمة العسكرية، وقالت الصحيفة إن هناك ٣٤ ألف جندي في الجيش الأمريكي العامل في العراق ليسوا مواطنين أمريكيين، ويحمل بعضهم منهم إقامة دائمة أو ما يسمى جرين كارد (البطاقة الخضراء) وهذه النسبة تشكل ٤, ٣٪ من عدد القوات الأمريكية

المسلحة، فيما تؤكد مصادر كردية أن هؤلاء المرتزقة الذين زجت بهم الولايات المتحدة في الحرب مقابل حصولهم على البطاقة الخضراء تمهيداً لحصولهم على الجنسية الأمريكية، بدؤوا عمليات هروب واسعة خوفاً من هجمات المقاومة بمساعدة عصابات التهريب الكردية التي تنشط في المناطق الحدودية مع دول الجوار، وتحصل هذه العصابات مقابل تهريب الجندي الواحد على ٥٠٠ دولار، بالإضافة إلى ١٠٠ دولار مقابل شراء ملابس جنود البشمرجة الكردية لاستخدامها في الهروب، و ٤٠٠ دولار مقابل الحصول على جواز سفر مزور.

وأوردت الصحيفة إحصاءات عن الجيش الأمريكي عام ٢٠٠٢م أكدت أن ٤٪ من عدد الذين تقدموا لدخول الجيش جاء معظمهم من الدول التي تنطق بالإسبانية. ويقول كاتب المقال: إن الحصول على الجنسية الأمريكية لا يأتي بشكل تلقائي، حتى بعد خدمة الجندية، مشيراً إلى أنه في عام ٢٠٠٢م تقدم ١٣,٥ ألف جندي من الذين لا يحملون الجنسية للحصول عليها، إلا أن ٨ آلاف فقط حصلوا على الجنسية.

ويقول الناشط الأمريكي المعارض للحرب على العراق كارلوس ميندس إنه في دولة ترتفع فيها أقساط التعليم لغير الأمريكيين بشكل يجعل فرص التعليم أمامه شبه مستحيلة، وفي دولة تكون فيها الخدمات الصحية صعبة المنال للفقراء، يتجه الأهالي إلى الزج بأبنائهم في صفوف الجيش الأمريكي أملاً في الحصول على تعليم أو خدمات صحية أو الجنسية الأمريكية، أما أصحاب السلطة في الإدارة الأمريكية فيمتلكون الوسائل الكفيلة بإعفاء أبنائهم من الانخراط في الجيش وإبعادهم عن ويلات الحروب.



إن عمل هؤلاء المرتزقة لا يتبع أي قانون أو عرف عسكري في العراق؛ لأن الحاكم المدني السابق بول بريمر قرر عدم إخضاع قطاع الأمن الخاص للتشريعات المستحدثة، كما منع أي رقابة على هذا القطاع من جانب العراقيين، أما الجانب الأمريكي فقد ضاعف عدد العاملين من مدنيين وعسكريين بما يخدم المصالح الاستراتيجية القومية، وحجم العقود الموقعة بما فيها من مصالح مالية يُجبر من خلالها الموقعون على الانصياع للرغبات الأمريكية في عدم الإعلان عن عدد قتلاهم من المرتزقة في العراق.

وإضافة إلى ما سبق الفيلم الذي أظهر بعضاً من هؤلاء المرتزقة وهم يطلقون النار على العراقيين، فقد كشفت صحيفة الصندي تلغراف عن فلم فيديو (تذكاري) يَظهرُ مرتزقة يطلقون النار على المدنيين العراقيين بشكل عشوائي، الفلم كشف عنه من قبل محققين ونشر على شبكة الإنترنت، وهو مرتبط (بوكالة الخدمات الدفاعية)، احتوى على أربع لقطات منفصلة يظهر فيها المرتزقة وهم يَفْتَحُونَ النار بالبنادق الآلية على السيارات، ويظهر الفيديو، في أحد الهجمات سيارة مرسيدس تُطلقُ عليها النار من مسافة قريبة قبل أن تصطدم بسيارة أجرة مدنية، وفي اللقطة الأخيرة، تظهر سيارة مدنية بيضاء تتحاشى رشقات النيران بينما كانت تقترب من عربة لشركة أمن غير معروفة، ويمكن للمشاهد أن يرى الرصاص وهو يصيب السيارة قبل أن تتوقف، أما اللهجة فهي إسكتلندية أو أيرلندية، وكانت بداية ظهور الفيلم على موقع <http://www.aegisiraq.co.uk> كما يحتوي الموقع على رسالة

من العقيد سبايسير مالك الوكالة الأمنية، موجه إلى مستخدميه تنص: «أنا قلق بشأن أجهزة الإعلام التي تهتم بهذا الموقع، وأنا أذكر كل واحد منكم بالتزامه التعاقدية أن لا يتكلم مع أو يساعد أجهزة الإعلام دون تصريح من قبل إدارة المشروع أو الوكالة في لندن، «أمتنع عن إرسال أي شيء إلى الشركة. مثل هذه الأشياء التي ظهرت يمكن أن تؤدي إلى خسارة أو إلغاء عقدنا وبالنتيجة الخسارة لكل شخص منكم»^(٦).

أما محاكمة هؤلاء المرتزقة على فعلتهم فهي لن تجدي نفعاً في بلد يجهل القاتل لماذا يُقتل، والمقتول لماذا يُقتل، حيث تعترف وزارة الخارجية الأمريكية بأن عدم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المقاتلين في العراق قد عكست إشرافاً سيئاً من قبل المسؤولين الأمريكيين في العراق، الذين لم يتم إلزامهم بتقديم التقارير والإبلاغ عن السلوك الإجرامي لهؤلاء.

ومن خلال مسح أجرته صحيفة التايمز هناك تقريباً ٢٠٠ «حادثة» سجلت ضد شركات الأمن الخاصة منذ نوفمبر ٢٠٠٤م التي تبين أن ١١٪ من حوادث إطلاق النار من قبل المقاتلين على العربات المدنية مجرد الاعتقاد بأنها تهددهم، وهذه التقارير التي حفظت طوعاً من قبل وزارة الدفاع الأمريكية لا تشير إلى أي تبرير عن السبب لإطلاق النار، وتحتوي معلومات محدودة جداً حول مصير شاغلي السيارات التي تم إطلاق النار عليها، وتبين أيضاً أن المقاتلين لم يتلقوا أي تهديد أو إطلاق نار من الجهة المصابة، لكن قتلهم لأنهم يعتقدون بأنهم كانوا قائمين بعمليات انتحارية محتملين.



إن خطر هؤلاء المرتزقة على الأمن واضح في الحالة العراقية، ولكن هناك خطر آخر قلما نجد من يتحدث عنه وهو خطر وجود هؤلاء المرتزقة على الاقتصاد العراقي، حيث تدفع رواتب هؤلاء المرتزقة من مخصصات الإعمار التي تلتهم نحو ٢٠-٣٠٪ من الميزانية حسب بعض التقديرات، ومن هنا تبرز مخاطر وجود مثل هذه العصابات على الأمن والاقتصاد في العراق، حيث يتقاضون عشرات الآلاف من الدولارات لقاء مهامهم التي يقومون بها، فعلى سبيل المثال يتقاضى المتعاقدون الذين يدرّبون العراقيين على نزع الألغام وتشغيل كلاب اكتشاف الألغام رواتب تتراوح بين ١٥ و ٢٥ ألف دولار شهرياً، غير أن العراقي الذي يدرّبونه والذي سيمد يديه فعلياً لينتزع اللغم لا يتجاوز راتبه الشهري ١٢٥ دولاراً، حتى وإن قتل فإن التعويض الذي سيحصل عليه ذوي القتيل لن يصل بأي حال إلى راتب شهر واحد مما يحصل عليه المرتزق.

الهوامش:

- (١) انظر وتسند، روساند سفاحو بغداد الحقيقين، صحيفة الباييس الإسبانية، ٦ مايو ٢٠٠٤م، ترجمة جريدة الجرائد العالمية في ١ يونيو ٢٠٠٤م.
- (٢) انظر سويلم، حسام الدين محمد، خصخصة الحروب وشركات الأمن الخاصة وحرب العراق،

<http://www.mondiploar.com/aout03/articles/vignaux.htm>

- (٣) انظر صحيفة الوطن السعودية، ١٦ مايو ٢٠٠٤م.

(٤) انظر السابق.

(٥) انظر صحيفة الخليج الإماراتية،

http://www.alkhaleej.ae/articles/show_article.cfm?val=79929

- (٦) انظر: شون ريموند ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٥.



الارتزاق بين القبول والرفض

إن اللجوء إلى الخصخصة يخلّص الحكومات من عقدة ما يصطلح تسميته «أكياس البلاستيك السوداء» لنقل جثث جنودها العسكريين، والمشاهد الرسمية لدفن النعوش التي تسهم في خفض معنويات الرأي العام، في حين أن المرتزق أخذ من القتل مهنة لكسب العيش يتحمل مخاطرها هو وليست حكومته.

المؤلف

قد لا نجد عاقلاً واحداً على سطح البسيطة يحاول أن يبرر وجود المرتزقة، ولكن هؤلاء القتلة لهم آراؤهم في مهنتهم ما بين مؤيد لها بدافع القتل، وآخرون يقرنون القتل بالنهم الواضح لجمع أكبر قدر من الأموال، وهذا يوجب علينا أن نرصد كلا الموقفين، كما يجب رصد الرأي العام الأمريكي باعتبار أن الولايات المتحدة هي من اخترع ما أصبح يعرف (بالحروب الاستباقية) (والحرب على الإرهاب)، والشاهد في سياق الحديث هنا ما نشرته صحيفة نيويورك هيرالد تريبون بتاريخ ٢٢ إبريل ٢٠٠٤م عندما كتبت: «يلجأ العسكريون الأمريكيون إلى الاستعانة بعناصر من خارج صفوفهم في مجالات إعداد الأغذية أو غسيل الملابس، مستخدمين في ذلك شركات من القطاع الخاص، وهذا اتجاه كانت القوات المسلحة للولايات المتحدة قد سلكته بحماس شديد منذ التسعينيات، لكن هذا شيء واستخدام القطاع الخاص لأداء مهام الحرب والقتال شيء آخر تماماً، ثم تضيف: «إن المصير الفظيع لمتعاقدي الأمن الأربعة، في الفلوجة في

شهر مارس ٢٠٠٤م جاء ليؤكد مشكلة اعتماد الولايات المتحدة على العناصر المأجورة لأداء مهام القتال؛ ثم تبادر الصحيفة إلى تفسير تعريف الحارس الأمني الخاص. أو الحارس العامل لحساب القطاع الخاص فتقول: «إن مصطلح الحارس الأمني الخاص لا يعبر عن العمل الحقيقي الموكل لهؤلاء الرجال أو النساء المسلحين، إنهم لا يجلسون خلف مكاتب لكي يوجهوا الزائرين إلى كيفية الدخول إلى أروقة هذا المبنى أو ذاك.. ولا يكاد يستخدمهم أحد في حراسة آبار النفط على سبيل المثال.

إن المصطلح الأوفق الذي يصدق عليهم هو (البنادق المأجورة) وهم مكلفون بالسهر على أمن مقار القيادة لقوات الاحتلال، ومما لا شك فيه أن هذا الاعتماد المتزايد على متعاقدين لا يتحملون سوى مسؤولية فضفاضة -مقارنة بالجندي النظامي- أمر جدير بأن يتفجر يوماً في وجه منفذيه؛ لأنه يبعث بالرسالة الخطأ التي تقول للعراقيين حتى بعد أن انتقلت إليهم السيادة في بعض المناطق بأن الولاء لا ينبغي أن يتوجه إلى الوطن بل يتجه إلى من يدفع ثمن العقد.

والحق أن ظاهرة المرتزقة بلغت من الاستشراء والاتساع إلى الحد الذي دعا عدداً كبيراً من الكتّاب والخبراء في الولايات المتحدة نفسها إلى التحذير من مغبتها وعواقبها، وكشفت صحيفة نيويورك أن السيناتور جاك ريد عن ولاية رود إيلاند وعضو لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ كتب في منتصف إبريل ٢٠٠٤م خطاباً إلى وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ومعه ١٢ من أعضاء مجلس الشيوخ من الديمقراطيين يقول فيه: إن إسناد مهمة حفظ الأمن في العراق



إلى شركات بعقود خاصة يثير تساؤلات خطيرة، وتؤكد الصحيفة أن تدفق هذه الشركات إلى العراق وهي فاقدة الخبرة قد أسهم في إيجاد مناخ من الفوضى في هذا البلد الممزق^(١).

كما حذر الكاتب (باري يومان) من استثناء ظاهرة خصخصة الحرب، وكتب مقالاً بعنوان (الدور المتزايد للمرتزقة) فيقول: «إن حجم هذا الاستثمار الرأسمالي الخاص قد بلغ في الولايات المتحدة ما يزيد سنوياً على ٤٠٠ مليار دولار، تأتي من تشغيل عناصر من مرتزقة الجنود والضباط، ويقوم على أمر هذا العمل عدد من الكولونيالات والجنرالات المتقاعدين من خدمة القوات المسلحة الأمريكية، ويكلفون بمهام عسكرية بالدرجة الأولى تبدأ من جمع المعلومات والاستخبارات خلف خطوط العدو وعمليات التدريب وأداء المهام الحربية الشديدة الخطورة وفي مقدمتها مهام التدمير والتخريب، وقد يضاف إليها عمليات التحقيق والاستجواب وسط أشد الظروف إهانة وإذلالاً للكرامة البشرية».

ويصف مايكل فيكرز وهو من (مركز تخمينات الموازنة والاستراتيجية) حول خطر المرتزق حين يقول: «هناك إحساس بأن مثل هؤلاء المرتزقة حتى وإن كانوا يعملون تحت قيادة الولايات المتحدة أو قيادة دولية فإن مستوى المسألة السياسية المتوقع - إذا كان هناك حالات قتل غير عمد - سيكون أعلى، مقارنة بقوات حكومية»^(٢).

وهناك جون (بيتر فام) الذي يعد جلب هؤلاء المرتزقة للعمل شراً لا بد منه، ولكن حتى يوظف هذا الشر في إطار قانوني فإنه يقول:

«إن خصخصة عمليات حفظ السلام ربما تكون البديل الوحيد في المنظور القريب لمراقبة الآلاف الذين يموتون، ومن الأفضل التعامل والتعاون مع هذه الظاهرة بدلاً من الاستمرار الزائف في تجاهلها وعدم تقديم حلول بديلة حقيقية وعملية، وإذا ما أقدمت الحكومات على استخدام المرتزقة، فمن الواجب إخضاعهم لنفس قوانين عمل القوات النظامية، وهو ما يعني أيضاً أن الحكومة التي تستأجر قوات مخصصة ينبغي أن تكون مستعدة لمحاسبتهم في المحاكم في حال القيام بأعمال تمثل خرقاً للقوانين السائدة، وقد ظهر من قبل عدد من هؤلاء المرتزقة في محاكم (أسلاب وغنائم) خاصة، ويمكن للكونجرس أن يقدم في هذا الصدد على خطوة مهمة بتطوير قانون خاص يحكم كيفية التعامل مع المتعهدين العسكريين الخاصين، وبذلك يشجع الدول الأخرى على القيام بالشيء نفسه.

وعلى صعيد العاملين في ميدان الشركات الأمنية فقد أكد (سايمون فولكرز) المدير التنفيذي لشركة أمن بريطانية أنهم (المرتزقة) يعملون لقاء الأجر، وفسر ذلك بأن الكثير من شركات الأمن تقوم باستئجار هؤلاء الأفراد من شركات أخرى، كانت قد قامت باستئجارهم من مقاولين، مما يعني في المحصلة أن هذه الشركات أصبحت تمثل منفذاً لتسلل أي منظمات أو دول أو أجهزة مخبرات للتخريب وإثارة الفوضى في العراق، أو للعمل لحساب دولهم داخل هذه الحالة من الفوضى، ومنهم بالطبع عملاء للمخابرات الإسرائيلية وغيرها، الذين وجدوا في العمل كرجال أمن فرصة للتنقل بحرية في كل أنحاء العراق كما يريدون.



ويعلق مايكل بتلز وهو مؤسس شركة خدمات أمنية على الدور الذي تقوم به، فقال: «إن هذه الشركات المدنية تعمل وسط أشد المناطق عداء في هذا الصراع، وفي بداية الحرب في العراق كانت شركات الأمن الخاصة تجلب رجالها من عناصر قتالية متميزة، أما الآن فقد ازداد الطلب عليهم مما لا يضمن أن يكونوا جميعاً على كفاءة عالية»، كما وصف بتلز العمليات التي تقوم بها هذه الشركات بأنها صناعة، وحرب لتحقيق المكاسب للباحثين عن الثروة أو للمرتزقة.

ويعد العديد من رؤساء الشركات الأمنية أن عملهم هو أمني خدماتي، وتستعين بهم الحكومات ومنهم (أندرو وليامز) من شركة (نورث بريدج للخدمات) وهو مظلي سابق حارب في فوكلاند وشارك في عمليات تمتد من الشرق الأوسط إلى أمريكا اللاتينية، حيث قال في حوار مع وكالة «رويتر» يوم ٩ مايو ٢٠٠٥م: «لسنا مرتزقة.. (نورث بريدج) شركة عسكرية مشروعة تعمل فقط لحكومات منتخبة ديمقراطياً أو وكالات معترف بها»، والسبب كما يحاول أن يقنع نفسه هو أن حكومات اليوم مثل أفغانستان والبلقان والعراق تعاني جيوشها الوطنية من مشاكل ومثقلة بالأعباء، ويمكن لشركته أن تقدم ما تحتاجه من مساعدة لحفظ السلام، وتبلغ به الجرأة إلى القول إن شركته وبالتعاون مع الأمريكيين تستطيع أن تضع كتيبة من خمسة آلاف جندي على الأرض بكل معداتها في أي مكان بالعالم خلال ثلاثة أسابيع!».

ويحاول بعض من مؤسسي هذه الشركات عدم الخلط بين الخدمة العسكرية وعمليات الأمن، ويحاولون أن يكونوا أصحاب رؤية



واضحة في التفريق بين ما هو عسكري وما هو شبه عسكري، ويقول (السرجينت أروين) وهو عسكري سابق في الجيش الأمريكي يعمل مع إحدى شركات المرتزقة أنه منجم للذهب، وللحصول على الأموال يكفي أن نكون قد أمضينا خمس سنوات في الجيش، ويشاركه الرأي أحد أعضاء الميليشيا الصربية (النسور البيض) وهو من القناصة المحترفين في الجيش اليوغوسلافي السابق قبل أن يلتحق بالقطاع الخاص وقام بمهام في عدة دول إفريقية، يؤكد أن هذا الأجر يمكن أن يبلغ للرجال المحترفين نحو ١٥ ألف دولار يومياً.

إن جميع الرجال والنساء المجندين للعمل بواسطة شركات القتل هذه، هم في عمومهم ينتمون إلى مجتمع مهمش، وسواء أكانوا أبناء عائلات معدمة، أو انتهازيين، أو بؤساء بسطاء، فإنه كان من السهل أن يتحولوا إلى متمردين لا يتوقع ما يمكن أن يفعلوه، ولأنهم يتقاضون أجراً ليقاتلوا أو يقوموا بمهام أخرى، فإن هؤلاء الجنود كثيراً ما يكونون غير متحمسين لعمل ذلك، ولا سيما إذا تأخرت أنصبتهم، ولذلك لم يكن من المستغرب أن تكون هذه الجيوش المركبة من عناصر مختلفة غير مستقرة ومتقلبة وعلى استعداد لبيع نفسها لمن يدفع ثمناً أكبر أو للهروب لدى تعرضها لأقل هجوم. وفوق كل ذلك، فإن جنود هذه الجيوش لم يكن لديهم ذات الاهتمام أو الهم الذي يوجه سادتهم الذين يجندونهم، وكان بإمكانهم في حالة عدم فرارهم أن يكشفوا عن شراسة ليست لها حدود، وقد كان المرتزقة الذين ينتسبون إلى سويسرا الحالية، هم الذين مثلوا الجندية المأجورة لزمان طويل، معروفون أيضاً بوحشيتهم ولامبالاتهم الكاملة بمدونة الشرف والأخلاق المعمول بها في الفروسية سابقاً.



لا يُهمل المؤيدون لخصخصة العمليات العسكرية أهمية الجانب الاقتصادي، ألا وهو أن تكاليف عمليات الخصخصة تخفف القيود المالية على الدولة، فقد أكدت وزارة الدفاع الأمريكية في سنة ٢٠٠٢م أن في إمكانها أن توفر ما يزيد على ١١ مليار دولار ما بين العامين ١٩٩٧م و٢٠٠٥م بفضل أعمال تلزيم العقود، وهذا يمكن اعتباره أحد أنواع الدعاية لتحويل النظام الدفاعي نحو الشركات الخاصة عبر خفض عدد الموظفين لمصلحة القطاع الخاص، كما أن تلك القوات لن تكلف الخزنة الأمريكية وتستطيع الانتشار بشكل أسرع من القوات النظامية، وبحسب النقابي روبرت هارنج رئيس الاتحاد الأمريكي للموظفين الفيدراليين في أوائل سنة ٢٠٠٣م إن عدد الموظفين العاملين بموجب عقود مع وزارة الدفاع كان أكبر بأربع مرات من عدد الموظفين المدنيين، هذا وقد صدرت انتقادات عنيفة للجيش الأمريكي بعد أن أعلن في أكتوبر ٢٠٠٢م أن هناك نحو ٢٠٠ ألف وظيفة سوف تنتقل إلى القطاع الخاص في المرحلة الثالثة من عمليات الخصخصة العسكرية^(٣).

وهناك من الآراء التي تقول أن اللجوء إلى الخصخصة يخلص الحكومات من عقدة ما يصطلح بتسميته «أكياس البلاستيك السوداء» لنقل جثث جنودها العسكريين، والمشاهد الرسمية لدفن النعوش التي تسهم في خفض معنويات الرأي العام، في حين أن المرتزق أخذ من القتل مهنة لكسب العيش يتحمل مخاطرها هو وليست حكومته.

أما أكثر الأمور سلبية ووضوحاً في هذا الأمر فهو أن الرقابة على الشركات العسكرية الخاصة تكاد تكون معدومة من قبل المشغلين

الأصليين، كما أن القوانين الدولية التي وقعتها الهيئات الدولية لا تزال غير مؤهلة لمكافحة مخالفات المرتزقة، كما أنهم -المرتزقة- يعملون في مناطق يكاد يكون فيها القانون المحلي غائباً، وعند وقوع جريمة حرب تتصل منها الأطراف سواء أكانت الشركة المشغلة، أو وحتى الحاكم العسكري، وبالطبع يكون القانون الدولي غير فاعل في هذه الحالة، ومن الطبيعي أن تستمر الفوضى التي يسببها المرتزق دون رقيب أو حسيب.

ويبقى السؤال الذي يبحث عن إجابة هل من الجائز استخدام هؤلاء القتلة وتقديم الدلائل الأخلاقية والقانونية على قبول أفعالهم، فهناك من يقول إن كان استخدام هذه القوات لإتمام بعض المهام في المناطق الصعبة فلا بأس، أما أن تخصص عمليات حفظ السلام فهذا غير مقبول عند الذين لم يتخذوا موقفاً واضحاً من دواعي وجود هؤلاء المرتزقة إلى جانب الجيوش.

إن من الواضح أن العاملين في شركات المرتزقة العسكرية لا تحكمهم أي قوانين أو حتى اتباع تعاليم عسكرية، وبالتالي فإن القانون الذي يردعهم غير موجود أصلاً، كما أنهم لا يعرفون أي شروط أخلاقية أو إنسانية أو وطنية، بل يعرفون سيدهم الذي يغدق عليهم الأموال، وهذا واضح في التجاوزات التي ارتكبوها مراراً.

وقد تصاعد القلق العالمي ضد المرتزقة، ففي سنة ١٩٦٦م تبني مجلس الأمن قراراً يدين تجنيد المرتزقة لإسقاط حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وجردت المادة السابعة والعشرون من



البروتوكول الإضافي الأول لسنة ١٩٤٩م الملحق باتفاقيات جنيف المرتزقة من حق المطالبة بوضع العسكري أو بوضع أسير حرب، لتتركهم عرضة للمحاكمات كجناة عامين في الدولة المتضررة، لكن المادة تركت تعريف المرتزقة -برأي العديد- ذاتياً بشكل خطر ويعتمد جزئياً على تقدير الأسباب التي تدفع شخصاً للقتال، وفي سنة ١٩٦٨م أقرت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية قوانين ضد المرتزقة، جاعلة استخدامهم ضد حركات التحرر الوطني والاستقلال قابلاً للعقاب كفعل جنائي، ومنذ بداية التسعينيات أخذت هيئة الأمم المتحدة تحذر من أخطاء تزايد عدد المرتزقة في العالم، فوضعت مشروع معاهدة ينص على مكافحة تجنيد المرتزقة، وتمويلهم وتدريبهم، ولكن هذا المشروع بقي حبراً على ورق، فقد وقع عليه اثنا عشر بلداً فقط وهذا غير كاف لتصبح تلك المعاهدة سارية المفعول، حتى أصبح هؤلاء المرتزقة مصدر قلق بالغ لدى العديد من المحللين والمراقبين في أوروبا وغيرها، ففي فرنسا بدأت لجنة الشؤون الاستراتيجية التابعة لوزارة الدفاع بدراسة هذا النوع من المرتزقة، وأشارت تلك اللجنة إلى أن هذه الظاهرة بتزايد مستمر وتشكل تهديداً حقيقياً لكل الشعوب، وذلك عندما تتملص الدول العظمى من مسؤولياتها الأخلاقية والأمنية في بقاع الأرض وتضع خدماتها في يد أقلية تريد الهيمنة والسيطرة على الأكثرية.

ومع أن الأمم المتحدة تُجرم الاستعانة بهم؛ إلا أن الأمين العام السابق للمنظمة الدولية كوفي عنان فكّر في الاستعانة بهؤلاء المرتزقة في رواندا مع تصاعد أعمال الإبادة الجماعية عندما كان أميناً

عاماً مساعداً للأمم المتحدة مكلفاً بشؤون عمليات حفظ السلام، وأصدر تصريحاً شهيراً في ذلك الوقت قال فيه: «يوم احتجنا إلى جنود مدربين للفصل بين المقاتلين واللاجئين، فكرت في احتمال اللجوء إلى شركة خاصة، لكن العالم ليس مهياً ربما لخصخصة السلام»^(٤).

ومع أن القانون الدولي يجرم التعامل مع المرتزقة إلا أن أحداً لم يوجه اتهاماً إلى الإدارة الأمريكية -على سبيل المثال- كونها منحت أكثر من ثلاثين ألف عقد إلى شركات خاصة تضم بين موظفيها قتلة مأجورين، وفي تصريح للصحفيين في ٣٠ إبريل ٢٠٠٤م، رأى (كينيث روس) المدير التنفيذي لجمعية مراقبة حقوق الإنسان هيومن رايتس ووتش أنه إذا كان البنتاجون ينوي استخدام متعاقدين من القطاع الخاص من أجل مهمات عسكرية استخباراتية فيجب عليه أن يتأكد أولاً من أنهم خاضعون لبعض القيود والأشكال الرقابية القانونية، ذلك أن عمل هؤلاء وسط فراغ قضائي يعد تشجيعاً على التجاوزات، وفي العام ٢٠٠٠م صدر تقرير عن خصخصة العمليات العسكرية أكد في النهاية على أن الخصخصة أقل تكلفة من التدخل العسكري ولكنها تفسد نوعية النتائج وتقلل من احترام حقوق الإنسان وفي ظل الأوضاع السائدة في عالم اليوم فإن النتائج المترتبة على عمل المرتزقة أخذت تظهر هنا وهناك، ولكن حتى الآن لم تصدر أي تصريحات رسمية غربية تحديداً ومن جهات دولية تقرر ناقوس الخطر الذي سيقضي يوماً على العسكرية النظامية لصالحه.



الهوامش:

(١) انظر عبدالكريم، رعد، المرتزقة ودورهم القذر في العراق، موقع المختصر للأخبار ٢١/٧/٢٠٠٦م.

(٢) انظر <http://www.albayan-magazine.com/trgmat/3.htm>

(٣) انظر سنجر، بيتر وارن، مهنة بعمر العالم، صحيفة اللومند توبلوماتيك الفرنسية، ٢٩ إبريل ٢٠٠٣م.

(٤) انظر عرفة، محمد جمال، المرتزقة يعيدون إعمار العراق،

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003//06/article01.shtml>



نضوب المتطوعين

هل نحن بحاجة إلى قانون كوني لدعم الهيمنة الأمريكية، وهل يظهر من بني جلدتنا من هو مستعد للتضحية بحياته.. وأخلاقه.. في سبيل البطاقة الخضراء الأمريكية وبعض المميزات الأخرى لخدمة الجندية الأمريكية في حروبها العالمية وخدمة مصالح العم سام الضيقة؟!

المؤلف

تشير العديد من التقارير إلى أن أرض العراق تضم نحو ٤٨ ألف مرتزق يعملون في مجال الأمن الخاص، ويقدر حجم أعمال تلك الشركات الخاصة بمليارات الدولارات، وتأتي عمليات حراسة آبار النفط بأرباح طائلة لتلك الشركات، وربما تدر عليها ضعف المقابل الذي تحصل عليه من أدائها في أي أعمال أخرى، ويقوم عملاء تلك الشركات أحياناً بمنح حقوق تعدينية إلى شركات على صلة وثيقة بتجار السلاح وشركات تأجير المرتزقة، كما أن الحصول على أرقام يُشكل أحد الصعوبات التي تواجه الباحثين عن حقيقة نشاط المرتزقة؛ عدا أن حسابات الحكومة الأمريكية، وأجهزة مراقبة العقود غير واضحة تماماً في هذا الشأن، حيث يقدر الجيش الأمريكي أنه من بين ٨٧ مليون دولار المخصصة لعام ٢٠٠٥م للحملة العسكرية الموسعة في العراق، بما في ذلك آسيا الوسطى وأفغانستان، فإن ثلث هذا المبلغ ويصل إلى نحو ٣٠ بليون دولار تقريباً يتم إنفاقه على تعاقدات مع الشركات الخاصة.

أما دخل هؤلاء القتلة فقد أشار تقرير صحفي^(١) إلى أن الدخل الأساسي لشركات المرتزقة الآن لم يُعد يأتي من بلدان ما وراء البحار الفقيرة كالسابق، بل من دول الشمال الغنية، حيث الجيوش الغربية المحترفة التي (تخصص) نشاطاتها أكثر فأكثر مثل: الحراسة والصيانة والتدريب والتعاون، في حين يسهم قطاع النشاطات الأمنية الخاص الموسع وحده الذي يبلغ حوالي ٥٠ مليار دولار في جميع المجالات، ويعمل فيه مليون شخص من بينهم ٨٠٠ ألف في أوروبا.

وتقدر العديد من التقارير التي تناولت رواتب المرتزقة العسكريين أن الضابط منهم والذي يقود المتطوعين الآخرين يتقاضى راتباً بحدود ١٠٠٠ - ١٥٠٠ دولار في اليوم، والمرتزق العادي يتقاضى ما بين ٣٠٠ - ٥٠٠ دولار في اليوم، طبقاً لطبيعة المهمة التي يُكلف بها، والمنطقة التي يعمل فيها من حيث الحالة الأمنية، والمعدات العسكرية واستخدام الأسلحة والأجهزة الحديثة، وقيادة الطائرات والمروحيات والدبابات والعربات المدرعة والآليات الأخرى، ويمكن أن يصل مرتب المرتزق المحنك في القتال إلى نحو ١٥٠٠ دولار في اليوم، لاسيما إذا كان يعمل في إحدى المناطق الساخنة مثل المثلث السني في العراق حيث تشتد المخاطر الناتجة؛ إلا أن التمييز العرقي يظهر بوضوح في هذا الشأن، فنجد أن المرتزق الأمريكي المتخصص في المهام الصعبة يتقاضى عشرة أضعاف ما يتقاضاه مثيله من جنسية أخرى من دول العالم الثالث.

تأتي خصخصة الجيوش بعد انتعاش أسواق السلاح والطلب المتزايد على الشركات الأمنية الخاصة ونضوب المتطوعين الراغبين



بالالتحاق بالوحدات العسكرية؛ لهذا فقد حذر أكثر من خبير من تأخر الجيش الأمريكي في تجنيد أعداد إضافية من المتطوعين، ولهذا تلجأ قيادة الجيش إلى المرتزقة، ويبدو أن فجوة التجنيد التي باتت تقلق الجيش الأمريكي آخذة في الاتساع، فقد كان تعداد الجيش الأمريكي سنة ١٩٨٩م نحو ٢,١ مليون عسكري خفض إلى ١,٤ مليون سنة ٢٠٠٤م، وأكدت وثائق البنتاجون وجود ٣٠ ألفاً من المرتزقة بين صفوف الجيش، وجاء ذلك ضمن الشهادة التي أدلى بها ديفيد شو وكيل وزارة الدفاع الأمريكية أمام اللجنة العسكرية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، وهي اللجنة المختصة بالنظر في المشكلات التي تواجه العاملين في الجيش، هذا بالإضافة إلى أحد عشر ألفاً في قوات الحرس الوطني وقوات الاحتياط في الولايات المتحدة من غير الحاصلين على الجنسية الأمريكية، بالإضافة إلى العديد من شركات المرتزقة التي تعمل لصالح الجيش الأمريكي في العراق، والتي تقوم بتوفير الحماية لشركات إعادة الإعمار والشركات الأمريكية والغربية الأخرى.

ويقول (الميجور ستيفين ناجلر) الذي يعمل واعظاً في الجيش الأمريكي في حديث له بصحيفة النيويورك تايمز: «لقد كان هناك العديد من مسؤولي التجنيد بالجيش الأمريكي الذين مروا بأوقات عصيبة وبانهيارات عصبية بسبب فشلهم في الحصول على المزيد من المتطوعين الجدد، وفي ظل ضغوط الجيش عليهم بضرورة جلب المتطوعين بأي طريقة».

وتشير أرقام الجيش الأمريكي -التي نشرتها جريدة النيويورك تايمز- إلى أن هناك ٣٧ ضابطاً على الأقل في إدارة التجنيد الأمريكية التي تشرف على عملية تجنيد المتطوعين قد هربوا من الخدمة العسكرية منذ أكتوبر عام ٢٠٠٢م، وفي إشارة أخرى إلى مدى الضغوط الملقاة على كاهل مسؤولي التجنيد بالجيش فإن وثائق الجيش الأمريكي تشير إلى أن عدد الجرائم التي اقترفها أولئك الضباط المشرفين على عملية التجنيد قد زادت بصورة كبيرة، والتي تتراوح ما بين تجنيد أفراد غير مؤهلين من أجل الوفاء بالخدمة المقررة على كل ضابط، أو إعطاء مزايا أو مكافآت استثنائية إلى المتطوعين من أجل إغرائهم بالتطوع.

وهناك شهادة متداولة مثل غيرها على حجم الضغوط التي يعاني منها مجندو الجيش الأمريكي ومنها شهادة الجندي (جوشو أكاي) فيقول^(٢) إنه نال إجازة من العراق للعودة إلى الولايات المتحدة وقرر خلال الحرب الدائرة في العراق عدم العودة إليها والهروب من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أي مكان في العالم، ويتحدث (أكاي) عن تجربته في التجنيد، وكيف أن الضباط المجندين له نكثوا بوعودهم من ناحية عدم إشراكهم في المناطق الملتهبة في العالم وغيرها من أنواع المعاناة الأخرى والتي بسببها قد يطلق الجنود النار على أنفسهم، هرباً من العراق وأفغانستان، ثم يؤكد أنه وصل إلى كندا بعد أن فر مع عائلته واستقبلته هناك لجنة معارضي الحرب على العراق التي تتكفل في تدبير أمر لجوئه السياسي في تورنتو هرباً من جحيم القتال.



أما موقف الولايات المتحدة من إعلان الخسائر الحقيقية لحروبها فهذا ما زالت الكثير من الأقلام تتناوله ما بين مصدق ومكذب للأرقام، فما يؤكد التظليل الأمريكي في شأن العدد الحقيقي من القتلى ما نشر من مقال في موقع (كوكب المكيده) Conspiracy Planet تحت عنوان (أكاذيب البنتاجون) حول وفيات الجنود في العراق، ويقول كاتب المقال أن ستة وعشرين ألفاً من الجنود قتلوا أو أصيبوا بإصابات بالغة أو هربوا من الجيش في حرب العراق، كما يذكر المقال عدد الجنود الذين توفوا في المستشفيات الألمانية أو في الطريق إليها قد بلغ ٦٢١٠ حتى نهاية يناير ٢٠٠٥م، كما يؤكد الكاتب إن وزارة الدفاع الأمريكية تعتمد التقليل من العدد الحقيقي من القتلى فيما يؤكد في مكان آخر أن عدد الجثث التي تم شحنها إلى الولايات المتحدة وصل إلى ٧٠٠ جثة^(٣).

واليوم الجيش الأمريكي بحاجة إلى ١٠١٢٠٠ جندي من القوات الأساسية والاحتياط (٢٠٠٥م) وحده للوفاء بحاجات الجيش في كل من العراق وأفغانستان وفي مناطق أخرى حول العالم وفي داخل الولايات المتحدة، وهذا يعني أن كل ضابط تجنيد من أولئك البالغ عددهم ٧٥٠٠ ضابط يواجهون ضغوطاً متزايدة من أجل جلب المزيد من المتطوعين في وقت تصاعد الحرب الحالية في العراق والتي لا تبدو لها نهاية في الأفق.

ويقع أولئك الضباط بين مطرقة الجيش الأمريكي الذي يطالبهم بالمزيد من الجنود تحت أي ظرف، وبين سندان العائلات الأمريكية التي أصبحت تتأى بنفسها عن الجيش الأمريكي بسبب المخاطر التي

يواجهها المتطوعون في كل من العراق وأفغانستان، حيث يعترف اللواء مايكل روشيل قائد وحدة التجنيد بالجيش الأمريكي، فمن الواضح أن الجيش يمر بوقت عصيب فيما يتعلق بتجنيد المتطوعين الجدد، وأن الجيش الأمريكي يواجه أقصى التحديات أمام حركة التطوع في الجيش التي بدأت في سنة ١٩٧٣م، ويقول اللواء روشيل: «لا أنكر أننا بحاجة ماسة إلى المتطوعين، وأن المهمة الأخطر أمام الجيش الأمريكي هي جلب المزيد من المتطوعين في الوقت الراهن الذي تخوض فيه أمريكا حربين في العراق وأفغانستان»^(٤)، وحتى يضمن الجيش الأمريكي أن ينال النسبة المتوقعة قام باتخاذ عدة تنازلات من أجل توسيع نطاق المتطوعين الجدد وقبول المتطوعين الأكبر سناً والمزيد من المتطوعين الذين بلا شهادات دراسية، وربما يفكر في تقديم المزيد من التنازلات ولكن دون جدوى، وخاصة وأن الحرب تجد من يرفضها، فلا النفط العربي أصبح يجذب أبناء الأمريكان، ولا التظليل الإعلامي الأمريكي يجد دائماً آذاناً صاغية من أن الولايات المتحدة مستهدفة من الإرهاب.

تشير وثائق الجيش الأمريكي إلى أن الجيش ولأول مرة منذ خمس سنوات يفشل في الحصول على الحصة المطلوبة من الجنود للتطوع، حيث يعاني الجيش من نقص بلغ نحو ثمانية آلاف جندي من الرقم المستهدف في أكتوبر ٢٠٠٤م وهو ٤٩,٢٨٥ جندي، ولم يتمكن الجيش من تجنيد العدد المطلوب من عجز في نسبة المجندين وبلغت ٢٧٪ في فبراير ٢٠٠٥م، و١٣٪ في مارس، و٤٢٪ في إبريل، ومن المتوقع أن يفشل الجيش في الوصول إلى العدد المطلوب في الأشهر القادمة المتبقية من عام ٢٠٠٥م، وحتى الربع الأول من عام ٢٠٠٦م.



وقد صرح الجنرال (ريتشارد كودي) نائب رئيس أركان الجيش الأمريكي أمام الكونجرس في ١٦ مارس ٢٠٠٥م أنه يشعر بقلق عميق حول تمكن الجيش من توفير عدد القوات اللازمة للقوات الأمريكية، ويضيف: «إن هذا يؤرقه ويجعله يفكر في الحجم الحقيقي للمشكلة، ويتساءل فيما بعد كيف سيكون شكل الجيش إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه في عام ٢٠٠٧م؟».

وليس الجيش الأمريكي من يعاني من تدني معدلات التجنيد؛ بل إن مشاة البحرية الأمريكية المارينز هي الأخرى قد فشلت في الوصول إلى عدد المتطوعين في يناير ٢٠٠٥م ولأول مرة منذ عدة عقود، في حين نجحت البحرية والقوات الجوية في توفير العدد المطلوب وذلك بسبب قلة المطلوبين للتجنيد في صفوفيهما، ومنذ سنة ١٩٧٣م كان الجيش الأمريكي يعتمد على نظام التطوع وتمكن من الحصول على العدد المطلوب الذي يصل إلى مليون جندي أمريكي من القوات الأساسية والاحتياطية والحرس الوطني، وذلك من خلال حملات توعية وحث المواطنين على الانخراط في صفوف الجيش لاكتساب مهارات جديدة وخوض المغامرات والمال الوفير والعديد من المزايا الأخرى، ولكنها في أوقات الحروب لا تعادل مخاطر الموت في ساحات الحروب.

وقد صرح العديد من كبار رجالات الجيش الأمريكي، بما فيهم اللواء المتقاعد (جريج بارلير) الذي ترأس قطاع البحث والإستراتيجية لهيئة التجنيد بالجيش الأمريكي حتى سنة ٢٠٠٢م أن الضغوط تتزايد على الضباط المختصين بجلب المتطوعين مما يظهر أن هذه السياسة

يجب أن يعاد النظر فيها، وأن يتم التفكير في وسائل أخرى مثل وجود الخدمة الوطنية الإلزامية بين الشباب الأمريكي.

وتتعالى أصوات التحذير من مغبة نضوب المتطوعين، فقد حذر عضو الكونغرس (جوزف بيدن) عن الحزب الديمقراطي في لجنة الشؤون الخارجية أن الجيش قد يلجأ إلى الاعتماد على التجنيد الإجباري، استناداً إلى التقرير الذي قُدم لوزارة الدفاع الأمريكية وأشار إلى الصعوبات التي يعاني منها الجيش لجذب مجندين جدد، وأوضح بيدن لشبكة إن بي سي التلفزيونية سيكون علينا بحث هذه المشكلة، فهناك تراجع بنسبة ٤٠٪ في أعداد المجندين المتطوعين، في حين يطالب آخرون أمثال (توم فريدمان) الناقد السياسي والمتحدث باسم مجلس العلاقات الخارجية أن الوقت حان لإعادة تطبيق التجنيد بالقرعة على الشعب الأمريكي.

وفي خطوة من أجل إغراء الشباب الأمريكي للتطوع في صفوف الجيش قامت قيادة الجيش باتخاذ عدة خطوات، ففي سبتمبر ٢٠٠٤م ضوعفت مكافأة الانضمام إلى الجيش مدة ثلاث سنوات، ولأول مرة منذ عام ١٩٩٨م، وتقليل شروطه للانضمام، ورفع الحد الأقصى للالتحاق إلى ٣٩ عاماً، وفي العام ٢٠٠٤م وافق الجيش على قبول آلاف المتطوعين دون الحصول على شهادات ثانوية.

كما دشّن الجيش الأمريكي حملة إعلانية محلية لإقناع الآباء بتجنيد أبنائهم، فتشير صحيفة (يو إس إيه توداي) الأمريكية إلى أن الجيش الأمريكي بعد أن فشل في إقناع الشباب في التطوع في



صفوف الجيش بسبب عدة عوامل منها رفض الآباء لدخول أبنائهم الجيش، فقد غير الجيش استراتيجيته الدعائية والإعلامية، واتجه إلى إغراء الآباء والأمهات ومحاولة إقناعهم بمزايا الانخراط في صفوف الجيش، وأوضحت الصحيفة أنه من بين مبادرات الجيش الأمريكي والمارينز:

- أربعة إعلانات تلفزيونية مؤثرة للجيش تستهدف الآباء والأمهات والمدرسين والوزراء، مضيئة أن الإعلانات أذيعت خلال شهر أبريل ٢٠٠٥م.

- قرار خبراء التطوع بالجيش الأمريكي في العراق وأفغانستان بزيارة منازل المجندين المحتملين لتهدئة مخاوفهم بشأن الحرب.

- شريط فيديو مدته تسع دقائق يحمل اسم حديث الآباء، يحاول تمرير رسالة الآباء الهادفة إلى القول أن التطوع في سلاح المارينز شيء جيد لأبنائهم.

- حملة بريدية مباشرة لسلاح المارينز إلى آباء الشبان الأمريكيين في المدارس العليا، يركز فيها المارينز على فوائد الالتحاق به، ويطلبون فيها من آباء الطلبة إتاحة الفرصة بالحديث إليهم عن الوظيفة العسكرية.

وتشير دراسات عن الجيش الأمريكي والتي أظهرت أن الآباء يمثلون عقبة أساسية أمام التطوع، حيث ذكرت دراسة لمؤسسة ميلوارد براون، على نحو ١٢٠٠ متطوع محتمل، أن المعارضة للخدمة العسكرية تتزايد بشكل كبير بين الأمهات والآباء، فيما وجدت مؤسسة بحثية

أخرى أن المؤثر الأكبر في قرارات الترشيح للانضمام بالجيش كانت الأمهات، بنسبة ٨١٪، تبعهم الآباء بنسبة ٧٠٪، ويسعى كل من الجيش النظامي والمارينز لإقناع الآباء بأن أبناءهم سيتمتعون بالسلامة وأن خدمتهم في العراق ليست بالضرورة حكماً بالإعدام.

كل هذا النقص بأعداد العسكريين دفع بالإدارة الأمريكية إلى الاستعانة بعصابات الجريمة المنظمة، حيث رموز العصابات وشعاراتها مثبتة على مقرات الاحتلال والآليات في الشوارع وأجساد الجنود على شكل وشوم، حيث يقول (جيفري ستولسون) الذي كان يعمل ضابط إصلاح ومؤسس فريق مكافحة العصابات في سجن بولاية (وسكونسن)، وخبير بثقافة العصابات أنه التقط مئات الصور لكتابات ورسوم ورموز العصابات وهو لا يشعر بالأمان إلى جانب رجال كان يساعد في إدخالهم السجن، ويؤكد (سكوت بارفيلد) وهو محقق في جرائم العصابات في وزارة الدفاع في (فورت لويس) بولاية (واشنطن) أن هذه المشكلة قمة جبل الجليد» وما يثير قلقه أن الجيش الأمريكي يدرّب هؤلاء الشبان على فن الحرب داخل المدن ثم يعيدهم إلى شوارع أمريكا حيث يستأنفون القتال، مؤكداً أن العصابات بدأت ترسل أعضائها إلى الجيش الأمريكي.^(٥)

وأما هذا التخطيط الأمريكي فإن الولايات المتحدة ستكون أمام خيارين وهما إما البدء في تخفيف مستويات القوة الموجودة في العراق أو المخاطرة بانهيار القوة العسكرية الأمريكية القائمة على التطوع، فقد كتب ماكس بوت في صحيفة لوس أنجلوس تايمز مقترحاً منح الجنسية الأمريكية لأي شخص في العالم مستعد لأن



يخدم لمدة معينة في الجيش، والسؤال الأخلاقي هنا كيف يسمح ماكس لنفسه ولآخرين في الولايات المتحدة الطلب من شعوب الأرض الإسهام في توسيع الإمبراطورية الأمريكية، فهل نحن بحاجة إلى قانون كوني لدعم الهيمنة الأمريكية، وهل يظهر من بني جلدتنا من هو مستعد للتضحية بحياته وأخلاقه في سبيل البطاقة الخضراء الأمريكية وبعض المميزات الأخرى لخدمة الجندية الأمريكية في حروبها العالمية وخدمة مصالح العم سام الضيقة؟ وهي في مجملها لن تكون إلا للوصول إلى ثرواتنا المنهوبة أصلاً والقضاء على بارقة أمل للنهوض مستقبلاً أو على الأقل القدرة على مواجهة الهيمنة الأمريكية.



الهوامش:

(١) انظر عرفة، محمد جمال، المرتزقة يعيدون إعمار العراق،
<http://www.islamonline.net/arabic/politics/200306//article01.shtml>.

(٢) انظر ميدل إيست أولاين، ٣ أغسطس ٢٠٠٥م.
(٣) انظر العبيدي، محمد، خسائر قوات الاحتلال الأمريكي في العراق وعمليات المقاومة أكاذيبها تكشفها الحقائق، صحيفة القدس العربي، ٥ يوليو ٢٠٠٥م.

(٤) انظر، البزراوي، محمد، محنة الجيش الأمريكي في العراق، مفكرة الإسلام، ٩ أبريل ٢٠٠٥م.

(٥) أنظر، <http://www.alshahid-almustakil.com/madarat.htm#amr>



ملحق المعلومات



حوليات المرتزقة

- ١٩٦٣: في الكونغو البلجيكية السابقة، حظي المتمرّدون في منطقة المناجم في كاتنغا الانفصالية بدعم مرتزقة بلجيكيين وفرنسيين.
- ١٧ إبريل ١٩٦٣: حاول مرتزقة دفعت بهم وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، اجتياح كوبا (خليج الخنازير).
- ١٩٦٤-١٩٦٧: أكثر من ٨٠٠ جندي من المرتزقة يشكلون رأس حربة الجيش الوطني الأنغولي. وفي العام ١٩٦٧ أقدموا على التمرد بعد أن أمر الجنرال جوزف موبوتو بالقضاء على المرتزقة وعلى جنود كاتنغان واختطاف مويز تشومبي.
- ٥ يوليو ١٩٦٧، استولت كتيبة (ليوبارد) على بوكافو وقاومت حتى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر قبل أن تتسحب إلى رواندا.
- ١٩٦٧-١٩٧٠: (كلاب الحراسة) يتدخلون بكثرة في بيافرا، الإقليم الانفصالي في نيجيريا.
- ١٩٦٠-١٩٧٥: تتداول الأخبار عن وجود أشهر المرتزقة الفرنسيين، روبير بوب دينار في الغابون وروديسيا والكونغو كينشاسا ثم إيران واليمن وأنغولا. وفي العام ١٩٧٥، وصل علي الصويلح إلى السلطة في جزر القمر.
- ١٦ يناير ١٩٧٧: الأمم المتحدة تتهم كل من المغرب والغابون بالضلوع في الهجوم على كوتونو في بينين. وقد شارك السيد دينار في

هذه العملية الفاشلة التي لقيت دعماً مماثلاً من التوغو وساحل العاج.

● ٣ يوليو ١٩٧٧ : منظمة الوحدة الإفريقية تتبنى معاهدة القضاء على المرتزقة في إفريقيا ويسري العمل بها ابتداء من العام ١٩٨٥ م.

● ١٣ مايو ١٩٧٨ : يعود دينار إلى جزر القمر من خلال انقلاب ليؤسس الحرس الجمهوري (٦٠٠ رجل) ينافس به الجيش الوطني بمساعدة مرتزقة أوروبيين.

● ٢٦ نوفمبر ١٩٨٩ : بوب دينار يقتل رئيس جزر القمر أحمد عبدالله بعد نقاش حاد، ثم يقوم المظليون الفرنسيون بإجلاء السيد دينار إلى جنوب إفريقيا.

● ٤ ديسمبر ١٩٨٩ : الجمعية العامة للأمم المتحدة تتبنى المعاهدة الدولية ضد استخدام المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم، وتصادق عليها ٢٢ دولة.

● ١٩٩٢ : أول عقد توقعه Executive Outcome في أنغولا لصالح شركات النفط (هيريتاج أويل)، (غولف شيفرون)، (رانجر أويل)، (سونانغول) و(بترانغول).

● فبراير ١٩٩٢ : النظام الزائيري يطلب قرضاً بـ ٩٧ مليون دولار لتجنيد ١٤٠ (تقنياً) أنغولياً من أجل الكتيبة الرئاسية الخاصة.

● ١٩٩٣ : وكالة Executive Outcome الإفريقية الجنوبية تتدخل في أنغولا لتدريب الجنود وتأمين حراسة الحقول النفطية في سويو. وتصل شركة (دينكورب) سراً إلى كولومبيا.



- ١٩٩٤ : ترسل فرنسا مرتزقة إلى رواندا خلال عمليات الإبادة الجماعية وبعدها وذلك بالرغم من الحظر الدولي بتاريخ ١٧ مايو ١٩٩٤ ضد أي إمداد أجنبي لرواندا بالرجال والسلاح.
- ١٤ مايو ١٩٩٤ م حكومة سيرااليون تطلب المساعدة من Executive Outcome مقابل الحصول على قسم من مناجم الألماس في المنطقة.
- ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ : هجوم بقيادة بوب دينار يقرب الرئيس سعيد محمد دجار في جزر القمر.
- ١٩٩٦ : أقدم مرتزقة من الصرب بموافقة فرنسا على محاولة إنقاذ نظام موبوتو في الكونغو كينشاسا.
- مارس ١٩٩٦ : في سيرااليون قادت Executive Outcome عملية إنقاذ لمراقبين من الأمم المتحدة كانوا معرضين للخطر.
- ١٩ مارس ١٩٩٧ : وفاة جاك فوكار، (مسيو إفريقيا) في قصر الإليزيه والمعتبر مديراً لغالبية عمليات المرتزقة لصالح فرنسا في إفريقيا. الحكومة الزائيرية تستدعي العديد من شركات المرتزقة لإيقاف تقدم القوات الراوندية والاوغندية. في غينيا الجديدة، اتهم تيم سبيسر من الشركة البريطانية «ساندلاين انترناشيونال» بتنظيم محاولة انقلابية. وزارة الخارجية الأميركية تكلف (دون العودة إلى الكونغرس) شركة MPRI بالمساعدة في إنشاء قوة إفريقية لحفظ السلام ضمن إطار برنامج معالجة الأزمات في إفريقيا ACRI.

- ٢٦ فبراير ١٩٩٨ : الجمعية الوطنية في جنوب إفريقيا تحظر الارتزاق من خلال إقرار قانون تنظيم المساعدة العسكرية الأجنبية.
- ١٩ مايو ١٩٩٩ : باريس تبرئ بوب دينار ومساعديه من تهمة اغتيال رئيس جزر القمر أحمد عبدالله عام ١٩٨٩ .
- أغسطس ١٩٩٩ : فرنسا ترسل رجالاً إلى الكونغو برازافيل لدعم ميليشيات الرئيس ساسو نغويسو.
- ٢٠٠١ : وجود مرتزقة فرنسيين في زائير وساحل العاج.
- ١٩ يونيو ٢٠٠٢ : السلطات الفرنسية تمنع إنزالاً في مدغشقر لاثني عشر من المرتزقة الفرنسيين أو من أوروبا الشرقية.
- ٣ أبريل ٢٠٠٣ : الجمعية الوطنية الفرنسية تتبنى قانوناً حول الارتزاق تمنع تجنيد المرتزقة ونشاطهم.
- ٦ مايو ٢٠٠٣ : اغتيال المرتزق سام بوكاري في مونروفيا وكان ملاحقاً بموجب مذكرة توقيف دولية من المحكمة الدولية الخاصة في فريتاون.
- ٢٦ يوليو ٢٠٠٣ : الحكم في جنوب إفريقيا على ريشار روجيه وهو جنوب إفريقي من أصل فرنسي، بالغرامة والسجن مع وقف التنفيذ بسبب تجنيده مرتزقة لساحل العاج وذلك عملاً بقانون ١٩٩٨.
- ٢٠٠٤ : اعتقال ١٢ مرتزقاً في تنزانيا وهم في طريقهم إلى



مدغشقر يعملون لصالح شركة APIS ١٠ أغسطس ٢٠٠٤: وزارة الدفاع الأمريكية تطلب من الكونغرس ٥٠٠ مليون دولار لبناء شبكة من (المليشيات الصديقة) في العالم للقضاء على الإرهاب في المناطق الخارجة عن السيطرة.

● ٢٥ أغسطس ٢٠٠٤: اعتقال مارك تاتشر (نجل مارغريت تاتشر) في جنوب إفريقيا بتهمة الإسهام في تمويل الانقلاب الفاشل في غينيا الاستوائية في شهر مارس من العام ٢٠٠٤.



المؤلف في سطور

- ماجستير إعلام من معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي - جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.
- بكالوريوس تاريخ من جامعة قسنطينة، الجزائر.
- معد تلفزيوني في قناة المجد الفضائية في الرياض.
- باحث في مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام في الرياض.
- باحث ومنسق وحدة السلام، ووحدة المعلومات الصحفية في مركز الأردن الجديد للدراسات في الأردن.
- باحث في المركز الأردني للدراسات والمعلومات في الأردن.
- شاركَ بتحرير مجموعة من الكتب والمشاركة مع المراكز والمؤسسات الصحفية في إعداد الملفات المتخصصة، ونشر العديد من الدراسات والمقالات.
- صدر له كتابين:
 - قتل الشهود الاغتيالات الأمريكية الإعلامية العربية، الرياض، ٢٠٠٤م، دار غيناء.
 - المرأة في إسرائيل، الرياض، ٢٠٠٦م، مكتبة العبيكان.

- قدم دورات إعلامية متخصصة في قناة المجد الفضائية في الرياض، ومركز الثريا للدراسات في الأردن، ومركز طيبة الإعلامي للتدريب في السودان.



العبيكان

جيوش الظل

المرتزقة

باسل يوسف النيرب

